

بجملنا البستنا

يتساوون "أيها البرنامج" "أيها البرنامج"

لها هو ذا

البرنامج الاسلامي

الدولة والنظام السياسي
والخلافة . القومية . الاشتراكية
النظام الاقتصادي والزراعي
النظام الاجتماعي . الصحافة .
التعليم المرأة . الفنون والادب

الناشر
دار الفكر العربي

١١٥ شارع الجيش - القاهرة ١١٣٧١
٩٣٤٤٦ ٥

٤٩٧

اهداءات ٢٠٠١

المستشار/ رابع لطفي جمعة

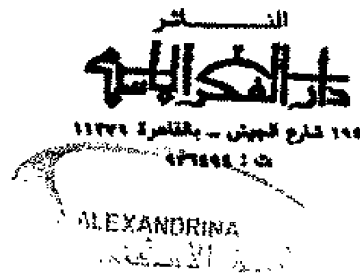
القاهرة

بجملته البسنا

يتسائلون "أيها البرنامج" "أيها البرنامج"

ها هو ذا

البرنامج الاسلامي



٢٩٥٠١/٥

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

طلب إلّى بعض الأخوة من مصر والجزائر والسودان
واليمن ، وبعض الجاليات الإسلامية فى أوربا ، كتابة برنامج
إسلامى يتسم بالشمول والانفتاح على تحديات العصر ، أو
كما أقترح البعض «مانفيسـتو إسلامى» ...

وقد كانت المطالبة بالبرنامج الإسلامى من الصيحات التى
أرتفعت بوجه خاص فى مصر عقب دخول «الإسلاميين»
إنتخابات إبريل ١٩٨٧ . وأعتبرت المعسكرات السياسية فى
مصر ان شعار «الإسلام هو الحل» الذى رفعتـه الهيئات
الإسلامية نوع من الديماغوجية ، أو الفرار من إصدار
برنامج .

والحق إن البرنامج الإسلامى كان موضوعاً لكتابات عديدة
يبدو أنها لم تصل إلى المعسكرات السياسية الأخرى . وفى
أوائل الأربعينات كتب الإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله
كتيباً موجزاً ومركّزاً بعنوان «مشكلاتنا فى ضوء التطبيق
الإسلامى» تعرض فيه للقضايا السياسية والاقتصادية

والإجتماعية . كما كانت قضية الشورى والحكم ، وقضية الاقتصاد والربا ، وقضية المرأة . موضوعات لكتابات عديدة وزاخرة . ونجد في كتاب واحد متوسط الحجم أصدرته دار الوفاء بالمنصورة تحت عنوان «إعلان دستوري إسلامي» للدكتور على جريشة نصاً مقترحاً لدستور إسلامي ، ثم نموذج لدستور وضعه مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر عام ١٣٩٧ - ١٩٧٧ ، ثم نموذج لدستور وضعه الدكتور مصطفى كمال وصفي ، وأخيراً نموذج لدستور إسلامي أقره المجلس الإسلامي في لندن . فهذه أربعة نماذج لدستور إسلامي في كتاب واحد من ١٦٨ صفحة .

ونحن نعترف بأن معظم . وإن لم يكن كل . هذه الكتابات آحادية النظره ، بمعنى إنها لا تلاحظ الإعتبارات الأخرى العديدة التي تكتنف الحل المقترح ، لأنها إعتمدت على النقل ، وإنها تتسم بطابع من السذاجة والسطحية ، وإنها لا تؤمن بالحرية أو الديمقراطية إيماناً موضوعياً . وقد يماثل إيمانها بهذين إيمان الشيوعيين .. ولعل أفضلها هو ما كتبه الأمام الشهيد حسن البنا على إيجازه . ففيه نلمس نبض الديمقراطية الذي نفتقده في غيره . ولكننا لا نشير هنا إلى القيمة العلمية لهذه الكتابات ، ولكن إلى حقيقة أن الموضوعات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، لم تكن مهتلة في المكتبة الإسلامية المعاصرة .

وقد تعرضنا في كثير من كتبنا ، وبوجه خاص « بيان رمضان » و« نحن ودعوتنا » و« الأصول الفكرية للدعوة الإسلامية » و« الدعوات الإسلامية المعاصرة : مآلها ومآعلها » لكثير من جوانب البرنامج المطلوب .

مع هذا كله فإن المطالبة بإصدار برنامج إسلامي توضح
أن هناك حاجة لمعالجة الموضوع من جديد ، وإصدار وثيقة
باسم «البرنامج الإسلامي» حتى لاندع تعله لمدع ، أو سبيلاً
لمتسائل ، وتكون رداً على المطالبين .. أين البرنامج ، فما هو
ذا البرنامج .

وقد كانت الفكرة الأساسية فيه أن يأخذ شكل نقاط
محددة ، كما لو كانت مواداً في قانون . دون شرح لأن الشرح
قد يطفى على التحديد المطلوب ، ولكن أرتوى من ناحية
أخرى أن النقاط المحددة دون شرح لن تكون واضحة ، وقد
تسمح بلبس ، فإضطررنا إلى شرح بعض النقاط ، خاصة في
البرنامج الإقتصادي . وأستشهدنا فيما أثبتناه هنا بمقتطفات
عديدة من كتبنا السابقة التي أشرنا إليها آنفاً .

ومع أن الكتاب يحمل اسم «البرنامج الإسلامي» فمن
الواضح أنه كذلك من وجهة نظر كاتبه ، التي لا تحجر
بالطبع على غيرها وإن آمنت إنها المثلى .

«ولكل وجهة هو موليها ، فاستبقوا الخيرات» .

١٤٨ البقرة

جمال البنا

القاهرة

صفر - ١٤١٢ .

سبتمبر - ١٩٩١ .

عالم ممزق .

يقف العالم اليوم ممزقاً ، فقد فجّع في مثله العليا القديمة ، وأصبح يجابه مستقبلاً مجهولاً لا نلمح فيه بارقة أمل ، وإنما تكتنفه النذر . ففي أوائل القرن العشرين ، بدت الديمقراطية كما لو كانت شفاءً من كل داء ، ولكن ربع قرن من تطبيقها أظهر النظم الديكتاتورية في أكثر دولتين أوروبيتين ديمقراطية : ألمانيا وإيطاليا ، وعصفت النظم النازية والفاشية بالديمقراطية ، وأظهرت أن في الديمقراطية نفسها داءً آعياءً يسمح بقيام هذه النظم ويمكنها من القضاء على الديمقراطية . وقبل هذا ، في منتصف القرن التاسع عشر ، عندما كشف المفكرون والمصلحون والانسانيون فجور الرأسمالية الصاعدة واستغلالها للأطفال والنساء والعمال ونهبها لثروات أفريقيا وآسيا .. أملوا الخلاص فيما تقدم به ماركس من شرعة ظن أنها شرعة العدل ، والقضاء على شرور الرأسمالية . وقامت بالفعل دولة إدعت أنها دولة العمال والفلاحين . وبدا وكأن الاتحاد السوفيتي سيصرع الرأسمالية ، ويحفر قبرها .. ولكن النتيجة كانت العكس . فبعد نصف قرن من الحكم تزعزع الاتحاد السوفيتي ثم عاوى وأستسلم للرأسمالية المدججة بالحرية والعلم والتكنولوجيا .

فهل قضى على البشرية أن تستعبد مرة أخرى للرأسمالية .. وأن تصبح رعية للشركات العملاقة متعددة الجنسية وإقتصادها الإستعماري الربوى .. هل قضى عليها أن تشهد مرحلة ثانية للفجور الرأسمالي ، يفوق مرحلة

فجورها الأول .. هل قضى عليها أن تشهد بعد أن طوت صفحة فراعنة مصر وقياصرة روما « وبناة الأباطورية » قوة طاغية حطمة . اسمها الرأسمالية العالمية تنقسمها كأسواق ، وتفرض على شعوبها نوعاً جديداً من « السخرة » .

.. كلا .. وألف كلا ..

إن سقوط الماركسية لا يعنى نجاح الرأسمالية وإنما هو يعنى أن أخطاء الماركسية كانت أكبر من أخطاء الرأسمالية .. وليست البشرية مستعدة لأن تقبل الذنية أو تتحمل أوزار الرأسمالية وخطاياها .. وخطاياها كالجبال ، لأن لدينا البديل وهو الذى يطرحه هذا « المانفيسستو » .

إن معظم الناس ينسون أن الإسلام ظهر فى وقت تقاسمت العالم فيه دولتان كبيرتان ، فرضتا عليه التبعية الذليلة والحكم الطبقي وسيطرة الطغاة .. وحرمتا الجماهير أوليات العدالة ، وابقياها فى ظلمات الفاقة والجهالة مثقلة بأعباء الأعمال المرهقة .. التى لاتدع لها وقتاً أو صحة أو فرصة للتأمل والفكر . ونصبتا القياصرة والكياسرة آلهة يملكون حق الحياة والموت .. جاء الإسلام فقضى على هذه النظم ودمرها تدميراً ، وأحل محل النظام الطبقي بمواجهه العالية وطرقه المسدودة ما بين عامة الشعب .. والمناصب العليا او الفئات المميزة شرعة المساواة المطلقة بين الناس جميعا لافرق بين اسود وابيض ذكر وانثى غنى وفقير وضع وشريف . فالناس جميعا سواسية يتفاضلون بالتقوى والعمل لا بالاحساب والانساب ، وأحل محل حكم الاستبداد والاستغلال شرعة « الكتاب والميزان » .. للعلم والعدل ، وأنفسحت الآفاق كلها أمام المستعبدين فى الأرض فأصبحوا الوارثين ، وأصبحوا الولاة .. لا يقف أمامهم « حاجز » اللون أو وضاعة النسب .. فكلهم « عدول » يسعى بذمتهم أدناهم وقضى الإسلام قضاءً مبرماً على المجتمع الطبقي وارشتراطياته الموروثة ، وحرّم كل صور تقديس وتوثين الحكام ، وجعلها نوعاً من الكفر والشرك .

تلك هي إضافة الإسلام التي جعلت الشعوب تؤمن به .. وتدخله
أقواجاً ولم تكن فيما جاء به من صلاة أو صيام ، لأن العبادات موجودة
في الديانات كلها ، وإنما الجديد هو الروح التحررية ، ومبادئ العدالة
والمساواة التي أبرزها الإسلام .

إن الإسلام اليوم مدعو للقيام
بهذا الدور مرة أخرى .. وإنه لقدير
عليه لو فهم حق الفهم ، ولو تخلص
من الغشاوات التي كادت أن تطمس
معدنه ، وتخفى جوهره .. وهذا
«المانفستو» يعرض الإسلام كدعوة
إنتهاض وتحرز ، كما كان عندما نزل
القرآن ودعا إليه محمد ..

— اولا — الأساس الإيماني

يقوم الأسلام على أساس إيماني ، .

ونعني بالإيمان الأسلامي أعلى درجة من درجات الإقتناع ، إقتناع يشترك فيه العقل والقلب والوجدان وتستسلم له الحواس .

وما لم يتوفر الأساس الإيماني ، فلن تتحقق النتيجة المرجوة حتى لو اقمنا الشعائر ، وطبقنا الشريعة (بمعنى الحدود والتعزير) لأن أثر الشعائر يقتصر على الفرد ، ولأن تطبيق الشريعة لن يكون إلا نوعاً من تطبيق العقوبات الرادعة التي كانت موجودة في كثير من النظم القديمة .

إن الإيمان في الدعوات هو كالروح في الأجساد هو الذي يكسبها الحياة ، ويجعل لها إرادة وإيجابية ويدفعها للعمل والسير ويحميها من الضعف والوهن والتآكل ويذيب الاختلافات ويصهر الانانيات في بوتقته ، ويصدر عنها عدوان الآخرين وأفتيات المفتاتين .

ولعل هذا هو الفرق بين الإيمان والأسلام ، الذي دق على المتقدمين .

ويضم الأساس الايماني :

أ - الإيمان بالله

إن نقطة الإنطلاق في الإيمان الإسلامى هى الإيمان بالله تعالى فهذا الإيمان يضع خطأ فاصلاً بين الدعوة الإسلامية والدعوات الأخرى . قدر ما يطبع الدعوة الإسلامية بطابعها المميز الذى يصل من القوة والعمق بحيث يكون هو « نواة » الحضارة الإسلامية كلها ، التى تختلف بفضل تميزها به عن الحضارات الأخرى .

فالمجتمع الأوربى يظهر في فجر التاريخ في الحضارة اليونانية الوثنية التى تجعل الإنسان « مقياس الأشياء » وترفعه فتجعله إلهاً ، وتجعل الآلهة بشراً وأناسى . وحاول الفلاسفة - وهم المنظرون في هذا المجتمع - سقراط وأفلاطون وأرسطو ، ومن قبلهم طاليس وهيرقليطس وديموقريطس .. الخ ، وضع نظام اجتماعى وسياسى فحملت محاولاتهم وهم عباقرة البشرية . أثار القصور البشرى ، والأنحياز لما تهوى الأنفس . وجمهورية أفلاطون ، التى وضعها لتمثيل فكرة العدل أقرب إلى الظلم منها إلى العدل . كما نجد في أرسطو المنظر الأول لحضارة الاستعلاء الأوربى .

وكان لابد أن يقع هؤلاء الفلاسفة في خطيئهم ، لأنهم فقدوا المعيار الموضوعى المطلق الذى يعصمهم من الأنحياز . وكان لابد أن يستمر هذا القصور في كل ما أثمرته الحضارة الأوربية الوثنية التى واصلت البقاء تحت شعار « الإنسان مقياس الأشياء » عند اليونان بحيث أصبح « الإنسان غاية في ذاته » عند الفيلسوف الألماني كانط . وانظر إلى القانون الرومانى ، وقانون نابليون والقانون الموفيتى فتجد القصور والبعد عن الموضوعية فالأول وضع لحساب روما . والثانى لحساب الطبقة المالكة الصاعدة ، والثالث لحساب الحزب الشيوعى . وكل ما يصدر عن أوربا يتسم بطابع التحيز واللاموضوعية .

وقد يقول قائل .. إن أوربا تؤمن بالمسيحية ، وفيها أعظم سلطة دينية

في العالم هي الفاتيكان . ولكن الحقيقة أن أوروبا لم تؤمن أبداً بالمسيحية الحقة ، ولكنها جعلت منها صورة من برومثيوس اليوناني والثلاثي الهليني الذي أبدعه البطالمة في مصر ، وقت ظهور المسيحية ونقله القديس بول اليوناني الروماني . ومع هذا فقد نحوها جانباً بحيث لا تذكر إلا نصف ساعة يوم الأحد ، أو أخذوا منها ستاراً لجرائمهم . وأين هو المسيح حقاً في المجتمع البورجوازي أو الشيوعي في أوروبا .

فضلاً عن أن الكنيسة المسيحية أخطأت خطأ جذرياً عندما اعتبرت أن العهد القديم - أي التوراة المخرقة - جزء لا يتجزأ من المسيحية . وكانت المسيحية هي آخر دين يقبل شيئاً كهذا ، فما قام المسيح إلا لأصلاح بني إسرائيل .. وما كانت قومته إلا ثورة على القريسيين والأخبار ، ولكنه الخبث اليهودي الذي توصل إلى ذلك . وأفسد على المسيحية نقاءها .

معنى الإيمان بالله تعالى :

لم تقدم كتب التوحيد وعلم الكلام الصورة الجوهرية للدلول كلمة «الله» تعالى ، لأنها عالجتها بطريقة المنطق اليوناني الصوري ، في حين أن ما يمنح الإيمان عاطفته المتأججة هو تفاعله مع القلب والوجدان . وهو ما يتحقق بقراءة القرآن وتدبره ، وليس بمطالعة كتب علم الكلام السطحية الركيكة الباردة .. وكانت نتيجة ذلك أن المسلم التمطى لم يتعرف على الإيمان بالله ، وبالتالي فقد الإيمان الإسلامي القوة الدافعة ، وأصبح إيماناً غشاً صورياً وشكلياً .

والمفروض أن يؤمن المسلم بالله تعالى بإعتباره المثل الأعلى الحى ، الخالق ، رمز القيم والكمالات ، إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه . وأنه تعالى أصل الحق والعدل والرحمة والسلام والعلم والحكمة والعزة وغيرها من القيم التي نتخذ لنفسه أسماء منها .

ولكى نقرب للذهن أثر التعرف على الله تعالى بهذه الصفة على نفس

المؤمن نقول إننا عندما نفتح الشباك في يوم مشرق تندفق أشعة الشمس ويمتلأ نوراً ودفقاً ، ينعكس هذا علينا فنشعر بالنور بعد الظلمة ، والدفاً بعد البرد ، وكلما تقترب من هذه الشمس يزداد وهجها وحرارتها ويزداد شعورنا بها . والله تعالى - وهو أعلى من كل تمثيل وتشبيه - هو خالق الشمس كلها وذاته العلية كأنها شمس الشموس ، وما ان يلم شعاع منها بالنفس حتى يضيئها ويدفئها وينير أمامها السيل .

الإيمان بالله تعالى عن طريق ما وصف به نفسه في القرآن الكريم ، أو خلال الأسماء الحسنى ، يوصلنا للإيمان بالله «الفعال» «الخالق» ، «أصل القيم العليا» .. ومع كل تعرف على هذه القدرة والحكمة والقيم فإن شعاعاً منها يحترق النفس الإنسانية فيحیی مواتها ويرفع خسيتها وينير ظلماتها .. ويضرم فيها الحماس والإيمان .

عندما يؤمن المسلم بالله كأصل للحق والعدل .. كيف يميز لنفسه أن يظلم ويستغل ؟ .. وإذا آمن بالله كأصل للوفاء والصدق كيف يكذب ويخون .. وإذا آمن بأن الأعمار بيد الله . كيف يمين أو يستخذى إستبقاء للحياة ..

إن الإيمان بالله تعالى كأصل للقيم يخلق الإنسان «المعنى» خلقاً جديداً ويجعله يقترب إلى عالم المثل .. فإذا غلبه الضعف البشري المحنوم تاب وأتاب ، وكَفَّرَ عن السيئة بالحسنة ، وبذلك تؤدي سيئاته نفسها إلى حسنات .. وهذا هو تفسير ﴿الا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأُولَئِكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾ .

والمسلم الذي يؤمن بالله تعالى عن طريق تدبره للقرآن الكريم يتكون في نفسه ويتعمق بقدر تعمقه في تدبر القرآن :

أ - مثل أعلى مستمد من تصوير القرآن المعجز لله تعالى ، وانه أصل القيم والمثل والحقيقة الموضوعية المطلقة وخالق كل شيء ..

ب - شعور بالسمو والإعتزاز بالإنتهاء إلى هذا المثل الأعلى ، ورغبة في القرى منه وإبتغاء الوسيلة إليه .

ج - ضمير ينشأ عن هذين (أ ، ب) ويستمد قِيَمَةً من المثل الأعلى الأعظم ، ودوافعه من التقرب إلى الله دون طمع في شكر عاجل أو خوف من عقاب مائل .

د - إدراك أنه لم يخلق سدى أو يوجد عبثاً ، وإن للحياة الإنسانية غاية ورسالة ، وإن نهايتها بالموت لاتعنى الفناء ، وإنما هى بداية لحياة أخرى ..

هـ - علامات على الطريق في شكل التوجيهات القرآنية - تكفل الهداية وتحول دون الانحراف وتكبح جوامح النفس .

و - روح جهادية بين الخير والشر ، العدل والظلم ، الهدى والضلال تبتصر بفضلها المؤمن على الضعف والإغواء .

ز - لمسة من لمسات الجمال ، وإشراقه من إشراقات الإبداع الفنى متأية من النظم القرآنى المعجز ، وهو الأصل فى الموسيقى والأدب والفنون .

قارن الأثر الإيجابى الحى للتعرف على الله عن طريق القرآن ، وإلهاماته ، بالأثر الذى يقدمه علم الكلام « إن الله تعالى هو واجب الوجود ، وهو عين الوجود ، ويجب له القدم ومعناها عدم الأولية ، والبقاء ، ومعناها عدم الآخرة ، والمخالفة للحوادث ومعناها عدم المماثلة لشيء ، لأن المماثلة تقتضى حدوثه ... الخ .

إن الله تعالى قد حسم هذه القضية التى أستنفدت من علماء الكلام أعماراً .. وتطلبت مجلدات فى خمس كلمات « ليس كمثله شيء » و « لاتدركه الأبصار » .

الإيمان بالرسول

يمثل الإيمان بالله المثل العليا والقيم المطلقة ، ويمثل الإيمان بالرسول
العنصر البشرى تجاه هذه القيم وتفاعله معها بحيث يتحول إلى أعمال
وسلوك وخلق بالصورة التى عبرت عنها السيدة عائشة حين وصفت لخلق
الرسول « كان لخلق القرآن » .

ذلك ان الإسلام يعنى بالفرد ، كما يعنى بالمجتمع ، بل لعل عنايته
بالمجتمع إنما جاءت لتيسر للأفراد إصلاح أنفسهم ، فالقلب البشرى هو
ملاذ الأسلام . والأسلام يختلف عن النظم السياسية التى تحاول أن تصلح
الأوضاع متجاوزة الأفراد ، أو ماهو أسوأ ، على حساب الأفراد . إن
الاسلام يصلح المجتمع والوضع عبر إصلاحه للأفراد .

ومن أجل هذا جعل الإسلام الإيمان بالرسول مكماً للإيمان بالله
وأستهدف أن يوجد أمام المسلم « الأسوة » و« القدوة » التى يضعها
نصب عينيه ليقبس منها ويستهدى بهديها حتى لا يظن أن القيم الإسلامية
لا تدرك أو ينظر إليها باعتبارها قيم نظرية فحسب .

والمسلم عندما يؤمن بالرسول كجزء لا يتجزأ من الإيمان بالعقيدة ،
فإن هذا يستتبع إحتراماً وتوقيراً ، وحبا جارفاً للرسول صلوات الله
وسلامه عليه حباً لا يستكمل معه الإيمان الا عندما يفوق حب الرسول
حب الفرد لنفسه . وهذه العاطفة التى يحسها كل مسلم بدرجات متفاوتة
تدفعه لان يحتذى قدر الطاقة حذى الرسول ، فيطيع أوامره ، ويجتنب
نواهيه ويتصف بما أتصف به من خلق رفيع ، حتى يمكن القول إنه ليس
مسلماً من لم ير فى الرسول الأسوة والقدوة والمثل البشرى الأعلى ،
وعملياً فإن الرسول هو رأس « الكومنولث » الإسلامى العالمى .

وقد وصلت شخصيته من القوة والتأثير درجة ربطت الملايين من
المسلمين فى الشرق والغرب على اختلاف اللغات والبلاد ، ووحدت

ما أسماه « الكومنولث » كما أوجدت المسلم التمثيل بصورة ليس لها مثيل .
ونقطة الضعف الوحيدة في هذه العاطفة التي تملكها المسلمين ، ووجدتهم
جميعاً أنها تركزت حول الشعائر العبادية .. وليس الخلق .. فالمسلمون
جميعاً يصلون النوافل التي كان يصلها الرسول كما لو كانت صلاة
مفروضة ، ويصومون تطوعاً كما لو كان مفروضاً بحكم إتخاذهم الرسول
أسوة لهم ، ولو أنهم جعلوا من خلقه الرفيع من سماحة ، وصدق ،
وإخلاص ، وكرم وشجاعة .. هدفاً لهم لتقدم المسلمون عما هم عليه
بمراحل ، ولعل السبب في التركيز على الشعائر ، وليس على « التعامل »
أو الخلق هو أن المسلمين نظروا إلى الرسول من زاوية « السنة » وليس
من زاوية « السيرة » ، وهي نقطة سنعود إليها في فقرة تالية .

ولا يقتصر أسلوب إصلاح « الأسوة » على الفرد ، إذ يمكن أن يكون
من أكبر أساليب إصلاح الأوضاع عندما يأخذ به الفرد المسئول . كرئيس
الجمهورية أو رئيس الوزراء . فما إن يأخذ نفسه بما أخذ الرسول نفسه
كحاكم من تجرد وتكشف وإخلاص .. الخ . حتى يؤدي إلى إصلاح
الأوضاع بصورة تفوق كل ما يفعلونه ، لأن هذا أسلوب عملي مباشر ،
والجماهير تصدقه وتتق فيه بعد أن سمعت ما تسمعه من دعاوى وأقوال
هي في واد ، والحقيقة في واد آخر . إن فعل رجل واحد يؤثر في ألف
رجل - أكثر مما يؤثر قول ألف رجل في رجل واحد .

مكونات الإسلام

الأسلام كدعوة يضم ثلاثة مكونات رئيسية :

المكون الأول : العقيدة . وهي الإيمان بالله تعالى وبالرسول ومخلود الروح
والحساب والعقاب ، وتتبعها الشعائر العبادية التي يراد بها التقرب إلى الله
تعالى .

المكون الثاني : الشريعة . وهي تضم كل ما ينظم العلاقات والصلوات ما بين

الناس بعضهم بعضاً ، أو ما بينهم وبين الحكومة ، وبالتالي فهي تضم (أ)
الحكم والنظام السياسى (ب) النظام الإقتصادى (ج) القوانين مدنية أو
جناية .

المكون الثالث العمل : وما يتسم به هذا العمل من طابع معين من صدق
فى القول ، ووفاء بالوعد ، وإتقان للعمل ، وصلة رحم ، والإلتزام
بالعدل .. الخ .

وهو يقف ما بين العقيدة والشرعية - وهو - من ناحية ثمرة لها ، كما
أنه من ناحية أخرى مصداق الإيمان ومعيار الثواب والعقاب فى الآخرة .

والعقيدة تقوم على الإيمان ، وهى أعلى درجة من درجات الأقتناع
والتسليم ومحلها القلب . والشرعية تقوم على المصلحة ومحلها العقل . وكل
ما يتعلق بالعقيدة فإنه يمت إلى الجزية بسبب ، وكل ما يتعلق بالشرعية فإنه
يتم إلى العدل بسبب .

وترتبط المكونات الثلاثة بعلاقات تكميلية ، وتعويضية ، معينة تؤلف
« آية » خاصة بها ، فالحسنات يذهبن السيئات ، والمؤمن يدرك بحسن
خلقه درجة القائم الصائم ، وإصلاح الفرد يؤدى إلى إصلاح المجتمع ،
وإصلاح المجتمع يؤدى إلى إصلاح الفرد ، وحقوق العمال هى واجبات
أصحاب الأعمال ، كما أن حقوق أصحاب الأعمال هى واجبات العمال ..
وهلم جراً .

الأصلان العظيمان :

الأصلان العظيمان هما القرآن والرسول إن كل ما يتعلق بالقيم
والمبادئ . والأصول الإسلامية توجد فى القرآن ، وكل ما يتعلق
بالممارسات والأعمال والتصرفات توجد فى الرسول ، من أجل هذا آثرنا
تعبير « الرسول » على التعبير المشهور وهو « السنة » وهناك سبب آخر هو
أن السنة كأصل تشريعى . إنما جاء لتقرير القرآن ذلك ، فالسنة ملحقه

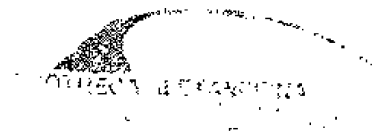
بالقرآن من الناحية التشريعية ولكن السنة تقدم الرسول كأسوة وقنوة ،
ولأهمية هذا العامل في الإيمان الإسلامي من ناحية . وفي تقدم الأمة
الإسلامية من ناحية أخرى آثرنا تعبير الرسول .

وكل ماجاء غير هذين ، أو بعد هذين ، فإنه لا يعد من الإسلام المنزل ،
ولا يأخذ صفة التحليل والتحريم اللذين لهما قداسة التنزيل ، وإنما يكون
من إجتهاادات الائمة والفقهاء .

كما أن كل التفسيرات التي وضعت للقرآن لاتعد ملزمة في شيء ، ومن
قلب الأمور أن نحكمها في القرآن ، إذ المفروض أن نحكم عليها بالقرآن .
ومعروف أنها تتضمن إسرائيليات عديدة وأحاديث ضعيفة ، وأباح المفسرون
أن يدعوا نسخ مئات من الآيات المثبتة في المصحف .. وآخر تفسير ظهر
في الحقبة الأخيرة ، وأكثرها انتشاراً يمكن أن يقال إنه تفسير بالرأى الذي
نهى عنه الرسول . والتفسير الوحيد الذي لا يمكن الطعن فيه ، ويتعين
الأخذ به هو تفسير القرآن نفسه ، فالقرآن يفسر بعضه بعضاً .

كما أن السنة النبوية تعرضت للوضع ، وزحف عليها الخطأ والنسيان
والرواية بالمعنى ، وهي كلها توجب الحيرة حتى لاندع للوضاعين سبيلاً
للزج في الدين بما ليس منه ، والضابط الأمثل للسنة هو القرآن ، والمقاصد
العليا للشريعة ، وما يتفق مع خلق الرسول ﷺ ويقال على المحدثين ما قبل
على المفسرين ، فليس شرطاً أن ما وضعوه من معايير أو ضوابط ، وما أنتهوا
إليه من أحكام يعد ملزماً ، لأنه ليس إلا إجتهاداً بشرياً .. مورش في وقت
معين وفي مناخ معين . ويمكن أن يخطيء ويصيب .

والحقيقة المؤسفة أن المسلمين اليوم لا يؤمنون بالإسلام ، كما نزل على
محمد ، ولكنهم يؤمنون به كما صاغه الأسلاف والفقهاء وأئمة المذاهب
بفكرة أن هؤلاء - وهم أقرب إلى عهد الرسول ، أدنى إلى الصواب وأقدر
على الحكم ، وهي إفتراضات لا تؤخذ على إطلاقها ، فقرب العهد ليس
معياراً للقدرة على المعرفة ، وقد يظهر في المتأخرين من هم أقدر من



المتقدمين ، خاصة وقد وضع العصر الحديث في أيديهم من الوسائل ما لم يكن متيسراً للأسلاف . وعلى كل حال فالقليد مذموم حتى لو أهاب ، والاجتهاد مطلوب حتى لو أخطأ . ولم يأمر الرسول ﷺ أصحابه أن يقلدوه صراحة إلا في أمرين هما الصلاة والحج « صلوا كما رأيتموني أصلي » « خذوا عني مناسككم » وفي مقابل هذا فإنه كرر النهي عن السؤال وقال « ذروني ما تركتكم » .

الحق بالأساس الإيماني :

(أ) لقد ، أكدنا ونؤكد مرة أخرى ، أن الأساس الإيماني هو الشرط الذي يسبق ، ويكوّن المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية والإقتصاد الإسلامي . فإذا لم يوجد ، فلا شيء من هذا يمكن أن يوجد ، بالرغم من وجود المساجد وممارسة الشعائر أو حتى تطبيق الشريعة .

ووجود دولة إسلامية وإقتصاد إسلامي ، ومجتمع إسلامي دون هذا الأساس هو - من باب التشبيه والتقريب - كوجود دولة ماركسية وإقتصاد ماركسي دون إيمان بالماركسية نفسها .

وبقدر عمق فهم هذا الأساس في النفوس بقدر مايسهل تحقيق البرنامج الإسلامي ، وبقدر سطحيته بقدر ما يصعب ، فإذا انعدم فلا نجاح أو تقدم ، ولكن تيه وتخط . وهذا هو الواقع في معظم الدول العربية والإسلامية - لأن الأساس الإيماني للديمقراطية هو تعبير عن النفسية الأوربية . ولأن الأساس الإيماني للماركسية هو «رد الفعل» لوجوه النقص في الأساس الإيماني للديمقراطية الرأسمالية - على ما سنوضحه عند الحديث عن الجانب الإقتصادي . وهذان الأساسان غريبان على النفسية العربية الإسلامية . ولهذا لم يكسبا عمقاً واقتصرا على طبقة من المنتفعين الحزبيين أو المثقفين ثقافة اشتراكية . وسيظل الإخفاق ما ظلت الشعوب بعيدة عن أساسها الإيماني .

. إن طريق النهضة أمامنا قريب من طريق نهضة اليابان - أى التوصل إلى الأساس الإيماني للشعب ، والبناء عليه . والأساس الإيماني الإسلامي أكثر ثراءً وغصباً وعمقاً من أى أساس إيماني آخر ، فضلاً عن أنه الأساس الإيماني الوحيد لشعبنا .

(ب) إننا نمنح الأولوية للأساس الإيماني لأن أى تطبيق للمبادئ الإسلامية دون الإيمان بالقيم الإسلامية سيكون عقيماً ، فالإيمان أولاً والتطبيق ثانياً ، وهذا هو الترتيب الطبيعي الذى تحقق فى الإسلام ، وفى الدعوات الأخرى . ذلك أن تقديم الإيمان سيوفر لنا الدعاة المؤمنين المخلصين ، كما سيوفر لنا تجاوب عامة الشعب المؤمنين ، وبذلك تنجح الدعوة من طرفيها : طرف الدعاة (أو القادة) وطرف الجمهور والشعب وإذا تحقق الإيمان للدعاة والقادة دون الشعب لم تصادف الدعوة الفهم والتجاوب فتضطر إلى أسلوب القسر والفرض والإجبار (كما فعل البلاشفة فى الاتحاد السوفيتى فى أعقاب ثورتهم أكتوبر سنة ١٩١٧) .

فالخطة المثلى هى الدعوة حتى تتجاوب الأغلبية . وعندئذ يمكن نجاح التطبيق . أما قبل تجاوب الأغلبية فسنتقع فى المخاطر والأخطار التى وقع فيها لينين وأشياعه فى الاتحاد السوفيتى . وقد يتصور البعض ان دولة كمصر تتخذ من الاسلام ديناً ، ويتعالى الاذان من مساجدها التى تمتلأ بالمصلين - ولا يختلف قانونها عن الشريعة الا فى مسائل معدودة ، يمكن أن تكون فى التصنيف الايديولوجى دولة اسلامية . ولكن عدم وجود الاساس الايماني يجعلها اقرب الى البورجوازية منها الى الاسلام .

(ج) وقد يتساءل البعض هل هذا الأساس الإيماني يجعل مسلمى اليوم مثل المسلمين الأوائل عهد الخلافة الرشيدة مثلاً ، والرد نعم مع تحفظات بعضها يتعلق بالقيادة النابغة التى ترود الطريق وتتقدم الجماهير . وبعضها يتعلق بمدى خلوص فهم الأساس الإيماني من الغشاوات والتراكبات التى غطت جوهر الإسلام وأثقلت خطوه . وهو أمر صعب للغاية ، وقد إستراح منه

المسلمون الأول الذين لم يزحم صفاء تلقيهم للقرآن وتفاعلهم معه التفاسير .
وسمعوا الحديث كلمات حية من شفתי الرسول قبل أن يزحف عليها الوضع
أو تنصرف فيها الألسن . أما اليوم فقد ساد الاعتقاد بأن الإسلام هو التراث
والسلف .

(د) وهذا ما ينقلنا إلى نقطة هامة ، تلك هي أن الإيمان الذي يحكم العالم
الإسلامي اليوم يقوم على قاعدة عقلية لا تفصح مجالاً لحرية الفكر ، أو إعمال
العقل وبالتالي لن تحقق نهضة . والدعوة الإسلامية اليوم كطفلة غريرة تتعلق
بأذيال أمها ، وإذا فقدت هذه الأذيال - تاهت وتفرقت بها الطرق . وليس
أدل على عجزها ، وكلال همتها ، ووهن عزيمتها من أن تنتهي همها ، وأقصى
أملها هو أن تكون « سلفية » دون أن يخطر ببالها أن تكون قرآنية ، لأن هذا
يكلفها عناء البحث والتحليل والفهم . ولا حتى « سنّة » لأن معالجة السنة ،
وإن كان أسهل من معالجة القرآن ، إلا أنها أيضاً تتطلب عناءً وفكراً ، وقد
فقدت الدعوة الإسلامية الحديثة كل أصالة ، وكل قدرة . وقبلت متطوعه ان
يفكر لها الآباء والأجداد ، وان تنظر إلى مشاكل العصر وتحدياته « بعيون
ميتة » على حد تعبير « جارودي » دون أن يتطرق إليها أن هذا يخالف توجيهات
القرآن الصاعدة . ويتنافى مع أوليات السلامة والصحة الموضوعية في معالجة
الأمر .

إن الكارثة الحقيقية ليست هي أن يحال بين الدعوات الإسلامية والحكم ،
ولكن ان يسلم لها الحكم فوراً . فلو تحقق هذا لفشلت فشلاً ذريعاً ، ولكانت
« فتنه للقوم الظالمين » لأن هذا الفشل سيحسب على الإسلام .

لقد آن للدعوة الإسلامية أن تعلم أنها لا تستطيع مجابهة تحديات العصر ،
التي تتطلب أقصى درجات الشجاعة والأصالة الفكرية بهذه الروح السلبية
الإنكسالية التي تتلمس حلاً لكل مشكلة فيما قال السلف ، أو تضمنته
الأحكام .

(هـ) إننا لاندعو إلى قطع الصلة بالماضي . وأوروبا اليوم لم تقطع صلتها

بعالم اليونان القديم ، وقد أستعار مفكروها أسماء وتعبيرات الميثودجيا اليونانية لتنتج أبحاثهم في عالم النفس ، أو الطبيعة ، ولا تزال فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو تدرس بعناية . ولكن أوروبا لم تجعل هذا وحده هو حظها من الفكر . فليس هو إلا رافداً من روافد عديدة تصب في الفكر الأوربي . وما من تلميذ ابتدأ ، فضلاً عن عالم جامعي يقصر علمه على ما كان يعلمه ارسطو او افلاطون او اقليدس او ارشميدس . أما الحال عندنا فهو نقيض ذلك . فكتابات السلف وحدها هي الأصل . والماضي يستوعب الحاضر . ويمكن لكتابات السلف أن تكون أحد روافد الفكر الإسلامي ، لا أن تكون وحدها إجمال الفكر . ومن المؤكد أن معظم ماجاء بهذه الكتابات لم يعد صالحاً لمعالجة قضايا العصر ، لأنه خضع لعوامل بيئية مختلفة تماماً ، فضلاً عن القصور البشري . مما لا يجعله -ضرورة أساساً صالحاً يتعين الأخذ به ، حتى وإن لم نعدم فيه القليل الطيب .

— ثانياً —

الدولة والحكم والنظام السياسي

١ - تبديد شبهات

أ - قد يكون ضرورياً قبل الحديث عن موضوع الدولة والنظام السياسي أن نبديد وهماً عريقاً يسيطر على الفكر الإسلامى الحديث ، « هذا الوهم العزيز والأثير هو أن الدولة الإسلامية هي « دولة العبادة والفضيلة » . وإنما قلنا إنه وهم لأن الدولة هي أعجز جهاز يمكن أن يقوم بدور فعال في هذين المجالين بالذات (العبادة .. والفضيلة) وكل من يقرأ آيات القرآن الكريميلمس أنه يتقدم بخطابه إلى الإنسان أو الناس أو المؤمنين ، ولم يتقدم أبداً بخطابه إلى جهاز أو هيئة ، مع أنه قد تحدث عن الأمة الإسلامية مراراً . وحتى مثل هذا النص « الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ... » فإن من الواضح أن الخطاب فيه هو إلى « المؤمنين » وقد يتصور قائل أنه ليس ثمة فرق بين «المؤمنين» و«دولة» المؤمنين . وإن الأمة هي مجموعة أفراد ، فما يسرى عليهم يسرى عليها ، وهذا خطأ لأن الدولة - كدولة - لها شخصيتها الاعتبارية وتختلف كثيراً عن مجموعة الأفراد وتحكمها ضرورات التمثيل

الجماعى مما يلم به أى دارس لعلم الإجتماع . وماذا يمكن أن تفعله الدولة- كدولة- لتحقيق العبادة . إنها لايمكن أن تسوق الناس سوقاً إلى المساجد ، لأن الصلاة يمكن أن تؤدى فى البيوت ، ولأن التوقيت مابين صلاة وأخرى ينفسح من بداية وقت إلى نهايته ، وقد يقتصر الأمر على إغلاق المحال أوقات الصلاة - كما يحدث فى السعودية ، وهذا إجراء هزيل يمكن أن تقوم به مجالس الحكم المحلى والبلديات التى تنظم أوقات العمل وفتح المحال وإغلاقها ، كما يمكن أن تصل اليه الحركة النقابية الإسلامية بإتفاق مع أصحاب الأعمال . وهو بعد كل هذا إجراء شكلى أو رمزى فى حقيقة الحال . وإذا جعلت الدولة من التلفزيون مثلاً منبراً للخطابة والوعظ وتلاوة القرآن ، فإن الناس بكل بساطة ستغلقه لأن التلفزيون وسيلة مرئية تحكمها الضرورات والعوامل المنبثقة من ذلك . وليس فى رؤية المقرئين بعمائمهم ، وأعناقهم الغليظة وبطونهم البارزة ، مايفرغى على الرؤية أو يساعد على الخشوع . ولأريب فى أن هذا الأسلوب محله « الراديو » وإذا زاد فى الراديو عن حده سيفلقه الناس أيضاً بعد ان يكونوا قد استمعوا إلى ما يمكن لهم إستيعابه . ولا يمكن للدولة أن تتحكم فى الفنون من موسيقى أو تمثيل أو سينما ، إلا فى حدود ضيقة جداً ، وإلا أوجدت سوقاً سوداء لها ، ودخلت معها فى متاهة .

ففكرة أن الدولة الإسلامية هى دولة العبادة والشعائر وهم خاطيء ، لا بد أن نتحرر منه ، وان نعلم أن دور الدولة فى هذين بالذات لن يكون فعالاً ، وإنما يكون دور الدولة فعالاً عندما تحقق العدل . فتأخذ من الغنى لتعطى الفقير . وتخضع إرادة القوى لحق الضعيف ، وتذيع وتنشر العلم والثقافة والمعرفة والمهارات . وعلى الدعوات الإسلامية أن تعلم ان العبادة والفضيلة ليست هى كل القيم للدولة الإسلامية ، فبالإضافة إليها هناك العدل والحرية والمعرفة والمساواة . وكلها قيّم لا تقل عن العبادة أو الفضيلة ، وتستطيع الدولة أن تكون فعالة فيها .

إن تعزيز الفضيلة واداء الشعائر هي رسالة الافراد المؤمنين والهيئات المتطوعة التي تعمل لذلك بالحكمة والموعظة الحسنة ولكنها ليست مهمة الدولة أو الحكومة لانها غير مهيئة للعمل في هذا المجال . واذا عملت فيه فستفسده وسيفسدها .

(ب) هناك فجوات واسعة في الفكر الإسلامى التقليدى لا بد من التصدى لها منها .

١ - لم تحظ الجوانب الشعبية والجماعية والإنسانية والتحريرية والإنتهاضية من المفكرين الإسلاميين بالإهتمام الذى يتناسب معها ، فى حين أن هذه الجوانب بالذات هي من أبرز عناصر حيوية الإسلام . ولا بد لأى برنامج إسلامى أن يعطى هذا الجانب الإسلامى حقه ، وان تكون الرؤية الإسلامية شاملة .

٢ - يماثل ذلك جانب كرامة الإنسان . فكلام العلماء التقليديين عن هذا ، كلام أجوف يعطى من طرف اللسان دون أن يكون له مدلول أو عمق أو إيمان . وليس له وجود تطبقى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ان الإنسان العبد كاد ان يمحي الأُنسان الخليفة . إننا كلنا عباد الله ، ونحن لا نستكف من هذا ، وكل من - وما - فى الكون - عبد لله لأن الله تعالى هو الذى خلقنا جميعاً . ولأن إنعدام هذا معناه ان لا يكون هناك إله أو أن يكون الإنسان نفسه إلهاً . وكلها بدائل لا تستقيم . ولكن الله تعالى تفضلاً منه - أضفى على الإنسان تكريماً خاصاً عندما جعله خليفة له على الأرض ، وفضله على الملائكة وجعلها تسجد له ، وسخر له قوى الكون ، وخصه برسالات الأنبياء ، وليس من تكريم أفضل مما جاء فى القرآن الكريم « .. هو الذى يصلى عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات إلى النور ، وكان بالمؤمنين رحيماً تحيتهم يوم يلقونه سلام وأعد لهم أجراً كريماً » ٤٣ - ٤٤ (الأحزاب) « ولقد كرّمنا بنى آدم ،

وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » ٧٠ الإسراء » جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، ذلك لمن خشى ربه » البيئـة ٨ وهذا التكريم للإنسان الذى أنفرد به الإسلام ممالا يكاد يكون له أثر في الأدبيات الإسلامية .. أو وقائع الحياة الإسلامية . والمجتمع الإسلامى اليوم هو أكثر المجتمعات إذلالاً للفرد ، واستهانة بكرامته ، وأبعد المجتمعات عن الحرية . والقيود والسدود تحاصر الفرد المسلم ولاتدع له متنفساً .

٣ - أخيراً فإن جانب «المستقبل» يكاد يكون مجهولاً لدى المسلمين ،

والفكرة العامة لديهم عن الإسلام أنه «ماضى» والهيئات الإسلامية المعاصرة ماضوية تعيش بقلبها وعقلها في الماضى البعيد . ولاتكاد تعيش حاضرها ، فضلاً عن مستقبلها ، في حين ان الإسلام ذهب في مستقبله إلى الغاية التى ليس وراءها مذهب ، لأنه يقوم على أساس جعل الحياة الدنيا بأسرها مجالاً للعمل في سبيل حياة مستقبلية هي «الحياة الآخرة» . وهذا المنطق يجعل الإسلام مستقبلياً ويجعل المسلم يضع نصب عينيه المستقبل . ولايمكن أن نصل إلى المستقبل البعيد قبل أن نمر بالمستقبل القريب . مستقبل الحياة الدنيا ، ولايمكن للمسلمين أن يتجاهلوا المستقبل ، أو يظنوا أن العمل للحياة الآخرة هو اداء الشعائر العبادية من صلاة أو صيام .. الخ . فلو كان كذلك لفاقتهم الملائكة الذين ليس لهم من عمل إلا التسبيح والتهليل . وقد وضع الله النواميس والسنن التى تربط ما بين الحاضر والمستقبل وتوجد بينهما علاقة وثيقة لا يمكن تجاهلها . فتجاهل المستقبل تجاهل للسنن التى أقام الله عليها الكون والمجتمع ، وبالتالي فيفترض أن يكون المسلم أحرص من يعرف تطورات المستقبل - ويعد نفسه لما سيكون عليه القرن السادس عشر الهجرى ، أو الواحد والعشرون الميلادى .

٤ - من الخطأ الجسم أن نعمل لتحقيق الأساس الإيماني بالقوة ، أو أن نلجأ إلى «إرهاب إيماني» إن الإيمان لا يتأتى إلا بالإقناع والحكمة والموعظة

الحسنة . وحتى عند إستخدام هذه الوسائل ، فيجب أن لا يشط بنا الخيال لتصور إمكانية تحوّل كل أو معظم الناس إلى الدرجة المطلوبة من الإيمان . وما سيحدث هو ان بعض الناس لن يتجاوبوا مع متطلبات الإيمان . وان الأغلبية الباقية ستؤمن بدرجات متفاوتة يغلب أن تكون أقل من المستوى المطلوب ، لأن قوى الفتنة والإغراء وغلبة الأثرة

والأنانية والقصور وحكم الأمر الواقع تفرض نفسها على الأغلبية . ولكن إيمان الاغلبية بحد أدنى يعوضه إيمان قلة - هي الدعاة - بالدرجة المطلوبة . ونحن نقبل هذه الحقيقة ، حقيقة وجود حد أدنى من الإيمان لدى الأغلبية وحد أقصى لدى الأقلية ، ونعتقد أن هذا يكفي - كخطوة أولى على طريق إقامة مجتمع إسلامي ودولة إسلامية ، وان عناصر القوة ستقلب عناصر الضعف ، لأن بذرة الإيمان - حتى عندما يكون في حده الأدنى ، لا بد وان يكون لها أثرها خاصة عندما يوجد جانب الأغلبية صاحبة الحد الأدنى ، أقلية من الدعاة صاحبة الحد الأعلى . وبالنسبة للجماهير العريضة (الأغلبية) فقد يكون المهم هو ان يوجد لديها (وعى) بحيث يشعر المواطن الاسلامي بأنه لم يخلق عبثاً . وان له بحكم إيمانه بالله والرسول رسالة وإن عليه التزاماً . وان هذا الوعي يكفي كبداية على الطريق الصحيح ، ويفترض أن يقوم الدعاة بدفع هذا الوعي وشحنه بالمضمون الذى قد تعجز الجماهير عن تبينه أو القيام به . بحيث يقوم كل واحد بما يمكنه بحكم ظروفه وأوضاعه وقدراته دون ضغط أو قسر أو تحكم ، وفي الوقت نفسه ينتفى أن يتحول إيمان الجماهير إلى مستنقع راكد أو بيئة وبيلة أو إستسلام ذليل .

وعلى الجميع ان يعلموا ان العمل العام بصفة عامة لا يمكن ان يكون « مشفياً » منضبطاً بصورة هندسية حادة وبانة بحيث يتحقق «المثال» وتمضى المسيرة دون أمت او انعطاف . اننا لا نستطيع أن نجعل يد الاصلاح تمضى كسكين فى قالب زبد . ان هذا لا يتحقق أبداً فالاجتمع جسم « عضوى »

حتى يتلبس فيه اللحم بالعظم ويترايط بعلاقات معقدة . مما يجعل عملية الانضباط متفاوتة .

من أجل هذا فإن الانضباط في الدولة الإسلامية المعاصرة سيكون أقل مما يتصوره المنشددون ، وقد يكون نسبياً وسيقف عند النقطة التي يتضح فيها أنه سيولد من الشر أكثر مما أريد تفاديه ، لأن حكمة الضبط عندئذ تنتفى .

وهذه الملايسات كلها توضح أهمية «الدعاة» وأن عليهم أن يعلموا بكل همة وإخلاص ، لكن دون محاولة قسر أو أرهاق وان لا يتقلوا على الجماهير بأكثر مما تطيق ، وان لا يحملونها على فضل عقولهم كما كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول عندما عزل بعض اتقى ولاته .

٥ - من الاخطاء الفاحشة التي يقع فيها بعض الدعاة الاسلاميين الخلط ما بين الدولة والمجتمع . فهناك مهام لا يمكن الا للدولة القيام بها ، كال دفاع . والسياسة الخارجية ، وتطبيق القانون ، وسك العملة وجباية الضرائب الخ .. وهناك مهام اخرى لا تستطيع الدولة ان تقوم بها . كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعزيز الفضائل والقيام ببعض الخدمات الاجتماعية الخ .. لان هذه المهام تقوم على ايمان الافراد ودوافع الضمير . ولا يمكن للدولة بأجهزتها الادارية والقمعية ان تقوم بها ، ولكن يقوم بها الافراد المؤمنون والهياكل التطوعية - أى المجتمع الذى ينفسح لها - كما ينفسح لغيرها لغيرها من دعاة الفنون والاداب ، او غيرها مما تدعو اليه النفوس التي يتفاوت إيمانها ما لم يكن هناك قسراً أو الزاماً ، وأتما هو إختيار . وما لم تقع في محذور صريح فلا يجوز التدخل فيها او تحديها ولو بدعوى سد الذريعة الذى يمكن ان يفتح باباً لالتهاج الحريات كلها .

٢ - اساسيات .

وضع الإسلام المبادئ العامة والأساسية للحكم أو النظام السياسى كما نقول ، ولكنه ترك التفاصيل والجزئيات والجوانب الإجرائية للمجتهدين

الذين يكون عليهم أن يراعوا المتغيرات ويلحظوا المستجدات .

والحكم في الإسلام جزء من الشريعة التي تستهدف العدل وتلحظ المصلحة ، وتقوم على النظر العقلي وإعمال الفكر ، على ما أوضحنا في فقرة « مكونات الإسلام » وأحكامها معللة ، لا تعبدية ، خاصة وقد أستثنينا من إطارها ما يتعلق بالعقيدة والعبادة ، .

٢ - أساسيات الحكم في الإسلام

أ - ليس الحكم في الإسلام غاية في حد ذاته ، ولكنه « أمانة » بالتعبير النبوي ، أو مسئولية بتعبيرنا . تستهدف توفير احتياجات الحياة المادية من طعام وشراب وكساء وخدمات للأفراد .. الخ وإتاحة الأمن والطمأنينة في المجتمع القرآن يشير إلى هذين الجانبين « أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » ، ويتحدث عن القرية التي كانت آمنة مطمئنة بأيتها رزقها رغداً ، فلما كفرت بأنعم الله أذاقها الله لباس الجوع والخوف ، فالقرآن يقرن ما بين نظام الإسلام .. وبين توفير الحاجات المادية التي رمز لها بتوفير بالطعام وتحقيق الأمن والسلام في المجتمع .

وقد استقر الفقه الإسلامي على أن « المصالح » تضم ثلاثة أنواع « ضرورة » لا تقوم حياة الفرد والمجتمع إلا بها « وحاجة » لا تيسر الحياة وتخلو من العسر والخرج إلا بها « وكالية » أو « وتحسينية » لا تكمل الحياة ويتم نظامها إلا بها ، ومسئولية الحكم توفير هذه الثلاثة . يضاف إليها توفير الأمن و تحقيق العدل بين الناس بحيث لا يطغى الحاكم على المحكوم ، ولا يستعبد القوى الضعيف ، ولا يستغل الغنى الفقير وهذه الاهداف هي ما اعلنها ابو بكر وعمر في اول خطاب لهما .

٣ - لما كان الحكم أمانة ومسئولية ، فيفترض ان لا يكون مطلوباً كفاية

في حد ذاته ولا يعطاه من يطلبه أو يحرص عليه « إنا لأنولى أمرنا هذا من طلبه »^(١) « إن أحونكم عندي من يطلبه »^(٢) . وهذه لفظة دقيقة جداً لأن الذى يطلب الحكم كفاية في حد ذاته إنما ينشد الاستعلاء النفسى أو الاستفادة المادية ، وبذلك يفسد الحكم .

٤ - ولهذا السبب نفسه - أى أن الحكم وسيلة وليس غاية .. فإن أحق الناس به أصلحهم له ، وأقدرهم عليه . وقد كان « تولية الأصلح » هو أول مابدأه ابن تيمية كتابه المشهور « السياسة الشرعية » وقال الرسول « من ولى من أمر المسلمين شيئاً ، فولى رجلاً ، وهو يجد من أصلح للمسلمين منه . فقد خان الله ورسوله وفى رواية (والمؤمنين) » يضاف إلى مقوم « الصلاحية والكفاءة » مقوم آخر هو رضا الجماهير وثقتهم ، وقد قال الرسول « من أم قوماً ، وهم لامامته كارهون ، لم تجاوز صلاته أذنيه » فإذا جاز هذا في إمامة الصلاة فهو في الإمامة العظمى ، أو أولى وأوجب ، وقد قام أبو بكر على منبر الرسول فقال هل من كاره فأقبله .. يقولها ثلاثاً ، فلا يقوم أحد ، بل يعلن الجميع تمسكهم « لا والله لانفيلك ولا نستفيلك » . فضلاً عن هذا الرضا هو جزء لا يتجزأ من عملية « البيعة » التى سنعرض لها في فقرة تالية .

ولاتعد الوراثة من مؤهلات التولية ، لما عرضناه من أن المؤهل هو مقدرة المرشح ورضا الجماهير ، وكذلك لأن القرآن أوضح ان الوراثة لاتعطى صاحبها حقاً خارج إطار الأسرة ، وحصر الأفضلية في العمل والتقوى . وقد كان أبو إبراهيم كافراً وفيه قال الله تعالى « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ، ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم

(١) أخرجه مسلم في كتاب الامارة .

(٢) رواه أحمد وأورده البخارى في التاريخ الكبير .

أصحاب الجحيم ، وما كان إستغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه ، ولما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ، إن إبراهيم لأواه حلیم» (١١٣ - ١١٤ التوبة) . وكان ابن نوح كافراً ، وقال عنه القرآن «قال يانوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح ..» (٤٦ هود) . وكانت زوجتا نوح ولوط من الخائئات « فلم يغنيا عنهما من الله شيئا » وحديث الرسول إلى فاطمة صريح «يا فاطمة اعملي فأني لا أغني لك من الله شيئا» و«لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها» وخطاب القرآن الكريم لزوجات الرسول «يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً» .

وكل هذا يوضح أن الوراثة لاتعد مبرراً للولاية والحكم ، وكل نظم الحكم الوراثية لا تجد سنداً من قرآن أو سنة ، بل مقتضى البيعة تخالفها .. ولم يدر بذهن أحد من الخلفاء الراشدين أن يولى ابنه ، أو قريباً له .

٥ - تبلور البيعة العلاقة بين الحاكم والناس وتجعلها علاقة «تعاقدية» يتعهد الحاكم فيها بالحكم بما أنزل الله . ويتقبل الناس عندئذ طاعته ، فإذا انحرف أو شذ عن مبادئ الحكم بما أنزل الله ، فلا طاعة .

ويمكن الإحتفاظ بصيغة وصورة البيعة التقليدية وممارستها لأنها من أجل وأهم مميزات وخصائص الحكم الإسلامي ، ولإنها إثبات للطبيعة التعاقدية للعلاقة بين الحاكم والشعب .

٦ - يجعل الإسلام « الشورى » أسلوباً لممارسة مسئولية الحكم ، فالحاكم لا يجوز أن يحكم برأيه ، أو أن يستأثر بإصدار القرار بادیء ذی بدء ، إذ لابد من القيام بعملية الشورى . وقد افترض القرآن في المؤمنين أن «أمرهم شورى بينهم» ، وأستشار الرسول ، كما أستشار أبو بكر ، وعمر وعلى ، فإذا لم يحكم بالشورى فإنه يكون قد أخل بالأسلوب المقرر ، بل وتوجيهات القرآن الكريم ، وبالتالي لا تكون له طاعة .

٧ - وبالنسبة لأن الحكم في الإسلام «أمانه» ووسيلة إلى غاية هي بصفة عامة تطبيق العدل ، فقد أخذ الحكم طبيعة قضائية وأصبح دور الحاكم هو أن يحكم بين الناس بالقانون ، لا أن يحكم الناس ، والقانون في هذه الحالة هو القرآن الكريم ، ففي المجتمع الإسلامي الذي يؤمن بالله تعالى .. يصبح الله تعالى هو المصدر الأعلى للسيادة ، ويصبح الحكم تطبيقاً لما أنزله ، وهو القرآن . وهذا كله جزء من «الاساس الإيماني» للحكم الإسلامي .

وهكذا تكون أساسيات الحكم الإسلامي .

- ١ - إن الحكم ليس غاية في حد ذاته ، ولكنه «أمانه» أو «مسئولية» .
- ٢ - أن أهداف الحكم الإسلامي هي تيسير الحياة الكريمة للناس باشباع الاحتياجات المادية للأفراد وإشاعة الأمن والسلام والمعرفة في المجتمع .
- ٣ - أن مؤهلات الحاكم التي تبرر توليته هي الصلاحية ورضا الناس .
- ٤ - أن العلاقة بين الحاكم والناس علاقة تعاقدية .
- ٥ - أن البيعة تبلور العلاقة التعاقدية بين الحاكم والشعب ، وتعطى الشعب حق الثورة على الحاكم إذا أخل بتعهده .

- ٦ - إن ممارسة الحاكم لوظائفه العليا وإصدار القرار يجب أن يتم بطريقة الشورى ، ومخالفة ذلك تعد مخالفة لتعهد الحاكم في البيعة .
- ٧ - إن للحكم في الإسلام طبيعة قضائية بحيث يكون حكماً بين الناس ، وليس حكماً للناس . وقانون هذا القضاء هو القرآن الكريم ، فالحكم الإسلامي هو أسمى وأكمل صور «الحكم بالقانون» أو «سيادة القانون» .

٣ - المبادئ العامة للدولة الإسلامية

١ - إن الدولة الإسلامية هي دولة سيادة القانون ، والقانون هو القرآن الكريم .

وهذا يعنى :

أ - أن لا تكون الدولة الإسلامية دولة الفرد الديكتاتور ، أو دولة الحزب الواحد ، أو دولة الطبقة ، أو دولة الطغمة العسكرية .

ب - إن لا يكون أحد فوق القانون أو بمنأى عن ولايته .

ج - أن لا يحرّم أى واحد من حماية القانون .

د - أن لا يكون هناك تفرقة أمام القانون ، فالكل أمامه سواء .

هـ - أن لا يعتد بأى إجراء أو تصرف يصدر مخالفاً للقانون .

و - أن يجبّ الولاء للقانون كل صور الولاء الأخرى مهنية أو أسرية أو قومية أو نقابية الخ ...

ز - أن لا يكون هناك سوى قانون واحد يخضع له الناس جميعاً دون تفرقة .

٢ - إن كون الدولة الإسلامية دولة القرآن لا ينفى أن تكون الأمة

فيها هي مصدر السلطات . والضابط الوحيد لهذا النص التقليدى في الدساتير الديمقراطية أن السلطات هنا ليست مطلقة ، ولكنها داخل الإطار - العريض للقرآن ، فالسيادة هي للقرآن بإعتباره التوجيه الإلهى -

باعتباره الدستور ، ولكن « سلطة » الفهم ، والتطبيق والممارسة والاضافة والتأويل .. الخ هي للأمة التي إستخلفها الله في الارض . وهناك بعد ، فرق بين السلطة والسيادة ، ومن الخطأ الفاحش الخلط بينهما .

وهذه اللفتة هامة ، لان الله تعالى أراد بسيادة القرآن ضمان تحرر الأمة الاسلامية والفرد المسلم من فرض سلطة الطغاة والحكام والمستغلين بمختلف الادعاءات والشعارات التي قد تتضمن سيادة الشعب وما الى ذلك . وسيادة القانون في الحقيقة تؤدي الى سيادة الفرد الملتزم بالقانون ، وبدون النص على أن الأمة الإسلامية هي مصدر السلطات فيمكن أن يتحول ذلك إلى الحاكم ، ويصبح ديكتاتوراً حتى وان ادعى الحكم بالقرآن .

٣ - إن الإلتزام بالقرآن لا يعنى بالضرورة الإلتزام بما أبداه المفسرون والمحدثون وأئمة المذاهب من آراء ، ولكنه يعنى التطبيق الامين للنصوص القرآنية دون تطويع او تعسف وفي ضوء تفسير القرآن نفسه لها . كما يتضمن تفسير الحديث في ضوء القرآن .

٤ - الشورى هو وسيلة ممارسة الحكم في الإسلام . ولا يجوز بأى حال من الأحوال إعطاء السلطة التنفيذية - بما في ذلك الحاكم الأعلى للدولة - سلطة إصدار القرارات بصفة فردية أو دون إقرار المجلس المختص .

٥ - الهدف الرئيسى للدولة الاسلامية هو إقامة العدل وبوجه خاص العدل الإقتصادى .

وبدخل في أهداف الدولة الإسلامية :

أ - توفير الاحتياجات اللازمة للحياة الكريمة للمواطنين .

ب - إشاعة مناخ الأمن والطمأنينة تأسيساً على مبدأ كرامة الانسان .

ج - نشر العلم والمعرفة والتدريب على المهارات اللازمة لتقدم المجتمع الإسلامى ..

د - نشر وتعميق القيم الإسلامية .

ج - الدفاع عن التراب القومى والمساهمة فى قضية « تحرير العالم الإسلامى »
مع الدول الإسلامية الأخرى .

٦ - إن الحكم بأطرافه الثلاثة التنفيذى والتشريعى والقضائى ، قضية مقدسة لأنها الأمانة العظمى التى تمس مصالح ملايين المواطنين فى الحاضر والمستقبل ، وتؤثر على كيانهم المادى وكرامتهم الأدبية ، ومصير البلاد والأجيال ، وهى تتطلب نضجاً وعلماً وأمانة ، ولا يجوز أن تكون كرة الطامعين أو حقل تجارب الهواة أو وسيلة للظهور والغرور ، إنها خدمة مقدسة وقرى إلى الله وجهاد فى سبيله . ويجب أن تفهم وتمارس دائماً على هذا الأساس .

٧ - يعد التكافل الإجتماعى من الأسس التى تقوم عليها الدولة الإسلامية .
ويعد كل فرد منها صاحب مصلحة فى القضايا العامة وعضواً نشطاً فى المجتمع يعمل لحمايته ويسهم فى بنائه ، ويدفع عنه الأذى ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر . وقد وضع الرسول ﷺ هذا المبدأ غداة قدومه المدينة وأثبتته فى عدد كبير من الأحاديث « المؤمنون عدول يسعى بدمتهم أديانهم » « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » .. الخ .

٨ - يفترض أن يكون لكل مسلم حق المواطنة فى الدولة الإسلامية ، ولكن بالنسبة لصعوبات التطبيق ، فيجب منح كل مسلم قدرأ من الأولوية والحقوق بالنسبة للدخول والخروج والنشاط الإقتصادى داخل كومنولث إسلامى يضم الدول الإسلامية المتجاوبة ، ويعالج قضايا العالم الإسلامى ككل مع إحتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة .

وفى هذا الصدد ، فانه مما لا يخلو من مغزى ان القرآن الكريم لا يتحدث عن دولة بالمذلول السياسى ، ولكن عن « امة » وقد تكرر هذا التعبير « امة » ٤٩ مرة فى القرآن فضلاً عن النصين القاطعين « وان هذه امتكم امة واحدة ، وانا ربكم فاعبدون » ٩٢ الانبياء « وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون » ٥٢ المؤمنون وحتى بالنسبة لغير الامة المحمدية . فان القرآن يشير اليها

باعتبارها «امه» ولم يشذ عن هذا التعبير على اختلافها . وهذا يعود الى ماأشرنا اليه فيما سبق من أن الاسلام ينظر الى الحكم باعتباره « حكما بين الناس » وليس « حكما للناس » وبهذا تضعف صفة الدولة وتبرز صفة الامة . وهى لمسة شعبيه تعد من خصائص الفكر السياسى للاسلام .

٩ - كل المواطنين غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ، يمكن أن يكون لهم - دون إجبار - حقوق وواجبات المواطن المسلم ، مع إحفظاظهم بعقائدهم ماداموا يتعهدون باحترام الدستور « لهم مائنا ، وعليهم ما علينا » .

١٠ - الحرية والعدالة من الأسس التى تقوم عليها الدولة الإسلامية وهناك خط رئيسى يجعل كل مايتعلق بالفكر والعقيدة والإيمان مما يخص الحرية ، وكل مايتطرق إلى العمل أو يدخل فى مجال الإقتصاد مما يخضع للعدل (ولا يتضمن هذا بالضرورة الأفتيات على الحرية الإقتصادية فيما لا يخالف العدالة) .

١١ - حرية الإعتقاد والفكر ، والتجمع والمظاهرات السلمية والإضراب السلمى ، وتكوين الجمعيات والهيئات والنقابات وإصدار الصحف وتأليف الكتب . كل هذا حر حرية تامة لا يخضع لأى رقابة وتكون الضوابط فيه هى ضوابط القوانين العادية التى تحمى الافراد من الافتيات عليهم او المساس بهم او القذف . بمعنى ان يكون ضبط القانون هو لحماية الشعب وليس لحساب الدولة او تقييد الحرية .

وتتجاوب الحكومة باعتبارها الجهاز التنفيذى للدولة الإسلامية مع هذه الهيئات باعتبارها المنظمات الجماهيرية للدولة الإسلامية ، وتفترض فيها حسن النية والرغبة فى الخدمة مالم يظهر بالإدلة القاطعة غير ذلك .

١٢ - كرامة المواطن والحفاظ على سلامته وأمنه وحرية مسئولية الدولة ، ولايجوز بأى حال التجسس عليه أو التنصت أو حرمانه من حق من حقوق

المواطنة أو منعه من السفر ، أو إحتجازه وإعتقاله إلا إذا أرتكب ما يبرر ذلك صراحة بمقتضى القانون ، وفي حدوده .

ويعاقب كل من يرتكب مخالفة بانتهاك حرية المواطن أو كرامته عقاباً رادعاً ، ولا يعفيه حجة اطاعة الاوامر او ضفته كموظف ويُعدّ روساؤه شركاء له اذا كانوا هم الذين اصدروا الاوامر وتؤخذ التعويضات المحكوم بها منهم أولاً .

١٣ - كل قانون يصدر تنظيماً للحريات التى نص عليها فى الفقرات السابقة (الصحافة - المعارضة السياسية - المنظمات العامة - النقابات .. الخ) بصورة تحيف عليها يعد لاغياً.

١٤ - من الإتجاهات البارزة فى الحكم الاسلامى الأخذ بصور من الحكم الشعبى يقوم بها المواطنون من تلقاء أنفسهم دون حاجة إلى تدخل الدولة كنظام الحسبة ، وهيئة « الجامع » « والنقابة »^(١) ، ولجان الزكاة ، فضلاً عن الحكم المحلى وصور أخرى عديدة لقضاء المصالح وتسوية المنازعات وإطعام الطعام .. إلخ ، ويفترض أن تفسح الدولة الإسلامية صدرها لمثل هذه الممارسات وتتعاون معها دون أن تحاول فرض وصاية عليها . وستضرب المثل بصورتين هما الحسبة ، ومحاكم الصلح عند الحديث عن القضاء .

١٥ - تتسم الدولة الإسلامية بطابع « جهادى » ولكن هذا الطابع لا يأخذ الآن ، كما أخذ فى العهود الأولى - طابع الجيوش العسكرية ، لأن هذا الأسلوب كان له وقته ، وقد أنتهى دوره بعد ظهور أساليب أفضل منه ، وقد حث القرآن الكريم الرسول أن يجاهد بالقرآن « وجاهدوهم به » .. وهذا هو المطلوب الآن . ومرة أخرى فإن هذا الجهاد بالقرآن لا يأخذ شكل مراقبة تطبيق الشعائر ، أو متابعة النساء فى الشوارع ، فهذه التصورات تعكس « مراهقة » سياسية ، والأمر اعظم من ذلك . وطبيعة

١ - بفتح النون : وهو المصدر وكان ترشيح مجموعات معينة نقياً لها من التوجهات النبوية .

الدولة كهيئة تتميز بأجهزة القمع تحول دون فعالية قيامها بدور فرض الفضيلة ، أو إقامة الشعائر ، وإنما يصلح لذلك الهيئات التطوعية التي تدعو لذلك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وإيضاح سلامة دعوتها بالحجة والبرهان . أما «جهادية» الدولة الإسلامية ، فإن أبرز مظهر لها هو تحقيق العدالة وتعزيز الكرامة وإشاعة العلم والإستزادة منه . إن العلم الآن هو مصدر القوة ، لأنه يوصلنا إلى «التكنولوجيا» التي يمكن أن تقوم عليها القوة الإقتصادية والقوة العسكرية أيضاً .

١٦ - وكذلك فإن حل العقيدة وتبليغها التي تعتبر بعض الهيئات الإسلامية أنها صلب رسالة الدولة الإسلامية - يمكن أن يتم عن طريق الهيئات التطوعية والأفراد المؤمنين خيراً مما يمكن ان يقوم عبر الدولة واجهزتها البيروقراطية المترجمة بالخوف أو الطمع .

٤ - السلطة التشريعية

مع أن كلمة « الشورى » عزيزة وأثيلة في الفكر السياسي الإسلامى وتعد من التراث الثمين ، إلا أن هذا لا يتطلب إستخدامها في غير معناها أو تحميلها أكثر مما تحتمل صياغة الكلمة ، ومع أن الرأى الغالب بين المفكرين الإسلاميين المعاصرين هو إلزامية الشورى ، إلا أن وجهة النظر التي تعطى الحاكم وهو المسئول في النهاية أمام السلطة التشريعية حرية التمسك برأيه إذا آمن بصحته لاتعتمد شواهد من التاريخ الإسلامى ، وهذا بدوره متأت من أن الأمام خاصة في الأيام الأولى كان المجتهد الأول ، والأعظم دراية بالفقه الإسلامى ، وأن التشريع في الدولة الإسلامية مقيد بالشرعية . ولا يتسع المجال للشرح ولكن يمكن تقديم التصور لما تكون عليه السلطة التشريعية في دولة إسلامية .

١ - يتكون مجلس الشورى من المستشارين الفنيين «التكنوقراط» والفقهاء في حدود ١٠٠ سنة أو ١٥٠ تقريباً) يلحق بالأمام تكون مهمته عرض

الرأى الأمثل من وجهة نظرهم - أى الذى يتوفر له الإحكام الفنى والتأصيل الإسلامى ويغلب دائماً أن يأخذ الأمام به ، ولكن يمكن له فى بعض الحالات التمسك برأيه لأنه هو الذى سيُسال فى النهاية ، ولأنه قد يغلب جانباً سياسياً على جانب فنى .

٢ - يتكون مجلس باسم مجلس الرقابة والتشريع تبلور منه مسئولية التشريع وسلطة الرقابة ، وإمكان عزل أو محاكمة الأمام ، وفى حقيقة الحال فإنه مادام النظام السياسى الإسلامى يستلهم الشريعة فإن جزءاً كبيراً من مركز الثقل ينتقل من التشريع إلى الرقابة - أى رقابة الحاكم والتأكد من أنه يمارس وظيفته فى الإطار الذى وضع له أو للمقاصد التى تستهدفها الشريعة . وهذه هى صورة «المعارضة» فى الفكر والممارسة الإسلامية .

(أ) يتكون مجلس الرقابة والتشريع من أهل الحل والعقد ، وهذا التعبير القديم أفضل وأصدق - معنى ومبنى - لما يجب أن يتوفر لأعضائه من كثير من التعبيرات الحديثة .

(ب) ويتكون أهل الحل والعقد من «النقباء» الذين تختارهم المنظمات الجماهيرية ، كالتقابات وإتحادات الطلبة ومنظمات الفلاحين والجيش والجامعات والغرف التجارية وجمعيات ربات البيوت .. الخ . وقد يمكن تعيين عدد محدود جداً من الخبرات فيه .

وهذا الأسلوب - إنتخاب نقباء من المنظمات الجماهيرية - هو أقرب أسلوب لممارسة الرسول ﷺ عندما طلب إلى مجموعات الأنصار أن ترشح كل واحدة نقيباً .

كما أنه قريب من الفكر الاشتراكى فى صورته النقية والتلقائية الذى تمثل فى طريقة «السوفيت» أو المندوبين . قبل ان يطش بها لينين ويحل ديكتاتورية الحزب الواحد محلها وقد أقترحه يوماً ما سيدى وبياتريس وب رائد الفاية البريطانية . والاعخذ بهذا النظام سيفسح المجال لقيام

« مؤسسات » راسخه ، طيعة لها استمرارية . وتبدأ من القاعدة الجماهيرية العريضة حتى القيادة المنتخبة على المستوى القومى . وهى صفات لا تتمتع بها الاحزاب او الهيئات الملققة التى لاتمثل سوى ارادة فرد او بعض الافراد .

(حـ) تعد النظم التى يتم بمقتضاها الترشيح والانتخاب من أدنى القواعد حتى أعلاها ، والضوابط التى تكفل حرية وحياد الممارسات الانتخابية جزءاً لا يتجزأ من الدستور . وله أحكام الدستور نفسه .

(د) يعمل المجلس بطريقة منهجية وفنية تختلف عن الإقتصار على الخطب البرلمانية التقليدية ، ويشترك كل الأعضاء فى العمل .

ويمحس أن يكون العدد ما بين ٢٥٠ و ٣٥٠ تقريباً حيث ظهر أنه قلما يعمل أكثر من هذا العدد بالفعل .

(هـ) مدة الدورة الانتخابية أربع سنوات .

(و) لا يعد المندوب ممثلاً للمنظمة التى إنتخبته يعمل لصالحها ، ولكن ممثلاً للأمة كلها ، وهذا لا يمنع من تنظيم علاقاته بقاعدته ليوضح لها الجانب القومى ، ولكى تعرض عليه الجانب الذاتى ، ولإجراء الحوار اللازم بين وجهتى النظر .

(ز) من حق كل مندوب إقتراح قوانين ومنبءاة الحكومة وتقديم الإستجابات ، خاصة بالنسبة للميزانية والإنفاق ، كما يمكن للمجلس بأغلبية معينة سحب الثقة من الوزارة كلها أو من أحد الوزراء ، الأمر الذى يستتبع الإستقالة .

ومن حق المجلس أيضاً تلقى الشكاوى والعرائض والإقتراحات ، كما أن من حقه تكوين لجان تقصى الحقائق .

ومن سلطات المجلس اعفاء رئيس الدولة فى حالات ، وبطريقة وأغلبية معينة .

(ح) إن منح أعضاء مجلس الرقابة والتشريع حصانة من ولاية القانون يتنافى مع مبدأ سيادة القانون . وفي مجتمع حرية النقد لا يكون هناك مساءلة على أى نقد ، على أنه يمكن تكوين لجنة قضائية لدراسة أى إتهام يتعرض له أعضاء المجلس ، وعند الثبوت من جدية الإتهام يقدم العضو للسلطة القضائية فوراً .

(ط) إن قيام مجلس الرقابة والتشريع على أساس النقباء المنتخبين من قبل المنظمات الجماهيرية سيحل لنا مشكلتين معقدتين في النظام الديمقراطي التقليدي يعدان من أكبر نقط الضعف فيه إلا وهما الأحزاب ، والانتخابات وذلك بالصورة التالية .

١ - قضية الأحزاب :

الفكرة الرئيسية في الأحزاب - كما هي مطبقة في الدول التي تأخذ بها - هي تمثيل المصالح والطبقات والعمل لتقلد السلطة لحماية هذه المصالح والطبقات ، وتحقيق سياساتها .

ومن الواضح أن هذا المنطق يفقد مبرر وجوده في دولة سيادة القانون التي لا تحكمها طبقة أو مصلحة ، خاصة إذا كان هذا القانون هو القرآن ، وقد كان هذا هو أساس إعتراض النظم الاشتراكية والشمولية على الأحزاب ، وتبرير أخذها بنظام الحزب الواحد . والإعتراض مقبول ، ولكن الحزب الواحد أسوأ من التعددية الحزبية ، وهو مرفوض .

وفي نظرنا أننا لانجد في الأصول الإسلامية ما يحرم قيام الأحزاب ، حتى وإن تجهمت له معظم الدعوات الإسلامية وطالبت بعضها بحل الأحزاب جميعاً على أساس أن الأحزاب تستغل الحكم لمصلحتها وتفرق وحدة الأمة .

وقد لا يعنينا بالدرجة الأولى وجود تحريم ، لأن عدم وجود هذا التحريم لا يقتضى ضرورة الأخذ بنظام الأحزاب ، كما هو مطبق في الدول الليبرالية . وقد أظهرت التجربة في مصر وعدد كبير من الدول ، إن الأحزاب تجنئ على فعالية الحكم ، وتحول دون الأستمرارية الواجبة وتعطل خطط التنمية ،

وتثير القلق والتمحيز والانتهازية في السياسات وإنها تفسح المجال للرأسماليين من ناحية وللشيوعيين من ناحية أخرى ، الأمر الذي لابد وأن يؤدي إلى تمزق المجتمع ، لأن هذين لايلاحظان إلا مصلحتهما الخاصة ، ويغلب في النهاية أن تظهر صورة من الحكم الشمولى أو العسكرى . كما حدث في معظم الديمقراطيات التى أخذت بنظام الأحزاب في الشرق والغرب . فإذا قيل إن ميزة الأحزاب هى الحرية . وإتاحة الفرص للمواهب والآراء ، فإن المجال الحقيقى لهذا هو العمل الجماهيرى والعام . فهو الذى يصقل الشخصية ويكفل التضج ويحقق الخبرة والتجربة ، ويعد مظنات المطامع والمناورات السياسية ، وعلى كل حال فإذا كان هذا هو هدف الأحزاب حقاً فليس ما يمنع من تكوينها كهيئات ومدارس لإبراز الآراء وعرض الأفكار السياسية دون أن تكون أداة للحكم .

ذلك أن الحكم - كما قلنا - رسالة نبيلة وصناعة رفيعة ، ويجب أن يتعد عن الغوغائيات والمزايدات الحزبية والمناورات والانتهازية ، وأن لا يمارسه إلا «القوى الأمين» فليس كل واحد يمكن أن يحكم ، لأن الحكم صناعة ومهارة ، وقد لا تتوافر لأبرز زعماء الحزب .. كما أنه أيضاً «أمانة» وقد لا يتوفر هذا العنصر في أكثر القيادات الحزبية .

ونحن بعد هذا لن نقع في المخطور الذى يخوفنا به دعاة الأحزاب ألا وهو أن عدم الأخذ بالأحزاب ، إنما يعنى الحزب الواحد - حزب الحكومة - فإن نظام المندوبين يحول دون ذلك ، ويوجد قيادات ترتكز على قواعد جماهيرية .. لكل قاعدة منها استقلالها وثقلها .

وأخيراً فإن التقصى العلمى والتاريخى لنظام الأحزاب يثبت أنه يكن اختياراً موضوعياً ، قدر ما كان ثمرة ظروف معينة ظهرت في بريطانيا ، ثم أنتقلت إلى المجتمعات التى تأخذ بالنظام البريطانى . وأن نظام المندوبين كان هو التصور الإشتراكى لعلاج أخطاء الأحزاب . وأخذت المبارزة في الممارسة السياسية مابين الرأسمالية والإشتراكية طوال الدولية الثانية شكل الأحزاب في مواجهة

المندوبين . وكان الحزب الوحيد الحاكم والأحزاب المتصارعة بغيضة في الفكر السياسي الاشتراكي ، حتى جاء لينين وفرض تصوره في الحزب على الفكر الاشتراكي . ولم يكن التصور الأمثل .

قضية الانتخابات :

والمشكلة الثانية التي يحلها لنا نظام المندوبين هي قضية الانتخابات ، والمقصود بالطبع الانتخابات على مستوى الدوائر . وقد ظهر للعيان أن الانتخابات صناعة تتطلب مهارات .. وأموال لا تتوفر للمرشحين الشعبيين قدر ماتتوفر لأعدائهم ، كما ظهر أن المزايدات والخداع عنصر رئيسي فيها . وأخيراً فقلما تسلم من التزييف بطريقة أو أخرى ، حتى وإن لم تصل إلى تلك الدرجة الفاقعة التي تعلن بنفسها عن زيفها - درجة - ٩٩٪ وكسور .

فضلاً عن أن الأغلبية العظمى من الناخبين لا تعلم حقيقة المرشحين ، ومن أجل هذا فقلما يشهد الانتخابات عملياً إلا نسبة ضئيلة من الذين لهم حق التصويت . دع عنك العيوب «الفنية» عند إحصاء الأصوات التي يمكن أن تهدر ٤٩٪ من الأصوات التي نالها مرشح لحساب ٥١٪ (أى فرق ٢٪) التي نالها المرشح المنافس .. الخ .. هذه العيوب جعلت «قانون جريشام» هو الذى يفصل في الانتخابات . فالعملة الرديئة تطرد العملة الجيدة ، وأسوأ المرشحين هم الذين يظفرون بأكثر الأصوات ، وأسوأ العناصر هي التي تتقدم عادة للتصويت .

وتصفح اى كتاب عن القانون الدستورى يعرض العيوب القاذحة والفاذحة في نظام الانتخابات البرلمانية بطريقة الدوائر الجغرافية .

إن الانتخابات على مستوى المنظمات الجماهيرية تسلم من معظم هذه السوءات . فهي تتم بين «زملاء» يعرف بعضهم بعضاً ، ولا ينطلى عليهم التدجيل ، ولا الخداع ، ولا تتطلب أموالاً أو مزايدات .. الخ .

ويفترض أن تتم على مستوى الوحدة الصغيرة ، ومستوى «العنابر» أو الأقسام في الوحدات الكبيرة ويعقب هذه درجة ثانية ... وقد يتطلب بعضها درجة ثالثة حتى تصل إلى المندوب القومى . وصحيح أن هذه الدرجات قد لا تعبر في النهاية عن رأى القاعدة تماماً ، وإن من الممكن لبعض المؤثرات الشللية أن تتطرق إليها ، ولكن تظل مع هذا أسلم وأفضل بكثير . وفي الحقيقة البديل الوحيد - عن انتخابات الدوائر .

٥ - الأمام والسلطة التنفيذية

١ - ليس من القضايا الرئيسية أن يحمل رئيس الدولة الإسلامية لقب إمام أو لقب رئيس أو خليفة ، وإذا كنا نفضل لقب الإمام ، فذلك لأن الأمام قريب من مادة «الأمة» ، ولأنه بعيد عن متداعيات الحكم المطلق أو القيادة العسكرية التى يوحى بها لقب ملك أو أمبراطور ، فضلاً عن أصالته الإسلامية .

٢ - ولكن المهم على كل حال ليس هو اللقب ، وإنما سلطات هذا الأمام ، لأننا إذا سميناه «خادم الأمة المطيع» ، وأعطيناه سلطات سيدهم المطلق . فإن هذا اللقب لن يكسبنا شيئاً ولن يخسره شيئاً . وسلطات رئيس الجمهورية ، فى النظم الرئاسية تفوق سلطات الملك فى النظم الوزارية .

ومع أن الأصول الإسلامية العليا - أى القرآن الكريم والصحيح الثابت من السنة ومعظم سوابق الخلفاء الراشدين تضع الأمام فى مكانة الواجب ، وتوجب الضمانات التى تكفل عدم إنزلاقه إلى هوة الحكم المطلق ، فإن معظم الكتاب المسلمين ، بدءاً من العهد الأموى يميلون لإعطاء الحاكم سلطة كبيرة . ويضيقون بحق المعارضة الذى أعطاه الإسلام ، بل أوجبه ، على كل مسلم . وقد رأى الجاحظ فى كتابه «التاج» وابن طباطبا فى كتابه «الفخرى» والماوردى فى كتابه «الأحكام السلطانية» أن حكم الخلفاء

الراشدين مما لإيقاس عليه أو يحذى حذوه ، لأن صلته العريقة ، والمباشرة
بالعهد النبوى أعطته صفة فريدة .

وفي الفترة المعاصرة يوحد من يعطى الأمام سلطة تجعل الشورى غير
ملزمة ، فضلاً عن «حق الطاعة» الذى ورثته بعض الهيئات الإسلامية عن
الثورات القديمة ، وغالى بعضها فيه بما جعل «الإمام» ديكتاتوراً كأي ديكتاتور
آخر .

وهذا كله خطأ ولا يعد من المثل السياسية الإسلامية فى شيء بل انه
يناقضها تماماً .

ولا يقل خطراً عن ذلك الاتجاه المضاد ، أى ما يذهب إليه بعض الكتاب
حديثين من أنه ما أن يموت أن الخلفاء الراشدين قد قاموا بإجراء معين حتى
يتسبح هذا وأخرى سابقة يتعين لأخذ بها . لأن سداجة المجتمع وقتئذ
وسمها حبة وظروف تلى أحصت بالعهد تختلف تماماً عن مجتمعاتنا
المعاصرة المعقدة والمتشبكة ، وبالتالي فإن عليها أن تأخذ بصور من التبريج
والتنظيم لم تكن موجودة أو مطلوبة فى الخلفاء ، ولكنها حيوية وضرورية
الآن . والمبدأ الذى ينقذنا من التخبط ما بين الذين يتمسكون بكل ما وضعه
الخلفاء والذين يرفضون كل ما وضعه الخلفاء هو أن يكون الإلتزام بما يتفق
مع القرآن والصحيح الثابت من السنة . وبهذا يأخذ الموقف شكله
الموضوعى السليم .

٣ - ينتخب الأمام من بين المرشحين الذين ترشحهم المنظمات الممثلة
فى مجلس الرقابة والتشريع عند فوزه بأغلبية الأصوات .

٤ - يُقسم الأمام - قبل أن يباشر عمله - يميناً على الحكم بالقرآن
واحترام الدستور والإلتزام بالشورى ، وأن لا يستغل منصبه لأى كسب
له أو لإتباعه دون أستحقاق ، وبعد إلتخاب مجلس الرقابة والتشريع من
له من ناحية ، وتعهدده الحكم بالقرآن تطبيقاً للبيعة الإسلامية ويمكن أن

يُطَوَّق هذا الاجراء بحيث يأخذ شكل البيعة القديمة حرصاً على هذا تقليد
الشميين .

٥ - تكون مدة ولاية الأمام سبع سنوات . ولا يجوز تجديد هذه الولاية
لأكثر من مدة ثانية واحدة .

٦ - لما كان الأمام هو ممثل الأمة بأسرها ورئيسها الأعلى ورمز الحفاظ
والاستمرارية ، ورغبة في تجنب إنتهاك ما ينبغي ان يكون له من التقدير
والاحترام ، فإن الأمام يمارس سلطاته عن طريق الوزارة التي يعينها هو .

٧ - إذا سحب مجلس الرقابة والتشريع الثقة من الوزارة ، فعلى الأمام
أن يقيلها ، وأن يعين وزارة جديدة ، وأن يدرك أن هذه إشارة إلى عله
تجاوب المجلس معه ، وإذا تكرر ذلك ثلاث مرات متوالية في خلال فترة
معينة ، فإن ذلك يعد مبرراً لمساءلة الأمام وعند الضرورة إقالته .

٦ - السلطة القضائية

١ - لما كان القضاء هو الملاذ الأخير للشعب ، ولما كان هو أكثر من
أى سلطة أخرى الذى يلور الشريعة ، فيجب أن يتمتع باستقلال تام عن
السلطة التنفيذية . ويمارس إدارة السلطة القضائية مجلس ينتخبه القضاة
أنفسهم ، يتكون من عدد من القضاة والإداريين ويحل هذا المجلس محل
وزارة العدل ويقوم بإختصاصاتها .

٢ - تقدم كل الإقتراحات والشكاوى الخاصة بممارسة السلطة القضائية
لوظيفتها إلى مجلس القضاء ، فإذا لم يفصل فيها ، أو أريد الاستئناف ، فيرفع
الأمر لمجلس الرقابة والتشريع الذى يكون عليه معالجة الأمر . ولا يجوز
للمجلس تعديل نظم القضاء إلا بأغلبية ثلاثة أرباعه .

٣ - توضع السجون تحت ولاية القضاء وتخضع لتفتيش دورى .

٤ - يجوز أن توضع « قوة » بوليسية محدودة العدد تحت تصرف

رئيس مجلس القضاء ، ويمكنها عند الضرورة تنفيذ الأحكام على أن لا يمارس هذا الأجراء إلا في حالات يتفاقم فيها التراخي في التنفيذ ، والفكرة أصلاً رمزية ، ولها أصل في القضاء الإسلامي ، وفي التقاليد الرومانية . ولا يجوز رفضها بحجة الفصل بين السلطات لأن الشعارات لا يجوز لها أن تضللنا عن حكم الواقع ومنطق العمل^(١) .

٥ - يعين عدد كاف من القضاة الذين يختارون من المحامين الأكفاء ، وذوى السمعة الممتازة والشخصيات التي عرفت بالإستقامة وتقدم لهم مرتبات مجزية تصل إلى أعلى ما يسمح به السلك الوظيفي في الدولة .

٦ - يحل نظام قاضى التحقيق محل نظام وكيل النيابة .

٧ - لا يجوز فرض رسوم قضائية أو تمغات ، فالتقاضى حق للمواطنين .

٨ - الوقت جزء من العدالة ، وبذلك يكون من حق المواطنين نظر قضاياهم في وقت معقول . ويجب تبسيط الإجراءات وسد منافذ الاشكالات والتحايل بالإضافة إلى تعيين العدد الكافى لحسم التأجيلات المتكررة ، ووضع حد زمنى لما يمكن أن تنظر فيه قضية .

٩ - تبسيط الإجراءات وتعديلها بحيث يتاح محام لكل متقاضى أو يمكن الوصول إلى العدالة دون الحاجة إلى محام في الحالات التي لا تتطلب - ضرورة - ذلك .

١٠ - كل حكم يكون قابلاً للإستئناف والظعن خاصة إذا ظهرت دواعى جديدة .

١١ - لكل فرد الحق في الإلتجاء إلى القضاء بإعتباره مواطناً في مجتمع

(١) كان للقاضى شريك بن عبد الله قاضى الكوفة سجن زج فيه برئيس الشرطة وبحاجب الوالى عندما نقل اليه رسالة الوالى عيسى بن موسى بن عم الرشيد ، واحد جبايرة الدولة العباسية . وكانت رئيسة كاهنات الفاستا فى روما تسيير ومعها حرسها عند تبنيها لاي مخالفة فى تطبيق القانون كانت تصحح الموقف فوراً ، وعن طريق حرسها .

التكافل الإسلامى ، ولا يرفض طلبه بدعوى عدم الاختصاص أو أنه غير صاحب مصلحة .

١٢ - لا يوجد إلا نوع واحد من القانون والقضاء فى الدولة ، ولا يوجد فى الدولة من لا يُطبّق عليه هذا القانون والقضاء سواء كان مهنيّاً أو موظفاً أو عاملاً ... الخ . وإذا كان المتهم موظفاً فإن المسؤولية تقع عليه وعلى رؤسائه ، ولا يقبل التعلل بإطاعة الأوامر مبرراً للمخالفة ، وإن كان يشترك فى المسؤولية الذين أصدروا الأمر . ولا يعد الجيش إستثناء من ذلك .

١٣ - بمجرد أن تصبح الأحكام نهائية ، يتعين على السلطة التنفيذية تنفيذها ، ويعد التراخى فى ذلك تقصيراً يعاقب عليه المسئول ويحاكم فوراً .

١٤ - ان المادة التى يتألف منها الفقه والقضاء الإسلامى لا تقتصر على الفقه التقليدى ، ولكنها تستوعب كل ما يعد صالحاً فى النظم والمادة القضائية فى المجتمعات الحديثة ، وما يضيفه الفقهاء المعاصرون . فالحكمة ضالة المؤمن ، يوشدها أثناً وجدها وقد أبدع القضاء الحديث ضمانات لتحقيق العدالة نحن أولى بها منهم ولا حساسية فى اقتباسها والأخذ بها .

١٥ - تؤسس محكمة دستورية عليا من قرابة ٢١ قاضياً يمثلون الاتجاهات الفقهية الإسلامية والحديثة . ويكون عدد منهم من أعضاء مجلس الرقابة والتشريع ، وتصدر المحكمة بناء على طلب الأمام أو المجلس ، أو المواطنين فتاوى عن مدى إتفاق قرار أو تصرف أو قانون مع الشريعة .

إذا حدث خلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية يفصل مجلس الرقابة والتشريع فى الأمر ، فإذا حدث نزاع بين السلطة القضائية ومجلس الرقابة والتشريع يمكن الإلتجاء إلى الإستفتاء الشعبى .

١٦ - أخذت قضية الحدود أكثر مما تستحق ، حتى كادت أن تصبح رمزاً للشريعة ، أو حتى الإسلام فى حين إنها جزء صغير من القانون الجنائى (لأن معظمه تعازير) والقانون الجنائى بدوره هو جزء من القانون

بصفة عامة . وهذا بدوره جزء من الشريعة ، والشريعة بأسرها أحد المكونات الثلاث للأسلام . والحدود نط من العقوبات تتميز بأنها مقدرة أى محددة بالنص : وأنها مكفرة ومطهرة . والحدود التى نص عليها القرآن هى ما يخص السرقة والقذف والقتل والقصاص والزنا والحراة . أما الخمر فلم ينص القرآن ، ولا الحديث أيضاً على عقوبة مقدرة . واما حد ما يطلقون عليه الردة ، فمردود بعشرات وربما مئات الآيات القرآنية التى تقرر حرية الاعتقاد ، فضلاً عن أن الرسول لم يعاقب على ردة ، وان «حروب الردة» لم تكن ردة عقيدة ، ولكنها تمرد على الدولة ورفض لدفع الزكاة ، فهى حرب سياسية . كأى حرب تشن للقضاء على تمرد سياسى ، وقد كان فى «المرتدين» من يؤمن بالله ويصلى ، ولكنه يرفض امامة أى بكر .

وتعالج هذه القضية فى ضوء كل الإعتبارات ، وبروح من الحكمة بعيداً عن العقلية الثقيلة والنفسية المتشنجة التى تسود بعض جماعات المراهقة الإسلامية ، وفى ضوء ما ثبت من أن الرسول ﷺ أوقف الحدود عند الغزو ، وما ذهب إليه الفقهاء من أن الحدود لا تقام فى أرض العدو ، وما ذهب إليه عمر بن الخطاب من عدم إعمال حد السرقة عام الرمادة ، أو نص القرآن فى توزيع الفىء أو إعطاء المؤلفة قلوبهم عندما أتنفت العلة التى من أجلها صدر التشريع . فهذه كلها سوابق من الرسول وعمر والفقهاء ، توضح أن الحدود ليست «تابو» لا يمكن أن يقرب ، أو وثناً . يعبد دون الله ودون العقل . كما يمكن درأ تطبيقها بمعالجتها على مستوى شعبى دون الوصول بها إلى «السلطان» أو «الحكومة» عن طريق محاكم الصلح الشعبية التى ستلى إشارة إليها ،

١٧ - يلحق بالقضاء موضوعان أولهما محاكم الصلح ، والثانى الحسبة .

محاكم الصلح :

تطبيقاً للإتجاه الإسلامى فى تفضيل الصلح وإيثار الفضل وتسوية الأمور

بطريق ودية وممارسة الناس لقضاياهم بالصورة المباشرة والبسيطة والمرنة التي
لا تتوفر في النظم الحكومية . ورغبة في التخفيف على القضاة تؤسس على
مستوى الأحياء ، أو ماهو أقل محاكم باسم محاكم الصلح وتعد هيئات شعبية
خالصة لاتبعية لها بالحكومة .

تتكون هذه المحاكم بناء على رغبة الأهالي وعقب إختيارهم أحد المواطنين
المعروفين بالنضج والحكمة والإستقامة والأمانة ليكون قاضياً ، وليس من
الضرورى أن يكون ملماً بالقانون لأنه سيحكم بمقتضى العدالة
والإنصاف ، وبفكرة الصلح ومن منطلق الوقائع ، ويعين له كاتب أو
مساعد . ويكون كل هؤلاء متطوعين يقومون بعملهم حسبة وقرنى إلى
الله ومساعدة لأخوانهم فى الحى ، ويجوز تقديم «بدلات» رمزية لهم .

تباشر المحكمة مهامها بمجرد أن يتقدم إليها أحد طرفى النزاع طالباً تسوية
النزاع على أساس الصلح ، وعندئذ تختار المحكمة الطرف الثانى فإذا حضر ،
وأمكن تسوية النزاع يثبت بذلك فى محضر من عدد من الصور ويوقع عليه
القاضى . والكاتب وشاهدان (أو شاهد وأمرأتان) كما يوقع عليه طرفا
النزاع . ويسلم كل طرف نسخة منه . وإذا رفض أحد الطرفين تسوية
النزاع صلحاً ، أو لم يحضر أصلاً تكتب المحكمة محضراً بذلك ويعطى
للطرف الآخر .

وتنظر محاكم الصلح فى كافة القضايا سواء كانت مدنية أو جنائية ، تدخل
فى إطار «الحدود» أو لا تدخل .

وتعود أهمية هذه المحاكم إلى :

(أ) أنها تستثير فى النفوس قيم الصلح والعفو والفضل والمروءة وتسوية
المنازعات على أساسها ، قدر ماتوهن من وقدة الغضب ولدد العداوة
والخصومة ، وهذا كسب كبير «والصلح خير» .

(ب) أنها تخفف عن المحاكم الرسمية مئات الألوف من القضايا وتفسح لها
المجال لتفرغ لما لا يمكن تسويته صلحاً .

(ج) أنها صورة من صور الحكم الشعبي .

(د) أنها يمكن أن تسوى قضايا الحدود دون حاجة إلى توقيع الحد ، لأن الأمر لم يرفع إلى السلطان ، ولا يتعين تنفيذ الحدود إلا إذا رفعت إلى السلطان . وهو مبدأ أقره الرسول ﷺ وهذه نقطة هامة لأن للحدود حساسية وأهمية خاصة في التشريع الإسلامي . والإسلام ليس سعيداً بالحدود في حد ذاتها وقد تغير وجه الرسول عند رؤيته لأول قطع تغيراً شديداً ، وفي رواية « كأنما ذر عليه الرماد » ، ولكنه يتقبلها كأحدى الضرورات البغيضة التي لا مفر عنا فهي كالطلاق أبغض الحلال . فإذا أمكن تسوية الأمر دون توقيعها فإن هذا يسعد الإسلام ويوافق منهجة وعدم وصولها للسلطان شبه تبرر الدرء بنص الحديث الشريف .

الحسبة :

(أ) إن أساس الحسبة هو حق (أو واجب) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الوارد في القرآن والإلتزام بالتكافل الوارد في الحديث « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » « المسلم للمسلم كالنبيان ... الخ » .

(ب) تطورت الحسبة في المجتمع الإسلامي الأول إلى ما كاد يخرج بها عن هذه الطبيعة ، وأصبح « المحتسب » هو الموظف المسئول عن تفقد الأسواق وطرق أداء الحرف والمهن .. الخ ، وهو تطور لا يمكن الأخذ به في العصر الحديث لتعقد الوضع وتخصص المسئوليات . ويتعين العودة إلى الأصل في الحسبة .. أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأداء ما يملكه التكافل الإسلامي بصورة تطوعية .

(ج) لتنهيج هذا الحق / الواجب الشعبي يؤسس ديوان الحسبة ويعبد هيئة شبه قضائية ، دون الأخلال بالطبيعة الشعبية التلقائية

للحسبة ، التى وردت إليها الإشارة فى الفقرة السابقة .

(د) يتلقى الديوان شكاوى المواطنين عن كافة صور الانحراف والنقص والمخالفات ، فليس هناك حصانة لأى هيئة تحول بينها وبين المسائلة .

(هـ) يمكن أن يكون بجانب الديوان المركزى دواوين فرعية على المستويات الإدارية الجغرافية المناسبة .

(و) يحقق الديوان فى كل شكوى ، ويجب على الهيئات المعنية تقديم المعلومات للديوان .

(ز) إذا وجد الديوان مخالفة فإنه يرفع الأمر إلى القضاء ويتولى المتابعة .

(ح) لايجب هذا حق كل مواطن فى رفع القضايا مباشرة ، على أساس أنه صاحب مصلحة فى مجتمع التكافل الإسلامى . والغرض من تكوين الديوان هو مساعدة الذين لا يستطيعون المضى فى تحقيق الشكوى ، وهم بالطبع الأكثرية ، وكذلك الثبت من صحة وجدية الشكوى ، إذ يجوز أن تكون قائمة على غرض أو على معلومات خاطئة .

(ط) لا يضار أى واحد يتقدم بشكوى أو يرفع قضية حسبة ، وتعد حمايته من مسئولية الديوان .

(ى) إذا أتضح إن الشكوى كيدية أو أنها لم تصدر عن حسن نية ، فيمكن محاكمة الشاكى .

٧ - الموقف من الاشتراكية

تتفق كل المذهب الاشتراكية المعروفة فى أنها أوروبية الأصل ، بمعنى انها نبتت فى التربة الأوروبية وتعود جذورها وملابساتها الى النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأوروبية . فتصويرها للاقطاع مثلا تصوير أوروبى خالص وفكرتها عن الدين هى الفكرة عن الكنيسة المسيحية الأوروبية ، والرأسمالية فيها هى

الرأسمالية التي قامت في إنجلترا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر .. ولما كان معظم المفكرين الاشتراكيين الاوروبيين - ان لم يكونوا كلهم - جهلة بالاسلام وتاريخ الشرق العربى والاسلامى ، وان تاريخ الحضارة لديهم يبدأ من الحضارة اليونانية ، فالرومانية ، فالأوروبية ، فانهم قد تصوروا ان تنظيمهم للاشتراكية تنظير عام ينطبق على كل دول العالم - كما وجدوا في الفلسفة الجدلية عمادا يساند دعواهم ..

والى هذه الحقيقة تعود غربة الاشتراكية عن البيئة العربية أو الشرقية ، وانها تحدث بلغة غير مفهومة ، وتعتمد على تطورات وملابس لم تحدث - بالصورة التي تعرضها - في الشرق . ومن هنا جاء تخلخلها ، وأن دعايتها الحقيقيون هم من الاجانب ، أو من العرب الذين تشربوا الثقافة الغربية أكثر مما تشربوا الثقافة العربية ، أو من اليهود .

وهذا لاينفى أن الاشتراكية - خاصة قبل أن تسفر عن وجهها الديكتاتورى القبيح - مثلت الضمير الأوربي ، في تلك الفترة التي تخلت فيها الكنيسة عن دورها الانساني ، أو ضعفت عن القيام به - وانحاز علماء الاقتصاد والسياسة الى الرأسمالية الصاعدة ورأوا أن تعاسة العمال هي قسمتهم في الحياة .

في هذه الحقبة السوداء من التاريخ الاجتماعى ، عندما اكتنفت العمال الظلمات وتكالبت عليهم الخطوب . ظهرت الاشتراكية وقدمت لهم تنظيراً محكماً يكشف سوء الرأسمالية وعوراتها ويتنبأ بسقوطها - وبأن العمال هم الوارثون ، ويثبت هذا كله بمنطق علمى يبدو وكأنه صوت القدر . والتطور الغالب .. لامعقب عليه ولا ناقض له .

وجذب لواء العدالة والجماهيرية الذى رفعتة الاشتراكية عاليا عدداً كبيراً من المفكرين من ذوى القلوب النبيلة والاتجاهات الشعبية ، كما جذبت فريقاً

آخر أُخِذَ بالطابع العلمى الذى تقمصته الاشتراكية ، حتى وان كشف التمحيص الدقيق عن ثغرات عديدة فيه .

من هذا المنطلق بدأت الاشتراكية مسيرتها وكسبت معركتها .. وفرضت نفسها على المجتمع الدولى والعصر الحديث .

ليس المجال مجال تفصيل فى عرض أو نقد الاشتراكية ، ولكنه الإشارة الموجزة الى بعض نقاط الائتلاف والاختلاف مابين الاشتراكية والفكر الاسلامى . من هذا المنطلق نقول ان الاشتراكية عندما فضحت الرأسمالية وكشفت استغلالها ونددت به ، وعندما نادى بحق العامل فى الثورة على هذا الاستغلال وقدمت أسلوباً لكبح جماحها . فأنها قدمت خدمة كبرى للمقضية الجماهيرية ولقضية العدالة الاجتماعية ، لان من الاصول التى يتقبلها هذا البرنامج ان الرأسمالية مستغلة بطبيعتها ولاشفاء لها من هذا الاستغلال ، ولكن يمكن مقاومته وكبحه والوصول به الى أقل درجة عن طريق تشجيع العمال على تكوين النقابات ، وتعزيز هذه النقابات بالثقافة والعلم والتنظيم السليم .

كذلك ، فان الاشتراكية عندما رفعت لواء «المادية» كانت أمينة وصادقة مع واقع الجماهير واحساسها ان الاغلبية العظمى والساحقة من الناس انما تعنى أول ماتعنى - بظروف حياتها ، وأكل عيشها . كما يقولون - وفى هذا السبيل يذهب الناس الى اعمالهم ، ويكدحون من الصباح حتى المساء . وعلى الاجر يتوقف مستوى المعيشة ودرجة الوفاء باحتياجات الغذاء والكساء والسكن ، ومستوى الصحة والثقافة والحالة النفسية والبعد - أو القرب من هموم الحياة ومشكلاتها وهذا الشبح الخيف الفاقة والذل والسؤال . والدين والشقاق والشجار .

وقد تجاهلت الديمقراطية السياسية هذا الجانب الهام - كما اغفلته الكنيسة - وكان هذا نقصا بالغاً منهما - وقامت به الاشتراكية كدعوة ، حتى وان لم تستطيع أن تحققه فى الواقع العملى ، أو أخطأها الترفيق فيه .

ولم ينكر الاسلام ابدا أهمية المطلب المادى . وقد اعترف بالحاجات المادية للانسان ووضع النظم لتيسيرها واشباعها والحيلولة دون أن يحل الحرمان بالمسلمين ، وكره أشد الكره الفاقة ، والسؤال ، والذنين ، وأحب للناس أن يستمتعوا بالطيبات من الرزق . ومن الخطأ الشديد ان نعيب على الاشتراكية انها اهتمت أولا وقبل كل شىء بالجانب المادى ، على العكس يجب أن نشكر لها ذلك ، وان نراه الترتيب الطبيعى بالنسبة للاغلبية العظمى والساحقة من الناس ، بل اننا نرى أن الأديان نفسها إنما نزلت لوجود هذه الحقيقة بالذات ، ذلك أن الله تعالى الذى جبل النفس الانسانية وعلم ضرورة اشباع احتياجاتها المادية ، وأهميتها وأنها لازمة لبقاء الكيان العضوى والحيوى للانسان .. اراد ان يستكمل للانسان ذلك الجانب الآخر الذى يمثل انسانية الانسان من فكر أو قيم أو معنويات أو ايمان فأنزل الرسالات السماوية . أى أن نزول الرسالات السماوية يفترض ضمنا التأثير البالغ للحاجات المادية ، وانها تكاد تستحوذ على النفس الانسانية وتستأثر بها .. لولا نزول الاديان . فالقضية قضية تكامل .. وليست قضية تعارض .. وما ظل إشباع الحاجات المادية سليما فان الاسلام ليس فحسب يقره ، بل أيضا يشيب عليه .

هذه الناحية توضح لنا أن الاسلام أكمل وأصح من الاشتراكية لانه يعترف بالجانب المادى والجانب الروحى فى الانسان على سواء . بينما تنكرت بعض المذاهب الدينية للحاجات المادية ، أو رأت فيها ضرورة بغيضة . كما أن الاشتراكية لم تغفل فحسب الجانب الروحى بل هاجمته زاعمة ان الدين افيون الشعوب . وكان هذا من أكبر المآخذ ووجوه النقص فى الاشتراكية . اذ كان عليها أن تدرك أن العناية القصوى بالجانب المادى - وهو امر حسن ونشكرها عليه - لا تستلزم أبدا أو بالضرورة تجاهل الجانب الروحى أو التنكر له . كما كان عليها أيضا أن تحلل طبيعة ومدى اشباع الحاجات المادية ، وان الأهمية القصوى لهذا الاشباع تقف عند درجة معينة تأخذ

بعدها في التناقض تبعاً لقانون تناقض الغلة . وإذا تجوهر ذلك وسمح للإنسان بأن يمضي في الأشباع دون ضابط - فمعنى هذا أن ينساق وراء اغراء الربح والمال والبذخ والترف - باختصار الطريق الرأسمالي وهو أمر لا يعد مقبولا من زاوية الاشتراكية بالذات قبل أى مذهب آخر . كما كان يجب أن تلحظ أن الحاجات المادية فردية بطبيعتها وان القيم والمعنويات جماعية مبدأية بطبيعتها وان المجتمع لا يقوم أو يتأسس أو يندفع الا بفضل القيم والمبادئ . وقد أدى تجاهلها لذلك الى غلبة الطابع اللا أخلاقي عليها الذي يظهر في سياساتها الغادرة بجماهيرها . وحلفائها أنفسهم وأفسح المجال لظهور السوء العظمى : الديكتاتورية كما سيلي .

وأى محاولة للمقارنة بين أهمية الجانب المادى والجانب الروحى في الانسان لابد وان تكون محاولة عشوائية ظالمة ، وإى تشبيه للعلاقة بينهما أو لمنزلة الواحد من الآخر لن يكون تشبيها حقيقيا أو دقيقا ، وينطبق هذا على التشبيه الاشتراكي الكلاسيكي الذى يجعل القيم والمعنويات دورا علويا فوق البناء الأساسى - لأنه تشبيه سكونى «ستاتيكي» جامد ويوحى بالانفصال ما بين الدور العلوى والدور الأساسى .

وقد نجد في القرآن نفسه اشارة توحى بسبق التكوين المادى على التكوين الادبى والمعنوى في الانسان ، ففي القرآن الكريم آيات عديدة عن ان الله تعالى خلق آدم من طين «ثم» نفخ فيه . فالتشكيل الطينى والتراعى الذى يمثل جسم الانسان - وما يستتبعه من حاجات مادية - كان سابقا على تلك النفثة الالهية التى كفلت للانسان الحياة - والفكر ، والاستعداد الطبيعى للخير والشر - كما أن نزول الرسالات السماوية يفترض قصورا في الانسان لا يمكن للانسان نفسه أن يستدركه من تلقاء نفسه ويصبح من الضروري ارسال الانبياء .

وعلى هذا فقد يمكن القول ان الحاجات المادية أقرب وأسرع وأكثر مباشرة فالانسان - ككائن حيوانى - لابد له أولا وقبل أى شئ آخر أن يتنفس -

وان يأكل وان يقي نفسه لذع الحر والبرد . وغير ذلك من الحاجات المادية ، وما لم تكفل له هذه الحاجات ، فانه لا يستطيع بالطبع ان يستمتع بفن أو جمال . كما يغلب أيضا أن يسوء طبعه ، وتنحط نفسيته ، وتتحكم فيه خلائق الدل والتفاق .: . ولكن الانسان عندما تتوفر له الحاجات المادية دون توفر الاحساس الروحي الدينى الذى هو فى أصل كل القيم والمعنويات ، فانه لا يعدو ان يكون حيوانا حسن المنظر جيد الصحة موفور الغذاء والكساء ، ولن يكون المجتمع الذى يضم مثل هذا الفرد أكثر من صورة مصقولة لامعة لمجتمع الغابة الذى يقوم على المأرب المادى الفردى . ولن تكون أى دعوة تفتقد القيم والمعنويات سوى دعوة انتهازية تتسلل اليها عوامل الفساد . والحركة الاشتراكية نفسها أكبر مصداق على ذلك - لانه من المسلم به أن الدعوات الاشتراكية الاولى لم تنقصها حسن النية ولا صدق الرغبة فى خدمة الجماهير - ولكن افتقادها المبادئ والضوابط الخلقية والمعنوية جعلها تتدهور على يدي لينين وستالين بحيث تصبح اداة السلطة الطليقة المسلطة على الجماهير .

وفى الوقت نفسه - فمن العسير ان نتصور مجتمعا يتوفر لافراده الاحساس الدينى القوى والمشاعر الروحية والمعنوية مع الحرمان من الحاجيات المادية . ان الصراع الرهيب عادة ما يتمخض بالنسبة للجماهير والسواد الأعظم من الناس عن انتصار الحاجيات المادية التى هى أكثر مباشرة ومساسا على المشاعر الروحية ، وقد خطا الاسلام خطوة عملية للحيلولة دون ذلك عندما جعل العدل طابعه . لان العدل وان لم يكفل - بالضرورة - الكفاية المادية الا أنه يحول دون استشعار أسوأ الاحاسيس التى يثيرها الحرمان ، لان الفرد سيمرى أنه ليس المحروم الوحيد ، وفى الوقت نفسه فان العدل سيحول دون أسوأ صور الحاجة والحرمان لانه سيكفل حسن التوزيع وسيقضى على وجود الغنى الفاحش جنبا الى جنب الفاقة المدقعة . وعلى هذا ، فان الحديث عن الروح أو القيم مع وجود الحرمان والفاقة .

أمر لا يتسق أو يتلاءم ، لانه ينم عن فساد فى النظام ، ويعسر مطالبة الناس بالرضوخ له والرضا به .

من الافكار التى جاءت بها الاشتراكية التخطيط والتأميم ويقصد بالأول تنظيم الاقتصاد والانتاج حتى لا يحدث ما تسمح به الرأسمالية الطليقة من قوضى ، وتضارب . واهدار . وهى أمور ملموسة ولم تنجح آليات السوق فى كبحها .

ولكن من المؤسف - كما أوضحت ذلك تجربة الاشتراكية - أنه يساء استخدام هذه الوسيلة بحيث تستتبع أثارا لا تقل - ان لم تزد عما استهدفت القضاء عليه . وبرز ذلك ماقد يحدث من الخطأ فى التخطيط وابتعاده عن الواقع واساءة التطبيق . وتفشى البيروقراطية ، وانه لا يمكن تطبيق التخطيط تماما ، الا اذا كان مركزيا . واذا كان مركزيا فلا بد وان يقع فريسة البيروقراطية وتجرية الاتحاد السوفيتى توضح أن تخطيطه تضمن اخطاء فاحشة وتسبب فى هبوط الانتاج وحدوث خسائر جسيمة للغاية فى الوقت والموارد وعندما اكتشف ذلك وكان التخطيط من القواعد الرئيسية فى الاشتراكية وكان واضعوه من قيادات الاتحاد السوفيتى ، فقد اصبح البحث عن كبش فداء جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط ، وفشله الوشيك وأصبح اكتشاف «المخرب» وتآمره مع «أعداء الشعب» الهدف الأول للإدارات .

أما التأميم فانه عمليا ليس تأميما وإنما تدويلا ، وانه يجعل من الدولة إلها يحى ويميت ثم لا يحقق ذلك السراب الجميل الذى خدعت به الجماهير ، الا وهو سيادة الشعب العامل .

ومقارنة فكرة الاشتراكية عن التخطيط والتأميم بفكرة الاسلام عنهما . يوضح افضلية الاسلام . لانه وان لم يرفض مبدأ التخطيط الا انه يرفض فكرة تطبيقه من قِبَل الدولة - مركزيا او غير مركزى - لان هذا يعنى البيروقراطية وسيطرة الدولة دون معقب على ارزاق الناس - وقدراتهم على الاكتساب .

كما أن الاسلام يفسح المجال لكشف الاخطاء أولا بأول لأنه يسمح بحرية
العمل والرأى ، وكشف الاخطاء بل يرى كشف الاخطاء جزءا من الامر
بالمعروف والنهى عن المنكر . وان هذا واجب على المسلمين كافة .

وقبل أن تظهر الديكتاتوريات الفاشية والنازية - كان لينين قد احكم ،
وأرسى بالفعل حكم الحزب الوحيد .. وجعله جيشا مدنيا يحكم البلاد من
الداخل ويكون عينا للسلطة على الشعب . وقد أدى لينين هذا بطريقة لم
يكن الشيطان نفسه ليفوقه فيها وعلى طريقته وفي مدرسته تعلم هتلر
وموسوليني وبقية الطغاة .

وعن طريق هذا الحزب وما احاط به نفسه من دعوى تمثيل البروليتاريا
استطاعت الاشتراكية ان تنتهك الحرية وتبيض جناحها بأسوأ مافعل اسوأ
الطغاة ، لان الاشتراكية بررت القضاء على الحرية بأسباب مبدئية وعقيدية ،
وجعلت من الضرورات السيئة مبادئ سامية ومن ثم فلم تجد حرجا من
المصارحة بها والمضى فى القضاء عليها دون وخز ضمير أو احساس
بالذنب . وقد وضع لينين نفسه المبررات المبدئية لانتهاك الحرية وطرق
القضاء عليها أولا بالنسبة لمن هم خارج الحزب ، ثم فى سنواته الأخيرة
بالنسبة لمن هم داخل الحزب بحيث استطاع ستالين أن يوجد أسوأ
ديكتاتورية فى التاريخ وان يجعل من الاتحاد السوفيتى جحيما للمفكرين
الاحرار ونعيما للمنافقين المتملقين ، وكانت ساسته تجاه الفلاحين هى
كسياسة كبار الاقطاعيين واللوردات وسياسته تجاه العمال هى كسياسة
الرأسماليين . وعن طريق تشريد الفلاحين واستصفاء أراضيهم ، واستغلال
عرق العمال والنزول بأجورهم حقق الاتحاد السوفيتى تراكمه الرأسمالى ،
كما حقق تراكمه الفكرى من تراث المفكرين الذين قضى عليهم دون
رحمة أو ابعدهم بالمئات والآلاف الى المتافى القاصية حيث ماتوا فى نكر
وصمت ، دون ان يسمع عنهم أى شئ .. وورثت السلطة ، أفكارهم
وطبقتها بطريقتها الخاصة المشوهة .

ان الجريمة التي لا تُنسى للماركسية اللينينية (ومسئولية لينين فيها أكبر من مسؤولية ماركس) هي انها كانت الأولى في العصر الحديث التي أهضمت الحرية وانتهكت عذريتها وودنسها وجعلت منها بغيا مهينة ، فوصمت الماركسية اللينينية نفسها الى الابد بوصمة الوحشية ، وقرنت مايينها وما بين الديكتاتورية كما قرنت الرأسمالية من قبل نفسها بالاستغلال ... وهيئات ان تطهر الماركسية اللينينية يدها الملوثة .. حتى لو غسلتها سبع مرات احداهن بالتراب .

والاسلام من هذا كله براء . .

وأخيرا فهناك تضاد في أساليب العمل بين الاشتراكية والاسلام . فأسلوب العمل الاشتراكي لا يعترف بالاخلاق والاشتراكية (باستثناء الاشتراكيات المثالية والمسيحية) انتهازية الطبيعة لأنها تقوم على محور مادي وتستهدف النجاح بصرف النظر عن اخلاقية الهدف أو الوسائل . ومراجعة سياسات ومواقف الاحزاب الاشتراكية في مختلف دول العالم تثبت الخلل والذهاء والغدر الذي تقوم عليه وتستهدف به الايقاع بحلفائها واعدائها . وهي لاتفهم ، ولا يمكن ان تسيع - العدالة أو النبل في الخصومة .

وقد عمقت هذه الطبيعة ان الاشتراكية المعاصرة في كل العالم تستهدف السلطة ، وتجعلها الغاية متأثرة في هذا بهوس السلطة (التي تطلق عليها عادة الثورة) الذي استحوذ على لينين وجعله يؤمن انه ما ان يتقلد زمام السلطة حتى يستطيع تحقيق كل شيء وبهذا أحلت الاشتراكية الوسيلة محل الغاية وأخذت الطابع الانتهازي الوسيلى الذاتي وتنكرت لكل القيم الغائية الموضوعية .

وبالطبع فان الشرط الأول لاي ممارسة اسلامية هو اخلاقيته واستمداده من القيم الاسلامية .

مع هذا كله فلا بد ان نعترف للاشتركيين بنوع من الذكاء يجعلهم يحسنون اختيار الشعارات ويخاطبون كل بلقته ويركبون الموجات والتيارات ويتقدمون الى الفئات المحرومة او المظلومة او الضائعة ، وكانوا هم اول من اكتشف العملاق النائم « الحركة النقاية » والمنظمات الجماهيرية وسخرتها لسياستها .

ولانجد مثل هذا الذكاء في الدعوات الاسلامية ، فوعياها السياسى ضحل . وهى تلف وتدور فى حلقة مفرغة يعسر أن تخرج منها - ولا علاج للدعوات الاسلامية للخروج من هذه القوقعة الابان تدرس السياسة دراسة موضوعية متأنية وبوجه خاص التجربة الاشتراكية - التى تعد - بما استهدفته وتوصلت اليه وما أخطأته وفشلت فيه - من اكبر . ان لم يكن اكبر - الدروس السياسية فى العصر الحديث .

٨ - الموقف من القومية

ينادى بعض رجال السياسة بأن تكون « القومية » وليس « الاسلام » المحور الذى تقوم عليه الأمة ، ويرون انه لو طبق هذا وتكونت أمة عربية تضم مصر ، وشبه الجزيرة العربية ، والشام والسودان والعراق - وهى كلها عربية ، لتكونت أمة يكون لها ثقلها فى موازين العالم .

وبادى ذى نقول ان الاسلام لا يعادى أو يعارض القومية بمعنى ان تكون مشاعر خاصة نحو الدولة التى يولد وينشأ ، ويترعزع فيها فرد ما . ان هذا طبيعى والاسلام يقره فحسب الوطن من الايمان كما يقولون ، كما لا ينكر الاسلام حق كل دولة ، وحق كل مواطن فيها - فى الفخر بماضيها ، او ما قدمته من مشاركة فى الحضارة البشرية . فاذا كان هذا حقاً فان الاسلام لا ينكر الحقوق ولكن ما لا يقره الاسلام هو ان يكون هذا الظرف - أى ميلاد فرد ما فى دولة ، هو الاساس الذى تقوم عليه بالدرجة الاولى الفلسفة والحضارة والنظم الاجتماعية والاقتصادية - والمواقف السياسية ، لأن الأمر ليس بهذه البساطة .

فأولا : ان القومية لم تكن دائما النظام المطبق في العالم الأوروى أو الشرق ،
انها مرحلة معينة - وتظل ما بقيت الظروف الموضوعية لهذه المرحلة .

وقد سبقتها نظم ذات طابع عالمى كالهيلينية وقت الاسكندر أو السلام
الرومانى عصر سيادة الرومان ثم العالمية المسيحية فترة هيمنة البابوات والعالمية
الاسلامية فترة الخلافة ، وفي هذه العهود كلها لم يكن للقومية وجود ،
ويمكن ان نتصور مستقبلا لا توجد فيه القومية أو تندرج في اطار كيانات
دولية ذات طابع عالمى ، فيظهر كيان دولى عالمى رأسمالى وآخر اشتراكى
أو تتوحد أوروبا في « اتحاد الولايات الأوربية » كما حدث بالفعل .

ولم تظهر القومية في أوروبا الا مع ظهور الاقتصاد الرأسمالى وتوسيعه
للسوق من مستوى القرية الى المستوى القومى - وقضائه على النظام
الاقطاعى باواصره للتقليدية والقيود التى وضعتها الطوائف - وظهور الدولة
والسلطة المركزية وهيمنتها على مختلف اطراف البلاد ومراقبتها واذابتها جميعا
في بوتقة واحدة - كما اقترنت في بعض الحالات بنيل الاستقلال من محتل
أو استعادة الحدود من مغتصب .

وبالنسبة للشرق - فقد بدأت فكرة القومية بداية مشبوهة بل مشثومة
على ايدي رجال « الاتحاد والترقى » في تركيا في مستهل القرن العشرين ،
ثم ظهرت في المناطق العربية كرد فعل لها ، بمعنى انها لم تكن نتيجة توسع
في السوق أو ظهور اقتصاد رأسمالى أو سلطة مركزية ، ولكن كموقف
اضطرت اليه المناطق العربية ازاء سياسة الاتحاد والترقى - الأمر الذى قضى
بأن تصطبغ نقطة الانطلاق العملى بمحالفه بريطانيا والاعتماد عليها رغم
ان اطماعها الاستعمارية وتآمرها مع فرنسا لم يكن مجهولا ، وليس هناك
ما هو أتعس من هذه البداية التى لا يمكن ان تفخر بها أى قومية . وكأن

هذه الولادة التعسة أورثت القومية العربية بعض خصائصها وجعلتها تظهر في كل منعطف من المنعطفات أو حيث تدبر مؤامرة ، أو تراد هيمنة ، فتداولها كالكرة عبد الناصر ، في مصر والبعث في سوريا والعراق ، وأضفى عليها الناعقون بها ستار العلمانية المزعوم .

ثانيا : ليست النعرة القومية هي أفضل أو اسمى ما يمكن أن تقوم عليها النظم السياسية - لأنها تتضمن ، مهما اتسعت - محددات الجنس والدم والارض واللغة الخ .. وهي بطبيعتها محدودة . فأذا حاولت الاتساع فسيكون ذلك على حساب فعالية محدداتها ، ومن ثم فانها تهزم نفسها بنفسها ، وإذا حاولت تعزيز نفسها فسيكون ذلك على حساب كل المعاني والقيم الانسانية والعالمية كما هو الحال في القوميات المحكمة والمغلقة : القومية الجرمانية الآرية كما وضعها جوبينو وشميرلن وهتلر أو القومية الاسرائيلية التي طبقها بن جوريون وغلاه اسرائيل . وقد اتفقت الدعوات الدينية والشيوعية على استهجان القومية - فرأى فيها ماركس وانجلز «الأناية بالجملة» واعتبرا في المانيفستو الشيوعي ان الصفة التي تميز الشيوعي عن غيره هي انه يقدم المصلحة البروليتارية العالمية على المصلحة القومية . واستبعد الاسلام النزعة القومية حتى عندما تأتى من العرب وقضت على القومية الى الابد كلمة محمد الخالدة « لينتهين أقوام يفتخرون بأبائهم الذين ماتوا . انما هم أهون على الله من الجعل الذى يدهده الخراء بأنفه . ان الله اذهب عنكم غيبة الجاهلية وفخرها بالآباء . انما هو مؤمن تقى أو فاجر شقى . الناس كلهم لآدم وآدم من تراب » وبالمثل فان المعيار بالنسبة للمسيحية في الانتفاء هو الانتفاء الى كنيسة وليس الاقامة على قطعة معينة من الارض . وقد « دشنت » - ومعذرة عن التعبير - القومية البريطانية نفسها بدم أفضل مفكر مسيحي في بريطانيا هو « توماس مور » مؤلف اليوتوبيا الذى رفض ان يوافق الملك هنرى الثامن على فصل كنيسة إنجلترا من البابوية كما ضحت القومية الفرنسية التي ابرزتها الثورة الفرنسية بمصالح البروليتاريا الفرنسية التسي

كانت وقودها وجندها لحساب مصالح البورجوازية الصاعدة ، كما يمكن تعرف ذلك من مطالعة بيان « حقوق الانسان والمواطن » .

وهكذا فان القومية لم تحقق مطالب الجماهير ، ولا آمال الفلاسفة ، وكانت في الحقيقة صنعة السياسيين وأداة البورجوازية .

ثالثا : - ان تكوين القوميات في أوروبا يجب ان لا يتخذ سابقة يبنى عليها تكوين القومية العربية . ان القوميات الاوروبية تكونت تكوينا تاريخيا اقتصاديا وسياسيا واجتازت قرونا في سبيل ذلك فضلا عن ان لها أوضاعها الخاصة التي لا يشترط - ضرورة ان تتكرر وقد رأينا ان القومية العربية لم تكن نتيجة تخمر فكري أو تطور اقتصادي ولكنها كانت رد فعل اضطراري للسياسة التركية - ومن هنا فان الأمر في القومية العربية لم يقتصر على عدم التكوين التاريخي الاصيل - بل ايضا اقترن بملاسة كانت هي السبب في مخالفة المستعمر ، كما أوضحنا .

رابعا : ان الأمة العربية الحديثة لم تتكون الا بفضل الاسلام ولم يكن لها وجود أو شأن قبله . فقبل الاسلام لم يكن عرب الجزيرة الا قبائل متفرقة يفخر بعضها على بعض بشعر شاعر أو كرم كريم أو سيق جواد ، وكان عرب المدينة تحت الوصاية الفكرية لليهود أما مصر والعراق وسورية فكانت كلها مستعمرات للفرس والرومان تختلف الستة ومصالحها باختلاف تبعياتها .

جاء الاسلام فأوجد ايجاد الأمة العربية الحديثة . وكان هو شهادة ميلادها ونقطة انطلاقها - وهو الذي حررها من التبعية ومنحها الحرية والاستقلال وحى كل فروق اللغة والجنس التي كانت تفرق بينها ثم وضع في يدها السيف والكتاب والميزان لتقوم برسالة حضارية عالمية عظمى لا يمكن القيام بها الا بهذه الثلاثة .

خامسا : ان دور الاسلام فى القومية العربية لا يمكن تشبيهه أو مقارنته بأى دين آخر للأسباب الآتية :

أ - ان الرابطة الاسلامية كانت من القوة بحيث زودت الوطن العربى الذى يعد بيضة الاسلام وأرضه الأصلية ومقر الكعبة والروضة على ممر العصور بقيادات بلغت الذروة فى الحرب والسلام والعلم والفن - وان لم يكونوا عربا وظل ذلك من طارق بن زياد البربرى الى جوهر الصقلى الى صلاح الدين الكردى الى بيبرس القفقسى حتى جمال الدين الافغانى . فضلا عن تلك الكتيبة الفريدة من كتاب وعلماء خراسان والهند وما وراء النهر الذين زودوا الفكر العلمى بروائع قرائحهم وكتبوها بالعربية احتسابا وتقريبا وتشرفا بلغة القرآن .

ب - ان الخلافة الاسلامية والشرعية الاسلامية ظلت قوام الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للوطن العربى من ظهور الاسلام حتى العقد الاول من القرن العشرين . أى ثلاثة عشر قرنا متوالية ، ولا تزال حية ، بل متقدة فى النفوس - وان ازالها القوى الخارجية عن مقاعد الحكم .

ج - ان اللغة العربية - وهى الدعام الاعظم للقومية العربية هى بنت الاسلام قرآنا وحديثا ولا يمكن فصلها عن الاسلام - وقد قام القرآن الكريم بالحفاظ على اللغة العربية عندما أوجد العربية القياسية التى يكتب بها العرب على اختلاف اقطارهم ويتحدثون بها عندما تجمعهم المحافل ولولا القرآن لمزقت اللهجات المحلية اللغة العربية ، ولتطورت هذه اللهجات مع الزمن الى لغات كما حدث بالنسبة للغات الأوروبية التى تفرغت من اللاتينية ولأصبحت حواجز دون القومية ، ودون الوحدة - فليعرف دعاة القومية العربية ذلك ، وليضعوا القرآن نصب أعينهم حتى لا تزل اقدامهم وتذهب بها الى الاقليمية الضيقة التى لا تساوى فى عصر الكيانات الكبيرة شروى

نقير وحتى لا تتلغم السنتهم فلا يستطيعون حواراً أو كلاماً مع بقية العرب .

سادساً : ان التطور التاريخي للامة العربية التي ولدت على يدى الاسلام وشبت في رعايته واستمدت منه اللغة والتشريع والعادات والتقاليد والذي طوى كل ما كان قبل الاسلام وجعله في منطقة «الاشعور التاريخي» للامة العربية ، هذا التطور جعل الاسلام هو ضمير الامة العربية وكيانها ورمز عزتها وكرامتها وازادتها الى حضارة العالم وربط مصيرها بمصيره ، وأصبح الابتعاد عنه نوعاً من الضياع واليه واليتم الروحي . ولا يعنى فصل الاسلام عن العربية الا ان تصبح العروبة جثة . وسيجد الاسلام ناساً اخرين في اقصى الارض يفهمون الاسلام ويؤمنون به ، حتى وان لم يتكلموا العربية ، ولكن العروبة لن تجد اسلاماً اخر ، ولن تجد محمداً اخر يوحدنا على اكمل نسق واذا كان الاسلام محتاجاً للعرب مرة ، فان العرب محتاجون للاسلام ألف مرة ، فلا يمنن احد على الاسلام اسلامه لان الاسلام اعطاه مايصغر امامه كل ما يقدمه له .

وفي المحصلة الأخيرة ، فان القومية العربية لن تعدو مهما احاطها به اتباعها من دسم أو عواطف أو مشاعر ومهما قالوا انها لا تقوم على عنصر أو جنس لانها مفتوحة لكل من يتكلم العربية (لأنه عملياً لن يتكلم العربية الا العرب) ، فانها لن تكون الا نزعة عنصرية شوفونية تتسم بكل ما يتسم به هذه النزعات من تقطب ما بين العاطفية والفاشية ، لانه مع افتقاد الاسلام تفقد القومية العربية :

أ - المقياس الموضوعي كل الموضوعية .

ب - الطابع الانساني كل الانسانية .

ج - النظرية الشمولية الوحيدة التي ظهرت في العرب ، والتي على احكامها الشمولى تبرأ من لوثات الشمولية الفاشية والشيوعية والتي تمثل

الاضافة الحضارية التى قدمها العرب للبشرية .

٩ - اذا أريد تثبيت المجتمع العربى ...

الظاهرة العظمى التى تسود العالم العربى وتنظم دوله وشعوبه على اختلافها وتثبت وجودها بمنطق الوقائع والاحداث المتلاحقة المستمرة هى القلق ، والتمزق ، وعدم استقرار الاوضاع والنظم وعدم التجاوب القلبى بين الشعوب والحكومات وفشل الجهود التى تبذل للإصلاح وتزعزع القيم بحيث أصبح الوطن العربى يسير فى حلقة مفرغة تحفل بكل متناقضات العمل العشوائى والتجارب الفاشلة .

لا تختلف هذه الظاهرة فى دولة عربية عنها فى دولة عربية أخرى الا فى الدرجة والمذى دون الطبيعة والاصل ، فقد تكون أخف قليلا ، أو أسوأ قليلا فى دولة عربية عنها فى باقى الدول العربية . وقد تأخذ كل دولة عربية حظها من التفاقم والتدهور كل واحدة فى فترة ما .

وهذا ما يوضح ان السبب فى هذه الظاهرة ليس محليا أو انه يعود الى وضع خاص فى بلد عربى على حدة .. وانما هو يعود الى سبب جذرى وأساسى ينتظم كل دول المنطقة العربية (والاسلامية الى حد ما) ومعنى هذا ان الفقر والجهل وان كانا من أسباب هذه الظاهرة ، الا انهما ليسا المسؤولين بالدرجة الأولى لأن ظاهرة القلق توجد فى بعض الدول العربية التى تعد من أغنى دول العالم ، ولأن الدولة العربية التى تهبط فيها الأمة عن بقية دول المنطقة ، وتعد دار نشر الوطن العربى - لبنان هى أشدها فرقة ، وهى الى تفاقمت فيها الظاهرة حتى وصلت الى درجة الحرب الاهلية الدموية .

ولا تعود هذه الظاهرة - ايضا وبالدرجة الاولى - الى النظم السياسية ، لأن الوطن العربى جرب كل النظم السياسية . ولم يجد فى أى منها شفاء واستقرارا . فقد جرب الديمقراطية الليبرالية وتعدد الأحزاب ، فأدى هذا

الى وهن السلطة التنفيذية . وقصر مدة الوزارات وعجزها عن تطبيق
الاصلاح ، كما أدى الى شيوع التفارق والصراع الطبقي وظهور الرأسمالية
والاقطاعيين وسيطرة الأجانب واليهود وانتهت بالانقلابات العسكرية .
وجربت بعض الدول النظام الشيوعي . فكانت ثلاثة ايام في السودان كافية
لأن تظهر الشيوعية وجهها القبيح ويدها الملوثة بالدماء وتبيء عما يمكن
ان يحدث لو استقرت الشيوعية ، كما حدث فعلا في اليمن الديمقراطية .

ثم جاء دور تجارب التلفيق ومحاولة الجمع ما بين التراث سواء كان هذا
التراث دينيا أو قومية أو اشتراكية ، وظهرت تجربة البعث العفلقى ومحاولة
تنظير العاطفة القومية في سوريا والعراق والاتحاد الاشتراكي الناصري
ومحاولة تنظير الواقع في مصر . وتجربة ناساكوم في اندونيسيا التي أراد بها
سوكارنو ان يجمع ما بين القوى الدينية والقوى الاشتراكية . وفشلت هذه
التجارب وعجزت عن البقاء أو بقيت في حماية الحكم العسكري وأسنة
الرماح . وظهر انها سفاح فكري هجين ومحاولة لغش لين الفطرة بخمر
الفكر المستورد .

كما فشلت محاولات الإصلاح المتعددة ، لأنها لم تقم على أساس : ولم
تؤمن أو تسهم فيها الجماهير - فظلت الأمية وظلت الفاقة والتفارق
الاجتماعي .. وظل المرض فضلا عن سوء الخدمة المدنية وندرة المساكن
وتدهور المرافق .

السبب في هذا التيه والضياح والقلق والصراع الذي يشمل العالم العربي
على اختلاف نظمته ، ورغم ان بعضه وصل الى أقصى درجات الثراء ..
يعود اساسا الى ان الأمة العربية لما تهتد بعد الى جذورها الحضارية وأساسها
الايماي الذي لا تصلح أمورها الا به .. فالأهم لا يمكن ان تعيش في خواء
عقيدى ، اذ لابد لها من عقيدة تكون هي محور مجتمعتها .. التي تصدر
عنها احكامها وقراراتها وتسير بها شئونها . والام لا تختار العقائد اختيارا
عشوايا أو لأسباب تعود الى الهوى والنزوات أو بتأثير اللحظة والاغراء

لأنها كجسم حي مربوطة بماضيها والمؤثرات العديدة التي كونتها تكويناً تاريخياً على مضي القرون - وكما أنها لا تستطيع أن تختار أو تقتنى عقيدة - فأنها كذلك لا تستطيع أن تخلع العقيدة - كما تخلع المرأة ثوباً . ان العقيدة ليست ثوباً . انها في قرار مكين من رحم وعقل وضمير الامة ، ولا يفيد شيئاً ان تجعل الامة من هذه العقائد مجرد حلى تتحلّى بها أو مكياج تتزين به أو تحاول الخلط فيها والجمع بينها ، لأن هذا يفسدها أو يبيدها .. وإذا كان الانسان عقلاً متحرراً يستطيع ان يطلع على كافة الأفكار شرقياً وغربياً ، فانه من ناحية أخرى جذر مربوط بأوضاع بيئته ووراثاته التي لا يستطيع ان يتحرر منها أو يتكر لها ، بل ان هذه البيئة تحدد طريقة ومدى استيعابه الفكري وفهمه النظري .

وبالمثل ، فان حكام الامة والذين يتقلدون أزمة السلطة لا يستطيعون لها الاختيار ، ويعجزون عن ان يسيروا أمورهم ، كما لو كانت قطعاً من الشطرنج أو يشكلوا لها الانماط والقوالب والمسالك الحضارية ، مهما كان هؤلاء القادة عباقة . ان الامر أصعب وأعسر وأكثر تعقيداً بحيث لا يكفي فيه قرار السلطة ومحاولة الحاكم - فضلاً عن ان كل قرار يأتي من السلطة يحمل معه شيئاً من سم السلطة ، سواء كان قصوراً أو اغراضاً منها .. أو عزوفاً من الناس عنها .

والجذر الحضاري والاصل العقيدى للامة العربية هو الاسلام . انه نهاية مسيرتها الفكرية وطموحها النفسى واستشرافها وجماع اديانها من ايزيس - وهو بداية تاريخها الحى ، وهو أصل لغتها وقانونها وشريعتها ، وقد كيّف على امتداد أكثر من ألف عام متصل نظرتها واحكامها ونفسيته .. وإذا كانت اللغة هي فكر الأمة . والدين هو ضمير الأمة ، والتاريخ هو ذاكرة الأمة ، فان الاسلام هو هذه الثلاثة كلها للامة العربية .

ان أزمة الفكر الاسلامى بالنسبة للامة العربية فى الفترة العاصرة هي انه وقع ما بين الجهل .. والتجاهل .

الفترة المعاصرة هى انه وقع ما بين الجهل .. والتجاهل .

الجهل لأن العلماء الرسميين الذين يضعون العمام ويتحدثون باسم الاسلام ويشغلون مناصب الفتيا والامامة في المساجد والثقافة الاسلامية مقيدون بثقافة محددة ، ضيقة ، حتى في الناحية الاسلامية نفسها ، فهم شيوخ فروع ليس لديهم الا ما يقرأونه ويلوكونه من كتب الفروع التي كتبت من مئات السنين في ظل ظروف وفهم يختلف اختلافا ثاما عن فهم وظروف العصر .. وهذا الاسلوب مرفوض تماما ..

وبالاضافة الى هذا الافق الضيق والفهم المحدود والثقافة الغثة ، فأنهم يصدرن أحكامهم من منطلق الوظائف ومن هنا جاء ارتباطهم بالسلطة وافتقار المبادأة والاصالة ...

أما التجاهل فقد جاء من الحكام والكتاب والادباء الخ .. فهؤلاء جميعا رأوا في الاسلام قيда على حريتهم في العمل ، فآثروا تجاهله . فالحكام - حتى في الدول الاسلامية - يضيّقون بالدعوات الاسلامية التي تنقد اخطائهم أو تصرفاتهم وتمسك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والكتاب والادباء يرون في الاسلام قيدا على حرية الفكر والتعبير يمكن ان يصل الى حد المصادرة والمحاكمة ...

وهكذا تجاهل هذا الفريق - الذي يمثل النخبة والسلطة - الاسلام باستثناء الكلام الاجوف .. والادعاء والتظاهر ...

صاحب هذا الخطأ والقصور في فهم الاسلام ، أو نتج عنه عزوف الفكر الاسلامي عن قضايا هامة مثل قضايا العمل وفقد طابعه التحرري ولم يعد محل ايمان الا من البورجوازية الصغيرة ، باستثناء شباب الجامعات الذين اندفعوا اليه بمثاليات الشباب من ناحية ومضايقات المراهقة من ناحية اخرى والمشكلات الاقتصادية من ناحية ثالثة ، وعمقت البورجوازية الصغيرة مفاهيمها في الاسلام وأجرت نوعا من «الأسقاط» الفكرى عليه .

بهذه الطريقة فقد الاسلام جوهره .. وجمهوره . وبدأت دوامة الاخطاء والتجارب الفاشلة ، وانفسح المجال امام الديكتاتوريين والعسكريين وتفاقت مشاعر الضياع والتخبط والتمزق بين الناس .

اذا اريد استنقاذ المجتمع العربى من دوامة الاخطاء ومرحلة التجارب الفاشيلة ، واذا اريد تثبيته على قاعدة رصينة قوية يرتكز عليها ، وفى الوقت نفسه ، تكون قاعدة الانطلاقة - فلا بد أولا من فهم الاسلام فهما سليما يكشف عن مثله وقيمه وطبيعته البسيطة الفطرية . وجوهره التحررى وطريقة تفاعله مع العصر واستهدافه تحقيق العدالة . وهذا البرنامج ان يمكن ان يكون بلورة له

ولابد ثانيا من الاهتمام الى الجمهور الذى يحمل هذا الفهم ويكون مهيبا لاستيعابه والنهضة به . وهذا الجمهور الجديد لا يختلف عن الجمهور الاول الذى تقدم اليه محمد صلى الله عليه وسلم بدعوته ، أى عامة الناس والمستضعفين فى الأرض ، والذين يماثلون بتصنيفات العصر العمال «بما فيهم عمال الزراعة» والنساء والشباب .. فهؤلاء هم الذين تقدم اليهم النبى بدعوته . وعندما اصغى الى احد الكبار .. وتولى عن احد الصغار .. عاتبه الله تعالى وبصره بما ينبغى للداعية أن يكون عليه « عيس وتولى ان جاءه الاعمى » وقد صرف الغباء الدعوات الاسلامية المعاصرة ان تتقدم الى العمال والنساء ، وان نجحت فى جذب الشباب دون جهد كبير منها - ولكن هذه الدعوات وان عصمت الشباب عن الانحراف والتحلل الخلقي ، فانها لم تحسن توجيهه ، أو استثمار ايمانه أو توجيهه وجهة خدمة المجتمع ...

عندما يؤمن هذا الجمهور الجديد بالفهم الجديد للاسلام ، فمن الطبيعى انه سيمارس ضغطا على المجتمع يهين تحقيق التغيير والقضاء على عوامل الفرقة والقلق . ويمكن لهذا الضغط ان يأخذ الطابع الثورى او التدريجى تبعاً للظروف والملابسات المختلفة . ومايمكن قوله هو ان المعالجة الثورية

لا يلاذ بها حبا فيها ، أو انسياقا وراء الشعارات المبثله ، فالذى لاشك فيه ان المعالجة الثورية لها مخاطرها وسوءاتها ولكنها تكون الضرورة التي لامناص عنها لانها - في كثير من الحالات تصبح الوحيدة التي تحقق (أ) الحسم الذى لا بد منه بعد ان وصلت التخطيطات الماضية والمتوالية درجة لا يرجى معها الحل ، ولكن البتر (ب) الانطلاق بسرعة وصرامة لا يسمح بها السياق العادى ، في حين أن هذه السرعة أصبحت ضرورية لعلاج التخلف الشنيع للمجتمع العربى واهداره الوقت الثمين (ج) إذابة الاختلافات .. وصهرها في بوتقة الايمان والمعالجة الثورية ، دون حيف على حرية الرأى والفكر والصحافة حتى لا تعنى الثورة نفسها أو تحبسها في إطار تصرفات القاشمين عليها .

وسيكون من العوامل المرجحة ، الوقت ، لان الثورة اذا حدثت قبل وقتها تعسفت الوسائل .. واذا حدثت بعده فقدت ضرورتها وطابعها الثورى ...

والثورة الاسلامية تبرا من اللوثات التي اصطحبت في الفكر السياسى الغربى وما سمحت به التجارب الثورية فيه بدءا من الثورة الفرنسية (١٧٨٩) حتى الثورة البلشفية (١٩١٧) ولا ترى فيما تضطر اليه من سياسات الا ضرورة سيئة لا يجوز البتة (أ) التوسع فيها و (ب) الاساءة في ممارستها (التعذيب - اساءة استخدام السلطة الخ) و (ج) الابقاء عليها و (د) مدها الى حرية الفكر .

ان الثورية الاسلامية تحكمها من ناحية الممارسة القيم والاخلاقيات الاسلامية ، كما تحكمها من ناحية المدة قاعدة النبى صلى الله عليه وسلم عند فتح مكة « أحلت ساعة من نهار » بعدها لا تكون هناك شرعية ثورية ...

— ثالثاً —

السياسة الاقتصادية

ثقافة اقتصادية عامة ، ولكن ضرورية

لا بد قبل معالجة السياسة الاقتصادية من وجهة النظر الإسلامية من الإلمام بنشاط وتطور النظام الرأسمالي الذي يحكم العالم اليوم ، والتعرف على نقاط القوة والضعف فيه . وهذا هو ما سنحاوله بصورة مركزة يمكن بعدها أن تنتقل إلى السياسة الاقتصادية في الدولة الإسلامية . وبدون هذه الثقافة الاقتصادية يعسر تفهم الموقف .

إستطاعت الرأسمالية أن تتوصل إلى فهم إقتصادي يطور نظريتها وفلسفتها ، ويعرض هذا الفهم كما لوأنه الفهم الطبيعي الأصيل ، وبفضل ثلاثة قرون من الإنجازات الرأسمالية الضخمة آمن الناس بالفكرة الرأسمالية للإقتصاد ، وإنها كما قال منظروها الفهم الطبيعي والسليم للإقتصاد .

ومحور هذه النظرية إن الإنسان « مخلوق إقتصادي » أو « رجل إقتصادي » Economic Man » يسيطر عليه حب الذات ، وبالنسبة لعامة الناس ، فإن الثراء هو وسيلة إثبات الذات ، ومن ثم فإنه لا يستهدف من الحياة سوى الكسب والربح والمال ، ولا يتحرك إلا بوازع الربح . واللغة التي يتعامل بها هي الأرقام والحسابات ، وهو يعمل ليل نهار ، بكل ما تثيره ضراوة الربح ، وأنه ما أن يترك حراً ليعمل حتى ينجح ، ولما كان المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد ، فإن نجاح كل فرد ، يعني في النهاية نجاح المجتمع ...

عرض آدم سميث مُنظَر الرأسمالية هذه الفكرة بوضوح وبساطة .. أما ما قد ينشأ من صراع أو تضارب ما بين مصالح الأفراد بعضهم بعضاً ، فقد قال إن «اليد الخفية» يد الله تعالى ستسويها بمقتضى قوانين المنافسة والعرض والطلب وبقية آليات السوق ، بحيث ينفي المجتمع خيبته ، ويترد من السوق المعجزة والدخلاء .

ورزقت هذه الفكرة عوامل سلبية وإيجابية عززتها وكفلت لها الانتصار في النهاية .

فمن العوامل السلبية ان النظام الإقتصادي الذي كان قائماً أيام آدم سميث كان هو «الطوائف» التي كانت قد وصلت إلى طريق مسدود نتيجة لحرص قادة هذه الطوائف على مصالحهم الخاصة ، وإغلاقهم الباب أمام الآخرين ، بحيث عجز النظام عن أن يستوعب المبادرات الخلاقة ، وموجة التوسع في صناعة الصوف نتيجة للإكتشافات والتحسينات التي بدأت الثورة الصناعية . فكان لأبد أن يتحلل نظام الطوائف وأن يظهر آخر يخلو من سوءاته .

ومن العوامل الإيجابية ظهور نظرية «الانتخاب الطبيعي» أو النشوء والأرتقاء ، التي جلاها داروين وأضفت على فكرة الصراع (وهي في الرأسمالية المنافسة) تبريراً مشروعاً هو القضاء على الأجناس الضعيفة والإبقاء على الأجناس القوية لمصلحة الكائنات ، سواء كانت حيوانية أو نباتية أو إنسانية ، فالصراع هو قانون التطور ، والبقاء هو للأصلح .

وأبرز مالتوس الجانب السكاني للفكرة في فترة ظن المجتمع البريطاني أن زيادة السكان ستفوق زيادة الموارد ورأى أن الفقير ليس له حق أمام الطبيعة لأنه لم يستأذنها في وجوده ، وان عليه أن يرضى بقسمة الفقراء ، وان على الفقراء أن يعملوا حتى لا يزدادوا فقراً .

وبُرزت سوءات النظام بمبررات إجتماعية ، فإلتخفاض الأجور هو الذي

يكفل إنتظام العمال فى العمل ، وطول ساعات العمل هو الذى يعود الأطفال على تحمل صعوبات الحياة ، والبطالة هى التى تحقق المرونة فى فتح أو غلق المصانع ، بحيث لم يعد الشعار الذى ساد أيام الرأسمالية الفظة - كما أطلق عليها «كل لنفسه ، وليأخذ الشيطان الأخير» عاراً أو أنانية .

وتمّ مناخ الحرية الطموح والمغامرة ، وتكونت جمعيات «التجار المغامرين» وأنفسح السبيل أمام البورجوازية الصاعدة لتأخذ مكانها فى صدارة المجتمع جنباً إلى جنب أساقفة الكنيسة وكبار الملاك وأوجدت الملكة إليزابيث الأولى رتبة نبالة جديدة هى «بارونت» لتنعّم بها على رجال التجارة والصناعة الناهيين ، وكل واحد يقوم برحلة من رحلات الإستكشاف ، فافتحمت السفن عباب المحيطات وغمار الأمواج ، ووصلت إلى أندونيسيا والهند والفلبين وجنوب أفريقيا ، وفتحت الأسواق .

وكان مثل هذا التوسع يحدث فى جبهة جديدة هى «المال» ، إن التوزيع والاستهلاك هما نهاية رحلة التجارة والصناعة ، فإذا لم يكن هناك «أداة» مرنة طيعة يمكن بها شراء السلع والمنتجات ، لأضطرت الصناعة للتوقف والتجارة للكساد . وكان العالم قد خلف وراءه من عهد طويل أسلوب المقايضة ، وطريق العملات السلعية . وأستقر على الأخذ بالذهب عملة فتجول الصاغة إلى مصرفيين ، وخطوا الخطوة الأولى نحو العمل المصرفى عندما بدأوا فى إقراض جزء كبير من الذهب المودع لديهم الذى لا يطلبه أصحابه عادة إلا بعد فترة طويلة ، للمحتاجين بفائدة كبيرة ولمدة قصيرة ، لا تتجاوز المدة التى يحتمل أن يطلب فيها أصحاب الودائع ودائعهم ، وهو أمر توصلوا إليه بالممارسة ، ثم تقدموا خطوة أخرى فأصدروا بطاقات عليهم بمبالغ معينة (خمسة جنيهات ، وعشرة جنيهات - الخ) يمكن لأصحاب الودائع تقديمها لهم فيدفعون مقابلها قيمتها ذهباً ، وهى التى تسمى «بانك نوت bank note» ومنها توصلوا إلى فكرة الائتمان وفتحوها على مصراعها - وهى ببساطة «صنع نقود» على أساس «الثقة» فى شكل فتح حسابات جارية

وإعطاء دفاتر شيكات . ولما كانت هذه الثقة «اعتبارية» فإن البنوك استطاعت أن تغمر الأسواق بالأموال المصرفية . وبعد أن كانت الأزمة هي نقص الأموال عن الوفاء بإحتياجات السوق أصبحت الأموال تزيد عن إحتياجات السوق وبذلك يظهر التضخم أى زيادة عرض الأموال على المنتجات ، ولكن البنوك من ناحية أخرى شجعت أصحاب الأفكار على المبادعات والمغامرات وفي الوقت نفسه ، سيطرت على عالم الإقتصاد ، وخرجت الهيمنة عليه من أيدي « قباطنة الصناعة» أو التجار إلى أيدي المصرفيين الذين يمولون الصناعة والتجارة وتفوق عملاتهم - أى الشيكات - عملات الدولة كأداة وفاء ، حتى على أقل المستويات ، فتُدفع أجور العمال بشيكات ، ويتعامل هؤلاء العمال مع محال البقالة ... الخ - بشيكات .

وهكذا ظهر العالم الرأسمالى الباهر ، الذى فتح الباب على مصراعيه أمام قدرات الإنسان وملكاته لتحقيق أوطار النفوس وأمانها وشهواتها فى كل مجال ، وبلغت فى هذا مبلغاً لم يكن يتصور . فالسفن تمخر العباب كالأعلام ، أو كأنها قطعة من جيل أو سلسلة متصلة من قصور ، أو قلعة متحركة أو مطار عائم ، والمصانع تعمل كما لو أن الجان والمردة يحركونها ... والفنون والآداب توجد من صور الإستمتاع لأقل الناس ما لم يكن يتمتع به أباطرة الرومان أو باشوات آل عثمان ، وأخذت الأرض زخرفها .. وازينت .. وظن أهلها أنهم قادرون عليها .

قد يقال «حسناً» وما العيب فى هذا .. كله « العيب أن هذا التطور تم بتضحيات فادحة وأدى إلى شرور وموبقات لوئث العالم أجمع ، كما لو أن ميكروباً وبائياً تسلل إلى جوانب الحياة فعاث فيها فساداً .

١ - وقد كان اكبر ضحايا الرأسمالية شعوب أفريقيا وآسيا ودولهم ، فقد نهب نهباً تاماً ونقلت كل ذخائر وكنوز الملوك والحكام - ثم استعبد شعوبها ، ونقلوا كعبيد طوال قرن إلى أمريكا أو مزارع الهند الغربية

وجاميكاً .. وغيرها ، وأخيراً أحتلت بلادها وحيل بينها وبين التقدم ، وبهذا حققت الرأسمالية تراكمها الاول ورأسمالها الملوث بالدماء والعرق .

وعندما تنسبت الدولة المستعمرة نسمات الحرية بدفع حربتين عالميتين ، وظفرت باستقلالها ظهرت الشركات المتعددة الجنسية ، عمالقة الرأسمالية وديناميكيات العصر الحديث ، فحلت محل الجيوش والاساطيل ، وأصبحت أسماء «كوكا كولا» و«شيراتون» و«بوينج» و«فورد» و«هيلتون» كأسماء الدول والامبراطوريات القديمة وأخذت تقسم الاسواق وتفرض مستويين من مستويات الإقتصاد على العالم : مستوى متقدم يخص الدول الأوربية والأمريكية ، ويقوم على التكنولوجيا المتقدمة .. ومستوى متدن للدول الأفريقية والآسيوية ، ويقوم على إقتصاد متخلف يعمل لتغذية المستوى المتقدم ، ويكون العماد فيه للموارد الأولية أو العمليات المساعدة كالتجميع أو التخصيص ، فتكون الزراعة في بلد ما قطعاً ، وفي دولة أخرى موزراً .. الخ ، ويربط إقتصاد هذه الدول المتخلفة بالإقتصاديات المتقدمة لهذه الشركات في أوروبا وأمريكا ، وتخضع لضرورتها . فكأنها تحكم عليها بالعيش أبداً في إसार الذل والتبعية .

٢ - إن جريرة هذا النوع من الإقتصاد لم تقتصر على شعوب أفريقيا وآسيا ، فإنها بدأت بشعوب أوروبا بانفسها . وقد ارتكبت في سنواتها الأولى الجرائم التي وصمت الرأسمالية إلى الأبد بوصمة الإستغلال المقيت ، فشغلت الأطفال الصغار في مصانع الغزل والنسيج ساعات طويلة وزجت بالنساء داخل مناجم الفحم ، ثم قاومت الحركة النقابية الناشئة لأكثر من مائة عام . ولم ينقذ شعوب أوروبا من الإستغلال الرأسمالي إلا الإستعمار الذي جعل قبضته تراخى شيئاً ما لتعصر شعوب أفريقيا وآسيا . وطويت صفحة الاستغلال تقريباً مع تقدم المستويات الإجتماعية ، وظهور الدعوات الإنسانية وحرية الصحافة .. الخ ، وتغير أساليب الأداء والصناعة .

ومنع هذا كله فلم تستطيع الرأسمالية أن تتحرر من أبرز سوءاتها كالازمات والبطالة وتم كانت لا تصل الآن الى ماوصلت اليه أيام

الأزمة العالمية الكبرى (٢٩ - ٣٣) لأن الرأسمالية تعنمت منها ما تبقى على نفسها ، حتى مع قيام هذه السوءات .

٣ - ان توصل البنوك إلى الإلتئان وقدرتها على «خلق» create النقود وتفتتها في هذا بأساليب كان آخرها « بطاقة الإلتئان » (كزيدت كارت) ، أدى إلى التضخم ، بحيث زاد العرض على الطلب ، لأن جزءاً من رؤوس الأموال المصرفية لا يقابله عمل منتج مما يهدد المصانع بالثوقف ، وهو أمر لا يسمح به في الإقتصاد ، وللحيلولة دون ذلك برزت صناعات السلاح ، وشجع على ذلك الطبيعة العدوانية للحضارة الأوربية . وأصبحت هذه الصناعة هي التي تمسك الإقتصاد الرأسمالي من أن يتهاوى . ومعنى ذلك أن من الضروري إشعال حروب تستهلك فيها هذه الأسلحة ، فأصبح الإقتصاد الرأسمالي دعوة لشن الحروب ، وإشاعة الموت والخراب .. وهي إحد « متناقضات » الرأسمالية . فلا بد لكى نعيش من أن تميت ، ولأن تعيش وتزدهر .. من أن تخرب وتدمر .. » .

وفي آخر الحروب الحديثة - حرب التحالف الدولى ضد العراق في ١٥ يناير سنة ١٩٩١ .

طالب الامريكيون الذين ترعموه - السعودية والكويت والعراق بمبلغ ستين مليار دولار . وكشف بعض الخبراء الالمان ان الامريكيين قد اضافوا اكثر من عشرة مليارات على «الفاتورة» الحقيقية لتكلفة الحرب . واعاد ذلك الحروب الى عهد المرتزقة القديم ، مع إضافة هي أنها أصبحت استثماراً مجزياً ، يمكن أن يشجع الرأسمالية على اصطناعه كلما تمر اقتصادياتها بأزمه تتطلب اللواذ بهذه العملية القاتلة .

٤ - قد يبدو أن في هذه القائمة مايكفى ليدين الرأسمالية ، ولكن هناك ما يجاوز ذلك فبعد أن أفسدت الصناعة الرأسمالية الأرض والسماء ، والزراعة . إنتقلت إلى إفساد النفس البشرية ليمكنها تقبل النظرية الرأسمالية

التي جلاها آدم سميث . فالنجاح المذهل للرأسمالية الذي جعل أقصى نقادها في أقصى وثيقة اتهام - كارك ماركس - في « المانيفستو الشيوعي » يعترف بان الرأسمالية تجاوزت أهرامات مصر وطرق روما ، والذي كان نتيجة إقتران الصناعة بالعلم أنعكس على الحياة اليومية للناس ، إذ بدا أن السماء أخذت تمطر سلعاً من كل نوع ، وأصبح الناس يلهثون وراءها ، ولا يكادون يحصلون عليها حتى يفاجئوا بسيل جديد أفضل مما حصلوا عليه ، فإذا سئموا السباق وقفوا بما لديهم سلطت عليهم الرأسمالية سوط الأعلان ، الذي يضعه خبراء في علم النفس ، وكيفية التأثير عليها حتى يمكن «تخميم مقاومة المستهلك» فيجدون أنفسهم منساقين في حالة ما بين اليقظة والتنويم للشراء ، من جديد ، وتبددت الحياة الإنسانية في هذا السباق ما بين الإنتاج والإستهلاك .

بإختصار توصلت الرأسمالية إلى قلب الأوضاع . فالإنسان أصبح وسيلة للأستهلاك ، بدلاً من ان يكون الأستهلاك هو الوسيلة ، وأصبح الإنسان في خدمة المال والإقتصاد بدلاً من ان يكون الإقتصاد والمال في خدمة الإنسان ، وفقد الإنسان إستقلاله وطبيعته الإنسانية . وبعد فلاسفة اليونان وحكماء الشرق ونبوات موسى وعيسى ومحمد .. عاد الإنسان ليعبد العجل الذهبي الذي صنعه السامري الأوربي من فنون التكنولوجيا الحديثة . وأقامته البنوك الربوية .

من هذا العرض يتضح أن النقص في الرأسمالية جاء لخطأ في التنظير أستتبع خطأ في التطبيق . وقد جاء الخطأ في التنظير لأن آدم سميث أزداد أن يبلور نفسية الإنسان الأوربي - كما هو ، بالفعل هذا الإنسان الوثني الذي ظهر في فجر التاريخ مع الحضارة اليونانية حاملاً شعار «الانسان مقياس الأشياء» ومستهدفاً الإستمتاع والانطلاق ، وجاعلاً بعض الآلهة نوعاً من الإناسي .. وبعض الإناسي آلهة أو أنصاف آلهة ، ثم يتقدم في التاريخ ليضيف الرومان قيمة جديدة من قيم الحضارة الأوربية وهي «القوة» حتى مشارف

العصر ليستكمل لها قيمتها الثالثة ، إلا وهى «الحرية» ، محافظاً خلال كل هذه المراحل على المحور الأساسى ، وهو الانسان . فالشعار القديم الذى رفعه اليونان «الإنسان مقياس الأشياء» أخذ على يدى شبنور صيغة «العالم إرادة» وعلى يدى كانط صيغة «الإنسان غاية فى ذاته» وكلها صيغ مختلفة لمضمون واحد .

ولم يكن عبثاً ، إن لم تعرف أوروبا الديانات السماوية أو الرسل من أولى العزم ، وعندما أنعم الله عليها بالمسيحية مسختها ، وجعلتها نوعاً من التثليث اليونانى/ السكندرى ، الذى كان قائماً وقت ظهورها ونقله إليها اليونانى/ الرومانى بول ، وأصبح المسيح بمقتضاها نمطاً من الاله اليونانى «برميثوس» الذى سرق سر النار وعرف البشر عليه فعاقبته الآلهة عقاباً مروعاً ، وعمقت تصرفات وسياسات الكنيسة - عزوف الإنسان الأوربى عن الدين وزادته زهداً على زهد فيه ...

فالفكر الأوربى منذ فجر التاريخ يجعل الإنسان هو المحور .. وهو الغاية ، وبالتالى تكون إرادة هذا الانسان من خير وشر .. من هدى أو هوى هى الحاكمة دون أن توجد قوى أعلى منه تكبح جماحه أو تلزمه حداً معيناً ، ولهذا تخلصت من المسيحية عندما أرادت أن تفرض نفسها على السياسة والاقتصاد ، فظهر ميكيايللى «وحرره» السياسة من توجيه الدين ، وطبق هنرى الثامن ذلك «إعلاء القومية» على الكنيسة ، وعندما ظهر آدم سميث فإنه كان يطبق على الاقتصاد ما طبق من قبل على السياسة ، ويسير على سنن المفكرين والفلاسفة الأوربيين الذين أستهدفوا جميعاً إعلاء الإنسان على الله ، والحيلولة دون وجود ضوابط تحد من حرية الانسان ، إلا ما يضعه الإنسان على نفسه ، وعندما وجه القرآن الكريم الرسول «فاسجد وأقرب» فإنه كان يصور أمثال الإنسان لالوهية الله . ويحدد موقفه منها ، ولكن الإنسان الأوربى يرفض أن يسجد ، وهو كالجاهلى القديم الذى رفض «أن يعلو إسته رأسه» ولعل أوروبا تفضل أن

تغرق ورأسها مرفوعة ، ويكاد يكون محور الميثولوجيا اليونانية هو صراع الإنسان مع القدر .

ولكن «مأساة» المأساة اليونانية ، وبالتالي التصور الأوربي لموقف الانسان في الوجود أنها لم تختم الختام البطولي الذي صورته مأساه أوديب التي كانت موضوعاً للفكر الأوربي من اليونان حتى العصر الحديث^(١) . مما لا يخلو بالطبع من مغزى ، إذ تحول أوديب البطل إلى فاوست الذي يشتري الحياة من الشيطان أو إلى نخاس نحسيس الأيام الأولى للإستعمار ، أو إلى مستهلك مستخذي في الفترة المعاصرة أمام الصناعة الحديثة التي تقع هي نفسها في قبضة المصرفيين الذين يمكن أن نسميهم بحق «المرايين الدوليين الكبار» .

إن النقص في هذا كله هو أن الانسان الأوربي الذي تصدى لمقاومة القدر ومصارعة الطبيعة كان قد أستسلم أولاً لإرادته الخاصة وما فيها من خير أو شر وجعل «الهة هواه» فموقعه المتمرد ليس إلا الوجه الآخر لاستسلامه لنوازع الذات وعجزه عن وضع أو تقبل - ضوابط موضوعية . وقد أوضحت التجارب المتكررة للإنسانية أن الإنسان ما ان يستسلم لإرادته حتى يكون الإستحواز على الأشياء والإستمتاع بكل لذة هو السلوك المحطى له ، حتى وان شذ المفكرون ، وإذا كان حقاً ان الإنسان مخلوق إقتصادي - فمن الطبيعي أن ينتهي إلى عبادة العجل الذهبي ، والنتيجة المؤكدة أن السعي لأمتلاك الأشياء ينتهي بان تمتلك الأشياء الانسان ، وبدلاً من أن تكون تابعة له ، وفي خدمته ، يصبح هو - بطريقة ما ، تابعاً لها وفي خدمتها . وهذا هو إنتصار الرأسمالية وعارها في نفس الوقت . فقد ملأت المجتمع بالسلع ، والخدمات والأشياء التي وضعت كلها تحت تصرف الإنسان .. ولكن

(١) وردت الإشارة إلى أوديب في «الاولديس» في نشيدها الخادى عشر ، ثم تناولها روائيو اليونان اسكولدي وأوريديس ، وبوجه خاص سوفوكل (أوديب ملكاً - أوديب في كولونا) وتناولها في العهد الروماني سينيكا . وبالنسبة لأوربا تناولها الشاعر الانجليزى دريدن ، والشاعر الايطالى الفيرى والفرنسى كورنى ، وفولتير ، ودى سيس ، وم . ر . شينيه ، واندرية جيد ، وجون كوككو .

الإنسان أصبح «تحت تصرفها» ، فقد تلفت عليه أفعى الرأسمالية ، وأصبح لا يمكن التحرر منها إلا بوسائل «افغوانيه» فإنقاذ البيئة من تلوث الصناعة يصبح هو نفسه صناعة ، ووسائل الابتعاد عن السياق الخبيث للعصر بالأجازات والرحلات تدخل ما يثير السياق من شراب قوى أو موسيقى صاخبة أو سباقات رياضية ، فضلاً عن ان الراديو والتلفزيون والصحف أصبح مما لا يمكن الإستغناء عنه في أى مكان ، وفي أى وقت ، وهو يربط الإنسان بالمجتمع الذى أراد الفرار منه ، وفي ضوء هذه الملاحظات يُفهم ظهور حركات «الهيبيز» الذين رأوا أن لاخلاص من المجتمع الصناعى وهيمته الأشياء وعُرف البورجوازية ، إلا التسول والقذارة ، والمييت على الأرصفة ، وإطلاق اللعى . أما الذين لا يجرؤون على هذه الصور من الإحتجاج أو الخلاص فإنهم بين الفينة والفينة يصابون بالإكتئاب والإغتراب ، أو يلجأون إلى المخدرات أو المزيد من الشراب .

أما الحل الوحيد الذى يحقق السلام النفسى ويخلص المجتمع الأوربى من مشكلته المستعصية ، وهو الإيمان بالله ، فهذا ماترفضه أوربا في قرارة نفسها حتى الآن .

وأستبج هذا الخطأ في التنظيم خطأ في التطبيق جعل الكفة الاقتصادية تهيمن على الحياة . وجعل الحرية في الإقتصاد هى الاسلوب المقرر في عالم الإقتصاد ، كما هى في عالم السياسة والإجتاع ، وعندما ظهرت الاشتراكية ، فإنها كانت «رد فعل» ولما أرادت أن تكون «فعلاً» وان توجد مجتمعاً يؤمن بقوى أعظم من الإرادة الإنسانية الطليقة ، وينضع لها سلوك الإنسان ، رفضته أوربا ، فسواء كانت القوة هى قوانين «المادية الجدلية» أو «الإرادة الإلهية» ، أو حتى «ضوابط التخطيط المركزى» فإن أوربا ترفضها لأن الحرية قيمة من القيم الجذرية للحضارة الأوربية ، ولهذا فشل الاتحاد السوفيتى في النهاية رغم ما حاط تجربته من بطولات وعرق ودماء وآمال . لأن أوربا تفضل

«فوضى الرأسمالية» على ضبط قيم أعلى من الإرادة الإنسانية .. وترى أن ثمن الحرية رغم فداحته أفضل من الإستسلام لضوابط التنظيم . وهكذا مضى الإنتاج الرأسمالى بعجره وبجره ، خيره وشره ...

النظرية الإسلامية للإقتصاد

تبدأ النظرية الإسلامية للإقتصاد من نقطة معينة هى الإلتزام بالأساس الإيمانى ، وما يمليه من قيم توجه النفس الإنسانية طبقاً لها . وقد ذهبت الرأسمالية إلى أن الإقتصاد لا يمكن أن ينجح إلا إذا أطلق العنان لوازع الربح وحرية العمل وميكانيزم السوق .. الخ . ولكن هذا الإدعاء ، وإن لم يخل من وجاهة ، فإنه لا يمثل المسلك الأمثل الذى يمكن الوصول إليه . وقد عجزت الرأسمالية عن تصور ماهو أفضل منها لرفضها قبول الدين كقوة مؤثرة فى المجتمع ، فى حين أن تاريخ البشرية يوضح أن الجماهير أستجابت للأديان ، ولما فرضته الأديان من ضوابط ، حتى فى أوروبا طوال القرون الوسطى عندما سيطرت المسيحية على الإقتصاد . فالقضية ليست قضية «الطبيعة البشرية» مطلقاً ، ولكنها قضية مجتمع تمرد على هداية الدين ، فلم يعد أمامه خيار .

ويؤمن الإقتصاد الإسلامى إن الرأسمالية شوهت وأفسدت الطبيعة البشرية عندما ركزت كل ثقلها على الجانب المادى ، الفردى منها ، وبالتالى النظر إلى الإقتصاد كنشاط يدور حول الفرد ويستهدف الربح . ذلك أن الطبيعة البشرية تتضمن جانباً خيراً يمكن أن يستجيب لمعانى الإيثار والقيم والإعتبارات الإجتماعية . ويمكن عندما يُعنى به أن يؤثر على الجانب الفردى ، المادى ، بحيث يكبح جماحه ، ويلزمه قدرأ من الاعتدال ، وقد أستخدمت الرأسمالية الفائدة والأعلان ، ووسائل أخرى لإغواء الفرد وإضرام ضراوة الربح ، كما يستخدم الكبارية الخمر والعري والرقص لإستثارة شهوات عملائه ، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تتحدث عن الطبيعة

البشرية ، فالطبيعة البشرية مزدوجة تتقيل الخير ، كما تستسلم للشر ، وقد كان يمكن أن تظهر «الثورة التجارية» في العصر العباسي في بغداد لو سنحت تجارتها مسلك زملائهم في أوروبا وأستسلموا لإغراء «الفائدة» ولكن تحريم الإسلام لها حال دون ذلك . وحال دون ظهور سوءات الرأسمالية . وقد أغفلت الرأسمالية الجانب الطيب في الطبيعة البشرية في حين أن استثمار هذا الجانب يمكن ان يغير صورة السلوك الإقتصادي للفرد وصورة الإقتصاد ككل ، بقدر ماأستثارت الجانب السيء وحولت الإقتصاد من أساسه السوى ، وهو العمل والإنتاج إلى البنوك والبورصات والمناجزة في المال . وأصبح من البدائيه القول ان «العملة» سلعة تخضع للعرض والطلب وتباع وتشترى كأى سلعة أخرى . وهذا تدمير للإقتصاد يجعل «قباطنة الصناعة» في قبضة المرايين (أى المصرفيين) ويخضع مصائر البشرية للرأسمالية .

ولهذا يرفض الإقتصاد الإسلامى دعوى الرأسمالية عن أنها هى التى تمثل الطبيعة البشرية ، ويؤمن أن الطبيعة البشرية يمكن أن تتجاوب مع توجيهات الدين ، مثلما تتجاوب مع دعوى الربح والنوازع الفردية ، فقد آمنت الرأسمالية بمبدأ «كل لنفسه وليأخذ الشيطان الأخير» فأوجدت شرعة الأثرة ، بينما يوجب الاسلام على المؤمن «ان لايتاع على بيع أخيه» فأوجد شرعة الايثار . وقد استجابت الطبيعة البشرية للمبدأ الأول . ويمكن ان تتجاوب مع المبدأ الثانى . لأنها تتقبل الخطأ والصواب ، الفوايه والمهذابة وربما كان تقبلها لشرعة الأنانية اسهل واسرع . ولكنه لاينفى تجاوبها مع شرعة الايثار يذل بعض الجهد - والصفقة بعد ، تستحق هذا .

وقد عالج الإسلام القضية الإقتصادية بطريقة يمتزج فيها فهم النوازع الفردية بالتوجيه للقيم الإجتماعية . وهذه المعالجة الحكيمة التى سنشير إلى مفرداتها فيما سيلي ، بالإضافة إلى الأساس الإيماني الذى يفترض ان يستوعبه ويعيه الإقتصادى الإسلامى ، يجعل قيام إقتصاد إسلامى يختلف عن الأقتصاد الرأسمالى أمراً ممكناً ، ويوفر له ما لم يتوفر فى الإقتصاد

الرأسمالي ، بحيث يمكن أن يمضى قدماً ويظفر بتجاوب بقية أفراد المجتمع الذين يؤمنون بالقيم الإسلامية نفسها على اختلاف أوضاعهم - كعمال ، أو مستهلكين ، أو مواطنين ، بحيث تكتسب الضوابط طابعاً إيمانياً ينبع من نفس الفرد ، ويعد كل البعد عن الطابع البيروقراطي الرسمي الذي تتسم به ضوابط الدولة ويجعله لا يظفر بالتجاوب . ومن هنا فإن من الخطأ قياس الضوابط الإسلامية على الضوابط التي تصدرها الحكومات والمؤسسات في المجتمعات الرأسمالية التي لا تظفر بالتجاوب من الناس . وإذا كنا نستبعد امكانية حدوث هذا فذلك لاننا نعيش في النظام الرأسمالي الذي استغرقنا بحيث لم نعد نتصور نظاماً غيره - ومثلنا كمثّل رجل مفتون بغاية جميلة يمنحها بصره كله بحيث لا يرى زوجته ، التي قد تكون أقل جمالاً له ولكنها أكثر اخلاصاً . ولا يمكن في هذه الحالة التعلل بأي موضوعية للحكم على صلاحية النظام الاسلامي .

ومن أهم المبادئ والأصول الإسلامية في الإقتصاد :

أولاً : إن القيمة الإسلامية العظمى في مجال الإقتصاد هي «العدل» ورجل الإقتصاد الإسلامي لابد وأن يؤمن ايماناً عميقاً بالعدل الى الدرجة التي تجعله يخضع تصرفاته له ويتقى أى شائبة من شوائب الظلم الذي جعله القرآن قريباً للشرك ، وأى إقتصادي لا يستشعر هذه الحاسة ايجاباً وسلباً ، وبعمق يحكم تصرفاته ، لا يعد أسلامياً . لأن مناهج الإسلام في الإقتصاد ليس هو الصلاة والصيام ، ولكن العدل . وإذا كان الإقتصادي الإسلامي يصلّي ويصوم ، ولكنه لا يطبق مقتضيات العدالة أو يأخذ نفسه بها ، فإنه يخالف أولى المبادئ الإسلامية ، ولا قيمة - في المجال الإقتصادي - لصلاته وصيامه .

وهذا الإحساس بالعدل يجعل التاجر المسلم لا يشتط في طلب الربح ، أو يستغل المؤمن . وإنه لمن الخطأ الفاحش الظن أنه ليس هناك غبار أو ملام على تاجر يضاعف أرباحه أضعافاً مضاعفة مادام يؤدي زكاة ذلك بدعوى ان الربح من التجارة حلال دون قيد أو شرط . لأن المنيع الذي

جاءت منه الزكاة ملوث أو حافل بالشبهات ، فالأرباح المضاعفة لا تأتى إلا باستغلال غفلة ، أو بإنتهاز حاجة أو بحكم احتكار .. الخ . وكلها صور من السلوك الإقتصادى فى المجتمع محرمه وكريهه من وجهه نظر الاسلام .

ثانيا : يقرر الإسلام حق الملكية الفردية ، ويقر حرية العمل ، ولكنه يرى إن الأصل فى الملكية تعود إلى الله تعالى الذى أوجد الكون بأسره ، بما فيه الإنسان ، ومن هنا فإن الملكية هى ملكية إستخلاف توجه لهدف الإستخلاف وتمارس ممارسة سليمة . فالسفيه مثلاً يمكن أن يحرم من حرية التصرف فى ماله .

وعندما يتعمق معنى الإستخلاف ، فإن الأمر يتجاوز إطار المشروعية ، وغير المشروعية . الذى هو الحد الأدنى إلى مستوى إعمار المجتمع وإثراء الحياة وإشباع الإحتياجات وتفريج الكربات . فإذا حُيِّرَ بنك إسلامى مثلاً بين بناء شقق للأثرياء تحقق عائداً كبيراً ، وشقق للفقراء تحقق عائداً أقل فلا يكون هناك أقل تردد لأن تيسير الشقق للفقراء هو من باب تفريج الكربات وأولوية الإحتياجات . وإذا لم يفعل البنك الإسلامى هذا فإنه لا يكون إسلامياً ، ولكن رأسمالياً يجرى وراء العائد الأعظم .

ولا جدال أن المليونير المسلم حقاً يسعد أعظم السعادة عندما يجعل ملايينه فى خدمة الناس وتفريج كربلتهم ، وتحقيق إحتياجاتهم .. بل إنه إذا لم يفعل هذا فستنطبق عليه كل القوارع التى تضمنتها آيات القرآن للذين يكتزون الذهب والفضة ، أو يبدرونها على السفه والترف .

ثالثاً - يعترف الإسلام بالربح الحلال والأجر العادل مقابل العمل - الذى هو الأصل فى القيمة ، وهذا الإعتراف لا يحول دون خضوعه لقاعدة العدل ولأدبيات الممارسة الإقتصادية الإسلامية . وأى بحس أو شطط يجب أن يقوم ، ويمكن لكل واحد محاولة ذلك حسبة ...

رابعاً : يستبعد الإسلام فكرة ممارسة الدولة للنشاط الإقتصادى أو لجوئها

إلى التأميم ، فلم تظهر هذه الدعوى في أى عهد من العهود الإسلامية وهذا لأن نظرية الحكم في الإسلام هي كما ذكرنا في حينه «الحكم بين الناس» وليس حكم الناس . لأن الأسلام - وهو المُنَزَّل من الله تعالى - فطن إلى مخاطر وانعكاسات قيام الدولة بالنشاط الإقتصادي . فالقصور يؤدي إلى الفشل ، والنجاح يؤدي إلى خطر سيطرة الدولة على حياة المواطنين ومصادر رزقهم بحيث تصبح الدولة نوعاً من «الرزاق» فإذا غضبت على معارض فلا يجد عملاً ، ولا سكناً ، ويموت جوعاً .

ولكن هذا لا يمنع - بل هو يوجب - ان تتابع الدولة مُضَى وسير الإقتصاد وأن تتدخل لتطمئن إلى سيره في المسار السليم ، ويمكن في هذا الصدد أن تشجع وتنشط أو تدخل شريكة ، أو حتى تبني مشروعات لا تحقق عائداً على الإطلاق ، لأنها أقرب إلى الخدمات العامة .

خامساً : هناك قطاع معين من النشاط الإقتصادي يتطلب تدخل الدولة ، هو قطاع المال والبنوك ، فالبنوك في المجتمع الرأسمالي تخلق نقوداً وتصدر عملات أقوى وأكثر من العملات التي تصدرها الدولة ، وهي تمارس هذا الحق دون أى رقابة ، ويمكن بفضل سياساتها أن يؤخذ من الفقراء ليعطي الأغنياء . دع عنك أن الفائدة هي شريان حياتها . ولهذا يجب تحريم أخذ فوائد على القروض التي تقدمها البنوك . وتحريم «الإئتمان» أو تقييده بصورة حاسمة . كما يمكن للدولة أن تضع بعض الضوابط على سياسة التجارة الخارجية والتصدير والإستيراد تحقيقاً للمصلحة القومية للبلاد .

سادساً : يعد التكافل الإقتصادي أحد الأصول التي تقوم عليها السياسة الإقتصادية في الإسلام . وطبقاً لها ، فإن الدولة مسؤولة عن رعاية كل مواطن . وهي مسؤولة عن تيسير كافة الخدمات الحيوية - كالتعليم والعلاج والإسكان لأفراد الشعب جميعاً . كما أنها مسؤولة عن تشغيل كل من لا يجد عملاً . ان النظام الإقتصادي الإسلامي لا يرى في البطالة إلا إحدى ظواهر الإقتصاد الرأسمالي . وهو لا يسيغها أو يقبلها . وكيف يمكن أن يتعطل

إنسان ، والإنسان كما يقولون «أثمن رأس مال» بل انه الوحيد الذى يضم العمل ورأس المال معاً . فالبطالة هى إحدى ظواهر الإهدار والقوضى . والدولة الإسلامية مسئولة عن تيسير العمل لكل من يطلبه عن طريق معاهد التدريب وإعادة التدريب التى تؤهل الأفراد للمهن والوظائف المطلوبة . ومادام أجر هذه المهن أو الوظائف مجزياً ، فليس لأحد أن يرفضها ، وهناك دائماً عمل لكل عامل . والقول بغير هذا إنما هو دليل على ضعف العزيمة ، أو التخلص من المسؤولية .

سابعاً : بقدر ما يتشرب أصحاب الأعمال والعمال «الأساس الإيماني» ومبادئ السياسة الاقتصادية فى الإسلام بقدر ما تصبح حقوق العمال واجبات أصحاب الأعمال ... وحقوق أصحاب الأعمال واجبات العمال ، ويتنفي الصراع الطبقي ويسود السلام وينطلق الجميع بروح الأخوة الإسلامية ومجتمع العدل الذى يسعى بذمتهم أدناهم . من منطلقات واحدة [على إختلاف المواقع] لتحقيق أهداف واحدة . ويحدد العدل الإسلامى حقوق العمال . وهى أساساً الأجر الذى يكفل العيشة الكريمة لعامل نمطى (فرد وزوجة وثلاثة أبناء مثلاً) . وهذا هو الحد الأساسى للأجر ، ويمكن أن يضاف عليه محفزات تتعلق بالإنتاج أو مساعدات عمل إضافية .. الخ . كما يمكن أيضاً ان يمنح أصحاب الأعباء علاوات من صندوق الزكاة أو الرعاية الإجتماعية . ويفترض بالطبع أن تكون ساعات العمل معقولة (ثمان ساعات عادة) وإن تتوفر كل شروط الأمن الصناعى والصحة المهنية .. الخ .

وفى الإقتصاد الإسلامى الأمثل ، توضع الميزانيات على أساس الأجور الواجبة ، لا أن تُحدد الأجور طبقاً للميزانيات . ويُشغل العمل رأس المال .. لا أن يشغل رأس المال .. العمل ...

ثامناً : فى المجتمع الإسلامى الذى يتخذ من الشورى أسلوباً حياتياً . يكون لنقابات العاملين دور رئيسى فى ممارسة هذا الأسلوب مع الإدارة التى

يفترض أن ترحب بهذا ، ولا ترى فيه إفتياتا عليها ، لأن هذا الإحساس إنما ينبع من صميم الإدارة الرأسمالية التي تقوم على الفرد ، والإستثمار .. الخ . أما المجتمع الإسلامى فكل دوائر العمل والحياة بدءاً من الأسرة حتى الدولة تقوم على الشورى ، وعلى تبادل الأفكار . والنقابة تسهم فى هذا بما تعجز عنه الإدارة لأنها تعرف «العنبر» الذى تجهله الإدارة فى مكائنها ، ويمكن أن تعبر عنه بما يحقق مصلحة الإنتاج ، ولاينفى هذا قيامها بدور فى الدفاع عن حقوق العمال عندما يحدث إنتهاك لها وهو أمر لا ترفضه الإدارة الرشيدة ، لأنه فى النهاية يصب فى مصلحة العمل والإنتاج ، فلا يجُود العامل عمله إذا شعر أنه مقهور أو مظلوم أو متتهك الحقوق . فالعامل المكرم .. هو العامل المجود .

تاسعاً : فى معظم الدول الإسلامية التى تكاد تدخل كلها فى إطار الدول المتخلفة ، تمثل «التنمية» وسيلة إستدراك التخلف ومحاولة اللحاق بالدول «المتقدمة» ، ومع أن فهم الدولة الإسلامية للحياة يختلف عن فهم الدول المتقدمة بالنسبة للتركيز على كثرة الإستهلاك ، فيظل التحدى قائماً ، وتظل التنمية أبرز وسائله . والتنمية فى حقيقتها عملية حضارية وشعبية وإذا قامت بها أجهزة الدولة ، أو وضع خططها الإقتصاديون وحدهم فيكون مصيرها الفشل دون أى ريب . ولن تنجح التنمية إلا بأعبارها عملية حضارية - أى إسلامية - تقوم على إستفار الأمة رجالاً ونساءً ، صغاراً وكباراً للتنمية بإعبارها ضرورة من صور الجهاد الإسلامى ، وتحقيق «العزة للمؤمنين» ، ومجابهة القوى التى تريد أن تفرض الذلة والتبعية على الأمة الإسلامية .

ويجب دفع كل المنظمات الشعبية إلى الإشتراك فى التنمية ، وذلك بتشجيع النقابات والتعاونيات والصحف وجمعيات حماية المستهلكين وفئات العمال المبدعين .. الخ . ودراسة إقتراحاتهم وملاحظتهم .

عاشراً : لم تستطع معظم المعالجات الإقتصادية أن تفيد من النظم

التعاونية في الإنتاج أو الإستهلاك أو تجربة ادارة العاملين لبعض المنشآت لغلبة الروح الفردية ومنافسة المؤسسات الرأسمالية ، وهى عوامل يفترض أن لاتكون مؤثرة في المجتمع الإسلامى والإقتصادى الإسلامى ، ومن الخير إستكشاف هذه المجالات واحتمالات نجاحها ، لأن نجاحها لن يكون إقتصاديا فحسب ، ولكنه سيعمل على توهين قوة الأثرة والأنانية والفردية الشائعة في المجتمع الإسلامى للأسف .

رابعاً : قضايا المجتمع

أ - الصحافة

١ - الصحافة على أعظم جانب من الأهمية والخطورة لأنها :

(أ) رئة يتنفس الشعب عبرها ومنبر للتعبير عن إرادته ، ووجهات نظره ونقده وكشفه للإخطاء وتقديمه إضافته البناءة . ووسيلة ثمينة للمساهمة الشعبية في القضايا العامة والحكم الشعبى .

(ب) وسيلة من وسائل التثقيف الشعبى العام .

(ج) وسيلة من وسائل الإعلام والأنباء والتعرف على المتغيرات والتطورات فى العالم .

وإسلامياً فإن هذه المهام تدخل فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وإشاعة العلم وعدم كتمانها ، والتكافل الإسلامى والتعاون على البر والتقوى . فهى فى صميم الواجبات الإسلامية .

وهذه المهام تجعل الصحافة حيوية للشعب ، وقد تكون أشد أهمية ولزوماً من البرلمان ومجلس الرقابة والتشريع لأنها وسيلة حرة ومباشرة للنصح وكشف الأخطاء والتعلم .

٢ - لهذه الأسباب يجب أن تكون الصحافة حرة حرة حرة .. بمعنى أن يكون من حق أى مواطن أن يصدر صحيفة أو مجلة مادام هناك من يتحمل مسئولية ما ينشر فيها دون حاجة إلى ترخيص . وأن لا تكون هناك رقابة من أى نوع ، إكتفاءً بالقانون العادى الذى يحمى الأعراض والسلامة

الوطنية ، ويعاقب على الأفك ، ويعطى لكل من نشر عنه أو ضده خبراً مكدوباً حقاً في التعميض ، ويعاقب على المساس بالحياة الخاصة أو مجاوزة الآداب العامة .

إن الإدعاء بأن الصحافة يجب أن تكون مؤمنة هو إدعاء أثيم ووصمة عار لكل من يدعيه لأنه ليس إلا تعله لرغبة الحكومة في التحكم والسيطرة والمضى في تصرفاتها - حسنة أو سيئة - بعيداً عن مراقبة الشعب ومتابعته وكشفه لأخطائها وتجاوزاتها .

والذين يقولون إن هذا التأميم المزعوم - أو التكميم بحول دون سيطرة الرأسمالية على الصحافة كالذين يهربون من الرمضاء إلى النار ، أو الذين يعمونها بدعوى تكحيلها ، لأن الرأسمالية مهما كان جيروتها فليس لديها سجون أو إعتقالات ولا تستطيع أن تنصب المشاقق أو تفرض حكم الإرهاب ، وهي لا تستطيع أن تحول دون ظهور صحافة الرأى .. وصحافة الأحزاب العمالية والشيوعية والهيئات الدينية والنقابات ، في حين أن الدولة الشمولية تكتم الأنفاس ، ولا تسمح بنفس واحد يتردد ، إلا إذا كان نفاقاً ومديحاً للحاكم وإشادة « بالإنجازات » كما يقولون . وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى دفاع ، ولا يحتاج فيه إلا المرضى بجزام الشموليه من شيوعيه أو فاشيه ، ولعلاج له ولاشفاء منه .

٤ - لا يجوز كذلك بدعوى النقابة فرض قيود على إصدار وتحرير الصحف كأشترائط أن يكون رئيس التحرير والمحرون أعضاء في النقابة . إن الإعتبارات المهنية لا يجوز لها أبداً أن تمس الحقوق الأساسية للإنسان ، التي منها حرية الرأى ، أو تحجر عليها بأى طريقة ، ان الصحافة إذا كانت مهنة «وأكل عيش» فإنها قبل ذلك - وأهم من ذلك - وسيلة رأى وفكر ومبدأ - ولا يجوز لها كصناعة ، أن تفتت على نفسها كبرسالة .

٥ - من واجب السلطة التنفيذية متابعة كل ماينشر في الصحافة عن

طريق «إدارة» أو «وزارة لشئون الصحافة» تتولى الإتصال بالهيئات والوزارات التي تنشر الصحف عنها أنباء أو تكشف عندها أخطاء وتجاوزات ، فإذا كان النيبأ كاذباً ، فعليها أن تثبت ذلك بمنطق الوقائع ، ويمكنها أن ترفع دعوى قضائية ، وإذا كان هناك لبس فتقوم بتوضيحه ، وإذا كان صحيحاً فعليها أن تعترف به وتشكر الصحيفة ، فالرجوع للحق فضيلة ، ويمكن للصحف أن تطالب الحكومة بالرد ، وتتحداها كما يفترض أن تنشر الصحيفة رد الحكومة .

٦ - لا يعاب النقد على الصحافة ، لانه جانب من جوانب حرية الرأي ، وليس من حق الحكومة أن تطالبها بعرض الحلول لأنها قد لا تستطيع ذلك ، فليست هي في السلطة ، ولا تعلم التفاصيل . ونحن لا نطالب الناقد بأن يكون منشئاً . وإنما ننظر إليه كناقد . ودعوى النقد البئأ ، والنقد الهدام مسألة إعتبارية ، فمنذا يحكم بأن هذا بئأ .. وهذا هدام ، وما يمكن قوله حقاً أن النقد إذا لم يكن موضوعياً ، أو لجأ إلى التجنى والظلم فسيعرف عنه هذا ، وسيقضى على نفسه بنفسه ، لأن الناس سيسقطونه من تقديرهم ، كما يمكن إيقافه بمحاكمة كاتبه .

ولا ينكر أحد أن اعظم مهمة للصحافة هي النقد ، وكشف الأخطاء ، وسجل الصحافة في هذا سواء كان في مصر ، أو العالم العربي الإسلامي ، أو العالم بأسره حافل بالقضايا التي أثارها ، والأخطاء الجسيمة التي كشفتها .. ومن الخير للحكومة والسلطات أن تلتزم بالقوانين والأوضاع السليمة ، فلا تدع للصحافة قولاً . ولا يجوز أن يقال للناقد لم تنقد قبل أن يقال للمخطيء لم أخطأت ، ولماذا نلوم صحيفة تتغذى على الأخطاء ، ولا نلوم الذين يرتكبون هذه الأخطاء ... ؟ .

وحتى الصحف الشيوعية التي تحترف التزييف ، ولا تعترف بأى موضوعية وتعص اليد التي تحسن إليها . فإن صدورها مطلوب لما أشرنا

اليه في الفقرة السابقة ، ولأنه من ناحية أخرى يكشفها ويعرفها ، ويبدد حسن الظن بها .

لا ينفي هذا ان الصحافة يمكن عن طريق محرريها أن تقدم إقتراحات وإضافات ومشروعات وتقارير كلها تمثل إضافة منشئة وتسهم في البناء . وقد يأتي أعظم إسهامها في هذا ، عندما تتسع صفحاتها (بحكم كثرة العدد وحرية الرأي) للمواطنين ، إذ سيتمكن للأفراد والهيئات التي لاتجد النوافذ والمنافذ أن تقدم إضافتها بصورة يتحطم معها إحتكار السلطة وإصدار القرار ، وليس شرطاً أن يأتي هذا عن طريق مقالات مطولة ، إذ يمكن أن يأتي عن طريق المواطنين فيما يكتبونه إلى الصحف لفتاً للإنتباه إلى القصور والثغرات وتقديم الإقتراحات البناءة في سطور معدودة .

قد يذكر أن الصحافة لها سخافاتها وفضولها ، وسعيها نحو الإثارة (أي إثارة) وجعلها من الحبة قبة وتلصصها على الحياة الخاصة وحرصها على « السبق الصحفي » ولو بالباطل ، وأنها تكون في بعض الحالات « كلب الصيد » الذي يسلط على الأبرياء ، وجرائم الصحافة في تملق الحكام وإفسادهم هي إحدى الوصمات في وجه بعض الصحف ، وأنها تعنى بأخبار راقصة أكثر مما تعنى بأخبار شيخ الإسلام ، وإنها تضخم في تصوير الجرائم وتضم المتهمين بالجريمة ولا زالوا أبرياء .

وقد تلجأ إلى وسائل سلبية وإيجابية للإبتزاز .

كل هذا صحيح ولكن ثلاثة أو أربعة ضوابط تكفي إلى حد كبير للنزول بهذه السوءات إلى أقلها كالنص في القانون على عدم نشر أسماء خاصة إلا بإذن صاحبها والنص على عدم نشر أسماء أو صور المتهمين قبل أن يصدر الحكم النهائي بإدانتهم والنص على المحاكمة على كل صور الإبتزاز ... الخ .

ب - السياسة التعليمية

ليس من المبالغة القول ان السياسة التعليمية في معظم الدول العربية

والإسلامية - إنما هي جريمة منهجية ومستمرة ترتكب عاماً بعد عام في حق هذه البلاد وتعود بأسوأ الآثار . وإن من الضروري التخلص منها كلية ، لأن أى محاولة للإصلاح الجزئى أو الترقيع لاقيمة لها على الإطلاق . ذلك لأن السياسة التعليمية المثلى يجب أن تحتفظ للتعليم بعنصرين :

الأول : قيم ومعنوية وأدبيات تكون من المادة العلمية بمثابة الروح من الجسد . والقوة المحركة من الآلة ، وتضفى عليها الطبيعة الرسالية وتحول دون أن تكون مجرد جثة هامدة أو مادة خام يسهل العبث بها أو أستغلالها ، ويصبح التعليم بأسره وبالنسبة للأستاذ والتلميذ عملية روتينية في الأداء وإنتهازية في الهدف .

ومهما بحث الباحثون فلن يجدوا أرسخ ولا أصل ، ولا أكمل من الإسلام - دين الأمة وضميرها - ليكون جذراً للقيم لأنه يصل بها إلى الله تعالى .

الثانى : ان تخطط السياسة التعليمية وتوضع المناهج والبرامج ليكون الدارس صالحاً كمواطن ومنتجاً كعامل . بأن تعمق في نفسه الإحساس بالولاء لوطنه الخاص ولوطنه العام «دار الإسلام» وان تربطه - ثقافياً - به وأن تجعله يسد حاجة حقيقية من حاجات المجتمع في الإنتاج ، والمهن أو الخدمات أو غيرها ، وان يكون المتخرجون بالعدد والمستوى الذى تتطلبه البلاد وخطة التنمية ، وبهذا يحدث التطابق ما بين العلم .. والعمل . وتكون ثمرة توفر عنصرى الولاء والتطابق مع الإحتياجات أن يصبح الدارسون في خدمة المجتمع وإشباع إحتياجاته ، وليس العكس - أى ان يكون المجتمع في خدمتهم وإشباع حاجاتهم .

وعند مقارنة هذه بالسياسة التعليمية المطبقة بالفعل ، يتضح أنها :

(أ) لم تكن بناحية القيم العناية الواجبة ، أو حتى بعضها ، وهى

لا تدرس الإسلام تبعاً للقيم ، وإذا درسته فبصورة سقيمة مجردة من الروح .

ونتيجة لذلك أصبح التعليم بدون قيم ، وغلبت الإنتهازية على التلميذ والمدرس معاً فأصبح هم الأول النجاح بأي ثمن ، وأصبح هم الثاني إستغلال صفته لزيادة دخله الضئيل والذي لا يمكن أن يفي ببعض متطلبات الحياة ، ولم تقف هذه الإنتهازية بعد التخرج ، وعند ممارسة العمل ، فقد أصبح يؤدي هذا العمل بلا ضمير ولا إتقان ، وأصبح التسويف وإساءة المعاملة وعشوائية الأداء والتسيب والتخلص من المسؤولية سمات بارزة في المجتمع العربي والاسلامى .

ولا يقال ولماذا لا توجد هذه الصفات لدى العاملين في أوروبا والاتحاد السوفيتى وهم لا يدرسون الأديان ؟ ذلك لأن لكل مجتمع ضوابطه وجذوره الخلقية ومناخه العام الذى ينعكس على السلوك . وبالنسبة للعالم الاسلامى فقد أرتبط الضمير بالدين بحيث أصبح لا أمانة لمن لا إيمان له . ولانستطيع أن ننقل ضوابط وجذور ومناخ المجتمع الأوربى أو السوفيتى ، وعلى كل مجتمع أن يعيش في إطاره الحضارى الخاص .

(ب) ان البرامج توضع بطريقة تنزع الدارس من بيئته (خاصة في القرى) لتبدأ عملية تغريبه وإبعاده عن مجتمعه وإجتثاث الوشائج والجذور التي تربطه به . وتبدو البرامج وكأنها واضعها هو الإستعمار نفسه ، فالتلميذ يدرس الثورة الفرنسية ونابليون وشكسبير أكثر مما يدرس ثورة الأسلام وخالد بن الوليد وأبا العلاء المعرى ، وأعلن الأفلاس بالنسبة للغة العربية . وأصبح اللحن أمراً مقررأ وسائغاً وأن «النحو» ثقيل ومرفوض ، وبهذا لم يحس الدارس بعمق حاسة الولاء للمجتمع والإرتباط به كما لم يحدث التجاوب المطلوب بين البرامج وخطط التنمية ، فوجد فائض من الخرجين لا يجد عملاً بينما يحدث نقص في تخصصات مطلوبة . مما أساء سلباً وإيجاباً الى خطط التنمية وأوجد جيشاً من العاطلين .

ولابد من ثورة تعليمية تستهدف أن يحقق التعليم غرس الإلتزام من ناحية ، والتجاوب مع الاحتياجات من ناحية أخرى . ومن الخصائص المميزة التي يجب أن توفرها الجمع بين العلم والعمل بحيث لا يكون هناك علم بدون عمل ، أو عمل بدون علم .

ولابد أيضاً إستدراك الفجوات الواسعة في السياسات التعليمية مثل الشقيف بالكتاب ، وما يمكن أن يتبعه من دراسات بالمراسلة ، أو مسابقات اطلاع ، وعدم إشاعة التدريب المهني وفتح أبوابه امام كل العاملين لإستدراك التخلف المهني من ناحية وللتعرف على العناصر النابه من العاملين ورفع مستوياتها بقدر ماتتوصل اليه من تحسين او تطوير لوسائل الاداء او استكشاف لأسرار التكنولوجيا التي هي لغة العصر وسر قوته .

وهناك « تعليم الكبار » والجامعات الشعبية والمفتوحة والدراسات الحرة وكلها رثاات ومنافذ يمكن لمئات الألوف أن يطلعوا عبرها إلى عالم الثقافة دون أن تقف في طريقهم الأسوار الحجرية العالية للمدارس والجامعات ، وتلك البيروقراطيات التي تشل المبادرات وتكون أشبه « بقميص كثاف » يقيد النشاط الحر الخلاق .

وهذه المؤسسات والهيئات التي يكون طابعها الرئيسي هو المرونة والتكيف طبقاً لظروف وإحتياجات الدارسين يجب أن تشجع ، ويجب أن تتسع لكل فئات الشعب من ربات البيوت والفلاحين والعمال النابهين وغيرهم . ويجب ان تشارك في اقامتها وادارتها الهيئات الشعبية والمنظمات الجماهيرية .

إن الدولة تنفق بالملايين على الجامعات ، وتنفق بالمئات والألوف على هذه المنافذ والرثاات والوسائل الحرة والفعالة للثقافة .. وليس هذا من العدل أو المصلحة في شيء .

ج - الفنون والآداب

تعد الفنون والآداب من التحديات التي لم تفهم حتى الآن ، ولم يتقدم معظم المفكرين الإسلاميين بالحل الحاسم ، لأنهم حصروا أنفسهم في جزئيات الفكر الإسلامي ، أو ما قدمه السلف من تصورات ، أو ما يجب أن تكون عليه بصرف النظر عن حكم الواقع والضرورات التي تفرض نفسها ، بحيث لا يكون ما أنتهوا إليه فناً له مقومات الفن .

قال الدكتور زكي نجيب محمود « إن الفن في مجموعه عالم يخلقه الإنسان لنفسه ليستريح من عناء عالم لم يخلقه لنفسه ، بل فرض عليه فرضاً » وهذا قريب مما جاءت به بعض الروايات المأثورة عن الرسول عن المصورين « الذين يحاكون ما خلق الله » أو المثاليين الذين يوجدون ما يمكن أن يكون وثنية ، أو مؤدياً للوثنية . وهو ما يمثل جانباً من جوانب العزوف عن الفنون في أصل الاتجاه الإسلامي نحوها ، دون أن ينفي هذا وجود الفنون في مجتمع إسلامي . كما يبدو أن من أهم أسباب عزوف الفكر الإسلامي عن الفنون والآداب أنه أهمل إحدى القيم الإنسانية الثمينة في الحياة وهي الجمال . وعندما يتصدى دين ما لتنظيم وتوجيه الحياة ، فلا بد أن يتجاوب مع المشاعر التي تعتمل في نفوس الناس والقيم التي تشيع في حياتهم ، والجمال هو إحدى هذه القيم . والقرآن الكريم هو أول من يعترف بذلك ، وقد تضمن آيات عديدة توجه نظر المؤمنين إلى الجمال الذي أبدعه الله في الحيوان ، وفي اللباس ، وفي مشاهد الطبيعة من نجوم كأنها مصابيح تزين السموات أو الجبال .. أو الليل أو النهار . وأنكر على من حرم زينة الله ووجه المؤمنين لأن يأخذوا زينتهم عند كل مسجد ، وكان الرسول ﷺ يطبق هذا . ويعنى بشعره وملبسه .. وقال إن الدنيا متاع وخير متاعها المرأة التي إذا نظر إليها زوجها سرتة .. الخ . وحبيب إليه الطيب والنساء .. ولكن الفكر الإسلامي التقليدي لم يهتم بهذه الناحية ، وركز عنايته على العبادة أو المعاملات أو السياسة ..

وعندما جوبه بأولى قضايا الفنون «الغناء» تذبذب ما بين الجواز والكراهية ، على أن الأحاديث ثابتة في أن الرسول سمح بالغناء في بيته ، وسمح للتي نذرت أن تضرب بالدف عند عودته أن تفعل ، وكان يطلع عائشة على « رقص الحبشة » ويفسح لها حتى تمل هي . كما كان يسابقها .. وبدلاً من هذا ظهرت أحاديث عديدة تتوعد بالويل والثبور كل من يستمع إلى غناء وتحرم « كل ذي وتر » . وإذا أريد بالفن أن يكون نوعاً من التثقيف ومعالجة القضايا الفكرية والاجتماعية بطريقته الخاصة ، فليس هناك - فيما نرى - حرج في هذا ، لأن أعمال الفكر سواء كان عن العقل المحض أو الإلهام أو الخدس ، أو ما يوحى به القلب ، كلها أبواب مفتوحة لا يتصور غلقها ، وإنما يكون الحكم على الثمرة الأخيرة ، ويمكن أن يدخل في هذه المعالجات - بوجه خاص - الشعر والموسيقى والتمثيل (سينمائياً أو مسرحياً) .

ولكن كثرة الناس وجمهورهم تريد من الفنون نوعاً من الترفيه والإستمتاع ، وبالذات الإستمتاع بالجمال ، واستثارة العواطف وبالذات ما يتعلق بالجنس . ولهذا السبب يذهب معظم الناس إلى السينما ، أو يقرأون الروايات العاطفية ، أو يفضلون نوعاً خاصاً من الأغاني ، أو يفتحون - ويغلقون جهاز التلفزيون .

وقد أشار القرآن الكريم في مواضع عديدة وبصنيع مؤكدة إلى أن الحياة الدنيا « لعب ولهو » « وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو » « إنما الحياة الدنيا لعب ولهو » « وأعلموا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم » وأشار إلى « حرث الدنيا » وسحر هاروت وماروت وما فيه من فتنة . ووضع هؤلاء جميعاً في مواجهة رسالة الأنبياء ، وهداية الأديان ، وقرر بصريح اللفظ « كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ، وما كان عطاء ربك محظوراً » ٢٠ الأسراء وترك الجميع إلى الله تعالى يوم القيامة ، الأمر الذي يفترض فيه أن كل هذه الصور من اللهو حتى وإن جافت بعضها المثل

والقيم الإسلامية ، ستوجد دائماً وأبداً في المجتمع الإسلامي لأن عطاء الله ليس محظوراً ، والحكم فيها إلى الله يوم القيامة .

والإسلام في هذا يجرى على سننه في تقدير الطبيعة البشرية ، والاعتراف بما للغريزة والعاطفة من قوة وأثر . وأن الإنسان ليس كائناً مجرداً أجوفاً ، يمكن أن يملأ كما لو كان جوالاً ، أو يحمل حملاً دون مقاومة .. إنه كائن حي تضطرم فيه العواطف والشهوات والميول .

كما أن الإنسان يتفاوت ما بين رجل وامرأة ، ولكل واحد طبيعة عاطفية لها اتجاهاتها ، وما بين مراهق يستقبل الحياة ، وهرم يودعها . ففي المراهقة ينمو الأحساس بالجمال في الطبيعة والفنون ، ثم يتطور إلى الجمال الأثووي أو الرجولي ، ويأخذ طابع الحب والجنس ويصل من القوة إلى درجة لا يمكن أن تدفع ويصبح قصارى ما يمكن أن نصل إليه هو تنظيمها وتهذيبها ، ولهذا جرى القول .

وهل عجب في أن تحن نجيبة
إلى إلفها ، أو أن يحن نجيب ؟
وقيل عجب الله لشاب لاصبوة له .

وتؤكد الخبرة التاريخية أن العصور الإسلامية لم تخل من صور اللهو ، بل وجد في بيت الرسول من تتغنى . ورد الرسول عمر بن الخطاب رداً جميلاً لما أستنكر ذلك . وفي مقابل هذا فإن ما يحفل به المجتمع الأوربي المعاصر من شراب ولهو ورقص وإستارة للشهوات لم يكن موجوداً منذ مائتي سنة ، ولا هو يمثل جزءاً لا يتجزأ من خصائص هذا المجتمع . وقد خضعت بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لفترات من التزمت الاخلاقي لم تكن تسمح ببعض مانشاهده اليوم من تحلل - فحرمت الخمر في الولايات المتحدة . وفرضت الملكة فيكتوريا على المجتمع البريطاني مسحة من التزمت لا يقل عما يطالب به المتشددون من الشيوخ . وكان مسلكها من التدخين لا يقل عن مسلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب امام الوهابية -

وظل التدخين طوال عهدها يعد فجا وقذرا يتطلب لبس سترة خاصة ، وكانت تلك الفترة حتى فترة ازدهار بريطانيا ووصولها للقمة . وعندما قامت الثورة البلشفية في روسيا استبعدت - باجراءات ثورية - كل هذه الصور من التحلل والجنس أو أدمان الخمر . ومع ان نزعة التحلل من عقدة الزواج والدعوة الى الحب الحلا سارت جنبا إلى جنب الدعوة الاشتراكية . وان اللقاء الجنسي اعتبر في الأيام الأولى للثورة البلشفية مثل « جرعة ماء » الا ان الاتحاد السوفيتي قضى قضاء مبرما على البغاء ، وعلى الكباريات والملاهي ، واستبعد كل صور التبرج ، والتواليت ، بما في ذلك الكعب العالي ، واختفت كل معالم الانوثة من المرأة السوفيتية ، وفيما بعد المرأة الصينية . وأصبح العمل الشاق في الحقول والمصانع والخدمات العامة هو حظها من المساواة .. وحرمت الروايات السنائية الأمريكية وظللت هذه الحالة حتى ثلاثين عاما خلت بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، بينما ظلت حتى الآن تقريبا بالنسبة للصين . وقد كان من بين التهم التي الصقت بزوجة ليوتشاسي ، انها شوهدت ايام الثورة الثقافية وهي تضع قدميها في حذاء بكعب عال ! ولهذا التهمة ومهمخري ، أقصيت عن الحياة العامة قرابة عشر سنوات .

وهذه الوقائع تثبت ان فكرة الاستمتاع الطليق تعرضت في المجتمعات الاوروبية لعدد من الضوابط وان من الممكن للمجتمع الاسلامي ان يتجهم للتدخين وان يلغى الكباريات والمراقص وان يحذف من الافلام كل لقطات التقبيل الخ دون ان يشذ عما حدث في المجتمعات الأوروبية نفسها حينما ما . مع هذا فان المعالجة الموضوعية والعميقة للأمر تتطلب ان نضع في تقديرنا :

أ - انه لا بد لكي ينجح سد الباب امام الاستمتاع من وجود درجة عالية من كبح جماح العواطف ، الامر الذي لا يستطيع المجتمع الليبرالي التصدي له دائما . وقد يصور ذلك النقلة البعيدة ما بين ضبط الملكة

فيكتوريا للمجتمع البريطاني الى شيوع المينى جيب في هذا المجتمع نفسه - كما يصوره فشل تجربة تحريم الخمر في الولايات المتحدة ، وانها كانت الفرصة الذهبية للتهريب والعصابات . واذا كانت المجتمعات الاشتراكية قد صمدت حيناً فذلك لأنها عادة من الدول الفقيرة التي لا تطبق الاستمتاع ، وأمامها معركة مريرة للبناء واستكمال الاساسيات . فعزوفها يعود الى أسباب عملية أكثر مما يعود الى اصول مبدئية .

أما في المجتمعات العربية والاسلامية . فان الأمر يتذبذب ما بين حرمان تقليدي يجاوز الحدود ويكبت المشاعر الى محاولات تعتمد اليها السلطات في بعض هذه المجتمعات ، كما هو الحال في مصر مثلاً ، لاشغال الشباب وتمييع عناصر المقاومة ، وتؤدي الى شيوع صور من الاستمتاع الرخيص . ان الرقص الشرقي مثلاً لم يكن ليشاهد الا في حفلات الزواج التي لا يحضرها سوى المدعوون ، ثم جاءت السينما فجعلته متاحاً « بالالون الطبيعية » والاحجام الكبيرة لكل من يدفع بضعة قروش ، ثم جاء التلفزيون فأدخله مجاناً في البيت المصري وأصبح من الممكن لكل فرد من البورجوازية الصغيرة ان يستمتع برؤية حريم كحريم السلطان ! وأصبح الاقلاع عن هذا التخدير والاستسلام لما تهوى الأنفس ودغدغة الغرائز أمراً يتطلب ايماناً وارادة وقوة نفسية تجعل الفرد لا يحس بغصة لأنه حرم حقاً أو خسر كسباً .

ب - ان الاسلام نفسه لم يحرم الاستمتاع والطيبات من الرزق بل انه يضيف ايضاً « الزينة » بحيث يضاف البعد الفني على الاستمتاع ولم يعتبر الزواج ، وما فيه من صلة جنسية - شراً لا بد منه ، كما ذهبت الى ذلك بعض المذاهب المسيحية - ولكن « سنة » نبوية يثاب عليها ومن النادر ان نجد ديناً كالاسلام يصرح بان الزوج يتال ثواباً على علاقته الجنسية مع زوجته ، وقد ادهش هذا حتى المسلمين الاول وسألوا النبي « ايأتى احدنا شهوته ثم يكون له أجر » فرد « رأيتم لو وضعها في حرام الا يكون عليه وزر قالوا بلى قال فلم تحسبون بالحرام ولا تحسبون بالحلal ، وهذا هو

منطق الاسلام فى استبعاد التابو والخطيئة التى تحيط بالعلاقة الجنسية وتلوّثها .

وبجانب هذا فان الاسلام يتقبل تفاعلات المقاصة والبدائل والمكفرات الخ .. ويتفهم الطبيعة الانسانية وما فيها من ضعف ، وقد أقر ولو فى حدود ضيقة - نظام ملك اليمن وكانت الجوارى يقمن بدور كبير فى الاستمتاع الجنسى والأداء الفنى دون ضرر أو لوم . .
ومن هذا كله يتبين ان الاستمتاع ليس موضوع تحريم فى الاسلام .
وانما هو موضوع ضبط وتنظيم .

ج - ان كل صور التحريم التى تقوم الدولة بتطبيقها لها مآخذها وانعكاساتها . فتحريم الخمر فى الولايات المتحدة أدى الى شيوع السوق السوداء ، وبروز العصابات والتهريب الخ ، مما جعل السلطات تستبعد التحريم - وتعيد الاباحة ، ولم يستطع الاتحاد السوفيتى ان يفرض أحكامه الا بفضل ستار حديدى بالنسبة للخارج وجيش مدنى بالنسبة للداخل .
ومن المشكوك فيه انه كان ينجح فى هذه الناحية لولا انه يقبض بيد من حديد على كل المجالات ، وان الدولة شمولية طاغية ، وما ان تراخت القبضة الحديدية حتى بدأ التحلل .

والخطأ الاكبر الذى يقع فيه انصار «دولة الفضيلة» انهم فى حماسهم للفضيلة يريدون قسر الناس عليها .. فى حين ان الفضيلة لا تكون فضيلة حقا الا عندما تصدر عن الايمان القلبي والاقتناع الخاص من الفرد ، وعندما تتجاوب قوانينها مع ايمان الفرد أو على أقل تقدير - مع ايمانه بسلامتها ..
رغم انه قد لا يكون منفذاً لها بالكامل .. أما عندما تصدر القوانين فى مناخ من عدم الايمان فانها تكون عقيمة وربما يفوق ضررها كل ما يمكن ان تصل اليه ، لأن تطبيق قانون اخلاق لا يتجاوب معه الناس يتطلب حرسا وتجبسا ورقابة وتدخلات فى حياتهم الخاصة . ويؤى هذا كله بالفشل لأن

المجتمع الانساني له «ميكانزم» الجسم الحى - اى له مقاومته - وانعكاساته ، وهو يلفظ الجسم الغريب عليه ويتخلص منه - كما ان له مستوياته المتفاوتة وتعقيده وتشابكه ، ولا يمكن ابدأ لسكين الاصلاح ان تسير فيه بنعومة ويسر كما تسير فى قالب زبدة ...

وقف الاسلام تجاه هذه المشكلة موقفا مثاليا لأنه يتضمن خطين أساسيين : الخط الاول تحريم صور من الانحراف فى الاستمتاع كالخمر والبغاء الخ .. ويفترض ان يطبق هذا التحريم عن طريق السلطة وان يتضمن القانون عقوبات التحريم عن طريق السلطة وان يتضمن القانون عقوبات على ممارستها .. والخط الثانى التوجيه الذى لا يعتمد على تحريم صريح ولا يصطحب بعقوبات ولكنه يعتمد على وازع الايمان والضمير . ومن الواضح ان موقف الاسلام هنا يفضل المواقف التى تقفها النظم السياسية الاخرى التى لا يكون لها محل فى قلب الفرد ولا تمس ضميره ومن الخطأ البالغ تركيز الاهمية فى الخط الأول والتقليل من أهمية الخط الثانى .

تطبيقا للموقف الاسلامى - فان ما صرح القرآن والحديث بتحريمه كالخمر ، والبغاء .. يحرم فلا توجد اماكن عامة له أو مصانع أو غير ذلك . أما ما وراء ذلك مما يمارس داخل الجدران المغلقة فانه فى حماية الستار . وحكمة هذا ان لا يكون التحريم سيفاً مصلتنا على حرمة البيت وحرية الفرد داخله ، أو ايجاد مورد لفئة ترتزق بالتجسس وابتغاء الفتنة .

أما ما لم يحرم صراحة كمختلف صور اللهو ، ودور السينما والتمثيل - فانها تعالج أساسا بايجاد المناخ الذى لا يسمح بانحراف هذه المناشط ، وما لم يوجد هذا المناخ فستعسر المعالجة القسرية . ولن تكون ناجعة كما تعالج بتعزيز الايمان وتعميقه فى النفوس بحيث يكون الانصراف عنها أو الزهد فيها تلقائيا أو يكون الاقبال عليها محدودا يثير فى أعقابه وخز الضمير ويستحث صاحبه على التكفير .

ويستتبع هذا ان لا تسهم الدولة في النشاط الفنى - لانها اذا اسهمت تعرضت للخسارة أو اضطرت للمسايرة - وهذان أمران احلاهما مر ولا يحق للدولة ان تتورط فيهما ، ويمكن للرقابة - التى لا مناص من وجودها - ان تقص بالاضافة الى اللقطات الجنسية كل مناظر القسوة والعنف والجريمة وكل مشاهد التفاهه وهذه كلها فيما نرى أشد خطرا من مناظر الجنس التى يتركز الانتباه حولها . على ان لا يكون هناك تعسف .. لأن من المسلم به ان الناس لا تذهب الى السينما لتسمع وعظا - وانما لترى معالجة فنية لمشكلات الحياة أو لتمتع انظارها بمشاهد الجمال ، أو لتشف عاطفيا . ولا غبار على هذا كله . بل انه مطلوب ولأن يؤدى بطريقة سليمة خير من أن لا يؤدى مطلقا ، وبالطبع خير من ان يؤدى بطريقة مشوهة .. وفى الوقت الذى تكون فيه مناظر الخلاعة فى الافلام مستهجنة ، فلن يمكن الزام الممثلة بزي لا يكشف الا الوجه والكفين وقد اعتبر بعض الفقهاء ان عورة الأمه - أى الجارية - هى كالرجل - من السرة الى الركبة . ونحن لا نسلم بهذا القول وانما نسوقه الى الفقهاء ، ليروا نموذجاً من تفكير بعض اسلافهم . ونحن لا نرى ضرورة لوضع معيار اسلامى يحكم الفنون كلها ، لأن الفنون من حرث الدنيا .. « ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها - وماله فى الآخرة من نصيب » وقد اباح الاسلام صنوفاً من اللهو وبعض ما لم يبحه منها يدخل فى «اللمم» الذى تسامح فيه القرآن .

كذلك فاننا نرى ان الازمة الحقيقية فى الفنون هى ازمة النص الجيد الذى يمثل فكراً أصيلاً . واقتقاد مثل هذا النص جعل المنتجين يلجأون الى صور التهريج ومخاطبة الشهوات . ولو وجد النص الجيد الذى يعالج مشاكل الحياة الانسانية والقلب البشرى والاضاع الاجتماعية ، لما كان هناك ضرورة للواذ بالاثارات الجنسية .. ولأمكن ان يملك الممثلون والممثلات انتباه المتفرجين حتى لو كانت الممثلات يرتدين أكثر الازياء ترمزاً وهذه المعالجة الفنية الصادقة التى لا تنحط الى درك الاثارة أو تجعل نفسها بوقاً للدعاية

هى التى يمكن ان تعد اثراء للحياة . ولا يكون هناك غبار من الزاوية
الاسلامية عليها . لانها وقد تصدت لقضايا الفكر فمن حقها ان تتمتع
بالحرية .. ولكن افتراض وجود هذا المستوى هو افتراض الاستثناء والقلة -
وليس القاعدة والكثرة . ومن ثم فان احكامنا نظرت الى هذه الفنون
باعتبارها مجالات للهو وعالجتها تحت باب الاستمتاع .

ومن الخطأ الجسيم ان تسلك السلطات اسلوباً مترمناً لأسلمة الفنون -
فمثل هذه المحاولة محكوم عليها بالفشل وأى محاولة ناجحة لذلك يجب ان
تأتى من الفنان المسلم المؤمن الذى يفهم الاسلام حق الفهم ويحيط بطبيعته
وروحه ، ويستلهم ذلك كله وهو يختار موضوعه - ويحدد صياغته
واداءه ..

أما الاذاعة والتليفزيون فان الدولة تسلمهما الى مجلس قومى تمثل فيه
هيئات المجتمع ، ويكون هو المسئول عن كل شىء فيها . ويبدو ان هذا
هو الملاذ الوحيد فان نجعلهما تابعين تبعية مباشرة للدولة يحمل الدولة -
التى ترفع لواء الاسلام - بتبعات لاتقدر عليها قد تقدمه - كما قد يجعلهما
بوقا واداة للدعاية لسياسية الحكومة . وفى الوقت نفسه فلا يمكن ان يترك
للافراد والشركات التجارية . فاذا اساء المجلس التصرف فيمكن للدولة
الاصلاح بمختلف الوسائل ..

هناك فنون اخرى كالتصوير أو الموسيقى أو النحت - وهذه تترك
للافراد أو الهيئات التى تتطوع للعناية بها . وقد يتبدى أثر كراهية الاسلام
لنحت التماثيل وتصوير الأشخاص فى تحريم اقامة تماثيل للحاكمين
والبارزين . والاكتفاء بوضع لوحات أو نصب أو مسلات تسجل عليها
مآثر هؤلاء الافراد ، وتحسُن ان يصرف النظر عن عادة وضع صورة رئيس
الدولة فى مكان الصدارة فى الأماكن . الرسمية والاكتفاء بالعلم أو الشعار
الذى يمثل الدولة . وفكرة الاسلام فى العزوف عن نحت تماثيل للافراد أو
وضع صورهم يعود الى تحريم الوثنية بكل معانيها . ووضع تماثيل بأضعاف الحجم

الطبيعى ، فى بعض الميادين أو وضعها فى أحجام صغيرة فى المكاتب يتضمن
اثارة من الوثنية - حتى وان لم تكن الوثنية بمعنى عبادة هذه التماثيل أو
اصحابها ...

وقد يثار هنا ان الموقف الذى وقفته الدولة تجاه الفنون وصور اللهو
والاستمتاع يغلب عليه الطابع السلبي - وهذا هو الموقف الاسلام - حتى
وان لم يكن المنشود تماما . لان أى محاولة للتحريم والتدخل ستجلب
انتكاسات وردودا تفوق ما أريد تجنبها .

ولقد اعتبرت الدعوات الإسلامية المعاصرة الفنون والآداب وصور اللهو
والإستمتاع « رجساً من عمل الشيطان » ورفضت الإعتراف بها أو تقبلها ،
ف عزلت نفسها عن المجتمع الحديث الذى يعد هذا النوع من النشاط جزءاً
لا يتجزأ منه ، وأصبحت بمنأى عن الاضواء ، أو الوجود النشط على
الساحة الذى تملكه وسائل الأعلام . ومن الطبيعى أن تبادلها الأسرة الفنية
عزوفاً بعزوف ، مما أوجد أزمة فهم وثقة بين الجانبين تعمل على تمزيق
المجتمع ، وفيما ذكرناه مايوجد صعباً مشتركاً يمكن أن يتلاقى عليه
الجميع . ولا بد أن تطهر الفنون والآداب نفسها من صور الأسفاف
والسقوط ، كما أن من الضرورى أن تفهم الدعوات الإسلامية أن لامناص
من اللهو والإستمتاع بمختلف الصور . وقد كان موجوداً فى كل العصور
الإسلامية ، ولكنه لم يكن معلناً أو مسجلاً لعدم وجود أجهزة الإعلام
من تليفزيون وإذاعة وسينما موجودة اليوم وعلينا أن نتعامل معها .

والقضية بعد ليست بالخطورة التى تتصورها بعض الدعوات الإسلامية
فإن المجتمع الإسلامى إنما أوثى من ظلم الحكام وإستغلال الأغنياء .. وجهل
عامية الشعب ، والتخلف فى الصناعة والمهارات ، وليس لأنه سمح بقدر
من الإنفراج العاطفى أو الإستمتاع الفنى أو تذوق الجمال .. فإذا كان
ثمة خطأ أو استسلام فإنه يمكن أن يستدرك طبقاً لتفاعلات السلوك

الإسلامي وأسلوب المقاصة . وهو بعد لا يتضمن شراً . وقد كان الإسلام قاسياً وحازماً تجاه الشر ، ولكنه كان رقيقاً ومتسامحاً للضعف ، بل انه اعترف به وتقبله عندما تقبل في القرآن «اللمم» ، وعندما سمع في الحديث «ساعة وساعة ...» والتشديد بصفة عامة ليس من خصائص الإسلام والسماحة واليسر هما خصائصه .

المرأة

تكتسب قضية المرأة أهميتها الخاصة من العوامل الآتية :

أ - ان المرأة هي - تعداداً - نصف المجتمع ، وربما أكثر في معظم الدول .

ب - ان المرأة هي التي تربي الجيل وتطبعه بطابعها ، فالرجل ابن المرأة ، وهو يدين لها بما تغرسه فيه خلال الطفولة من عادات وخصائص - وبقدر ما تكون واعية ورشيدة ، بقدر ما تكون قديرة على النهضة بهذه المسؤولية الثقيلة .

ج - ان المرأة هي رمز الجنس . ومع ان قضية الجنس هي بطبيعتها مزدوجة ، الا ان المرأة - لعدد كبير من الملابسات - أصبحت رمز الجنس . وهو موضوع يشغل الاهتمام ويشير الاقاويل ، وقد ظهر ذلك من حديث الافك ايام الرسول حتى العصر الحديث ، ثم جاءت الفترة المعاصرة فدفعته به الى الصدارة وجعلته أحد التحديات التي تواجه المجتمع الاسلامي

والمبدأ الأساسي في الاسلام ان الناس جميعا سواسية كأسنان المشط ، لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لأبيض على أسود ولا لذكر على أنثى . فالجنس أو اللون أو النسب أو الجاه ليس من شأنها ان تعطى أصحابها أفضلية على غيرهم وانما تأتي الافضلية من العمل . وهو معيار التفاضل .

وتظهر المساواة ما بين الرجال والنساء من توجيه القرآن خطابه الى

«المؤمنين والمؤمنات» دون أى تفرقة وهى لفظة سبق بها القرآن خطباء هذا الزمان بأكثر من ألف عام « حتى وإن قدم المؤمنين على المؤمنات» ولا تظهر الآيات أية إثارة من تفرقة وتحدث عن المؤمنين والمؤمنات ، كأن المساواة بينهم قضية معروفة سلفا «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله ان الله عزيز حكيم وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، ومساكن طيبة فى جنات عدن ورضوان من الله اكبر ذلك هو الفوز العظيم» . ٧١ - ٧٢ التوبة .

ففى هذه الآيات ايجاب مشترك على المؤمنين والمؤمنات فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واقامة الصلاة واطاعة الرسول ، كما ان لهم مشوبة مشتركة فى الجنة ورضوان الله . «ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما . وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا» ٣٥ - ٣٦ الأحزاب .

«ليدخل المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ويكفر عنهم سيئاتهم وكان ذلك عند الله فوزا عظيما ويعذب المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء وغضب الله عليهم ولعنهم وأعد لهم جهنم وساءت مصيرا» ٥ - ٦ الفتح فى هذه الآيات مساواة تامة بين المؤمنين والمؤمنات ، والمنافقين والمنافقات الخ .. فى مسائل العقيدة والايمان . «فاستجاب لهم ربهم انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو انثى بعضكم من بعض» «ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو انثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون

نقيرا» «من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون» «يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله أتقاكم» ففي هذه الآيات كلها نجد الحديث عن الرجال والنساء والاشارة اليهم بالتساوى - وانهم «بعضهم من بعض» و«لتعارفوا» فليس هناك أى تفرقة أو حتى حساسية .

والمساواة العامة بين الناس لاتنفى وجود تفاضل يقوم على العمل أو المسئولية أو العلم ، وقد عرض القرآن له فى كثير من آياته وادخل فيه الرسل والمؤمنين «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات» «لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدين فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وفضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة - وكلا وعد الله الحسنى» «وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء - ان ربك حكيم عليم» «هو الذى جعلكم خلائف الارض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم . ان ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم» . «يرفع الله الذين آمنوا منكم ، والذين أوتوا العلم درجات ، والله بما تعملون خبير» «ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون» .

وبالنسبة للنساء على وجه التخصيص فقد جاءت الاشارة الى ذلك فى آيات من سورتي البقرة والنساء ، ومما يلحظ ان صياغة هذه الآيات رقيقة قدر ما هى موحية .

ففى سورة البقرة جاء «... ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة» وفى سورة النساء جاءت الآيات «ولاتتمنوا ما فضل الله بعضكم على بعض . للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ، واسئلوا الله من فضله ان الله كان بكل شئ عليما ولكل جعلنا

موالى مما ترك الوالدان والاقربون والذين عقدت ايمانكم فاتوهم نصيبهم
ان الله كان على كل شىء شهيدا . الرجال قوامون على النساء بما فضل
الله بعضهم على بعض ، وبما انفقوا من أموالهم .

ومراجعة هذه الآيات توضح .

أ - أن صدر الآيات تضمن اشارة الى المساواة بين الرجال والنساء «ولهن
مثل الذى عليهن بالمعروف» «للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب
مما اكتسبن» فضلا عن النهى عن تمنى «ما فضل الله بعضكم على بعض»
فلا يتمنى الرجال مثلاً الجمال أو الرقة .. ولا تتمنى النساء القوة واليأس ..
لأن لكل واحد لحظة من الأفضلية ..

ب - بعد هذا النص على المساواة فى صدر الآيات ، تأتى الاشارة الى
أفضلية الرجال فى عجز الآيات . ونصور الآية الأولى ذلك بتعبير «والرجال
عليهن درجة» وقد أوضحنا ان القرآن يستخدم تعبير الأفضلية درجة بالنسبة
لرسل ، وللمؤمنين مما لا يوحى أفضلية نوعية . واستخدمت آية النساء
«الرجال قوامون على النساء» . والتعبير بكلمة «قَوَام» المشتقة من القيام
لا يعطى معنى رآسة أو أفضلية مطلقة أو مجردة من الالتزام والمسئولية ،
ولكنه يربط بينها وبين مسئوليات والتزامات فسرعتها بقية الآية بانها الانفاق
والحماية المتأتية من القوة ..

وقد يذكر فى هذا الصدد ان القرآن لم يشر الى تلك القصة المشهورة
التي جاءت فى العهد القديم عن ان حواء هى التى أغوت آدم وجعلته يقع
فى المعصية وكانت تلك «الواقعة» فى اصل التحيز ضد المرأة فى الفكر
اليهودى والمسيحى وجعلته يربط بينها وبين الشيطان .. والاغواء والمعصية
و «الحية» ورفض القرآن تلك النقطة وبرأ المرأة منها وجعل مسئولية الخطأ
قسمة بين آدم وحواء دون تمييز ، بل أكثر من هذا ان القرآن ضرب المثل
للايمان والشرك باريح نساء ، مما يوضح بروز المرأة فى عالم العقيدة بصورة

تبرر ان يكن مثالا عليها «ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين ، وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة ونجنى من فرعون وعمله ونجنى من القوم الظالمين ، ومريم ابنة عمران التى أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا ، وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين» .

وكالعادة . فان افعال النبى صلى الله عليه وسلم تضع النقط على حروف القرآن وتفصل إجماله . وكان النبى مثالا للفارس و«الجهنمى» ازاء المرأة ، وسبق ، بل وفاق ، كل ما جاءت به صور الاتيكيت الأوروبى بالنسبة للمرأة . فكان صلوات الله وسلامه عليه يثنى ركبته لتصعد عليها نساؤه ، عندما يركبن ابلهن ، وكان يتسابق مع عائشة ، ويعلن حبه لها ويقف أمامها ليتيح لها ان تشهد لعب الحبشة حتى تمل هى ، الأمر الذى جعلها بعد ان روت ذلك توجه المسلمين «.. فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو» وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقوم لابنته «فاطمة» عندما تزوره ويجلسها جنبه ، وفى بعض الروايات يقبل يدها .. وقبل ان يفرش «الى» رداءه للملكة اليزايث بالف عام ، بسط محمد رداءه لرضعته لتجلس عليه . وكان يقول «لا يكرهن الاكريم ولا يفضهن الا لئيم» ، وعندها تدخل لدى جارية هى «بريرة» كانت قد طلقت من زوجها لتعود اليه بعد ان أضربه حبه لها ، ورفضت لم يفضب ، وعلى نقيض ذلك فسخ عقدة زواج فتاة زوجها ابوها رغما عنها ..

وأى مفكر نزيه يقرأ آيات القرآن ويراجع سيرة الرسول ومواقفه ازاء المرأة لابد وأن يحكم ان الاسلام قد ذهب الى آخر مدى يمكن للمساواة ما بين النساء والرجال ان تذهب اليه ، ولم تقفه الا الضرورة التنظيمية التى تقتضى نوعا من القوامة وتحمل المسئولية . وانه فعل ذلك منذ اربعة

عشر قرناً ، في حين ظلت الزوجات تباع في أوروبا حتى القرن الخامس عشر! .

قد كان في النفس شيء مما جاء عن «الضرب» في الآية «فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن» حتى قرأت تفسيراً قديماً اغلب الظن ان معظم المعاصرين لم يحسوا به قدمه شيخ يعد من الثقافات في الفكر الاسلامي هو الشيخ محمد ابو زهرة الذي نشر مقالاً بعنوان «التشريع الاسلامي في خواصه ومراحله» في غرة شوال ١٣٧٥ (إبار - مايو - سنة ١٩٥٦) من مجلة «المسلون» ص ٤١ - ٤٢ تطرق فيه الى «عدالة المجتمع الصغير وهو الاسره . وجاء به .

» .. هناك عدالة اخرى هي شعبة من العدالة الاجتماعية ، العدالة في المجتمع الصغير وهو الأسرة .

كان محمد اول من دعا اليها فما عرف للمرأة حقوق قبل ان يجيء محمد والعدالة التي دعا اليها هي العدالة النفسية والخلقية التي تجعل الحقوق والواجبات متساويين متماثلين فما على الانسان من حق يقابله ما عليه من واجب «وهذا المعنى قرره القرآن الكريم بأبلغ عبارته «وهن مثل الذي عليهن بالمعروف» اى هن من الحقوق بمقدار ما عليهن من واجبات ثم قال وللرجال عليهن درجة هذه الدرجة التي اعطيت للرجال لست حقاً لا يقابله واجب . فاذا كان للرجل على زوجته حق الطاعة فلها عليه حق العدل والمعاملة بالحسنى .

.. وأن الامام مالك رضى الله عنه يقرر بان المرأة اذا شكت نشوزاً من زوجها واعراضاً عنها . لها ان ترفع الامر الى القاضى فالقاضى يعظه فان اتعظ أنتهى الامر . فان لم يُجد الوعظ امر لها بالنفقة ومنعها من الطاعة ، وأجاز لها ان تهجره والا تذهب الى بيته . فان أجدها هذا انتهى

الأمر . فإن لم يُجده عزره بالضرب ، فإن لم يُجِد هذا كان التفريق (وان يتفرقا يُقْن الله كلا من سعته) وهذه الحقوق التي قررها الامام مالك هي في نظير الحقوق المذكورة في القرآن للرجل ، وهي قوله (فعظهم واهجروهم في المضاجع وأضربوهن) بيد ان هناك خلافاً . ذلك ان الضرب الذى اجازه القرآن هو الضرب غير المبرح وعين المشين لا يلطمها على وجهها مثلاً اما الضرب الذى يضربه القاضى بالعصا اى الضرب الذى ينزل بالزوج لا مانع من ان يكون مبرحاً . اما ضرب الزوج فلا يصح ان يكون مبرحاً ولا ان يكون شائناً .

هناك ايضا آيات نزلت خاصة بزي المرأة وزينتها وباستثناء الآيات التى نزلت في نساء النبي اللاتى بتعبير القرآن «لستن كأحد من النساء» فان هذه الآيات تنهى المؤمنات عن ان يبدن زينتهن «الا ما ظهر منها» وتأمرهن بان يبدن عليهن من جلابيبهن وان يضربن بخمرهن على جيوبهن - وان لا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن . ومضمون هذه التوجيهات تغطية فتحة الصدر وان تكون الملابس طويلة دائية وجاءت بعض هذه .. الآيات في سياق الحديث عن الآداب ، أو الحديث عن نساء النبي مما يوحي بان توجيهها الى نساء المؤمنين انما يكون على محمل التنزيه لان نساء النبي لسن كأحد من النساء ، فضلاً عن ان الآية تعترف ضمناً بحق نساء النبي أنفسهن في التزين والتبرج ، باستثناء تبرج الجاهلية الأولى ..

وصياغة الآيات رقيقة ، وتوجيهية ، على عكس آيات الافك والزنا ، كما يلحظ ان ليس فيها اشارة تعزل الرجال عن النساء أو تقتضى على النساء بأن يكن قواعد البيوت . باستثناء نساء النبي - اللاتى وجهتهن لأن «يقرن في بيوتهن» وهو الأمر الذى يقتضيه وضعهن الممتاز والخاص ، اذ لا يعقل ان يسعى نساء النبي في الاسواق .. وانما يسعى اليهن في بيوتهن ، بل وحتى هؤلاء ، لم يكن وضعهن الممتاز ليعزلهن عن مجتمع الرجال . فلم تكد أم

المؤمنين الحكيمة الرصينة «أم سلمة» تسمع - وهي في غرفتها وماشتطها
تمشط شعرها - رسول الله وهو يقول على المنبر «أيها الناس ..» حتى قالت
لما شطتها «لفى شعري» فردت هذه «رحمك الله ..» إنما يقول أيها الناس
فقالت أم سلمة «أو لسننا من الناس؟» وكما هو معروف - فإن النساء في
عهد النبي صلى الله عليه وسلم كن يسهمن في الحياة العامة ويشتركن في
الغزوات . مشاركة تطبيب وعلاج ومشاركة قتال ودفاع . واعطاهن النبي
من الغنيمة . وعندما تحدث النبي عن غزاة يركبون البحر سأله أم سلمة
ان يدعو الله ان تكون فيهم قلم يرفض وإنما دعا الله واستجاب الله الدعاء
وانضمت أم سلمة الى الاسطول الاسلامي وخاضت البحار .. حتى لقيت
مصرعها عند غزو قبرص - وهي حالة يمكن ان تكون فريدة ، حتى بالنسبة
للاسطول البريطاني العتيق الذي لا يذكر عنه مثل ذلك . وفي أكثر من
مناسبة أجارت سيدات شخصيات كانت معادية للإسلام وأقر النبي
جوارهن . وهو عمل في صميم المجال السياسي .

وهناك احاديث تتناول تفاصيل الزى والزينة وصوت المرأة ومصافحتها
وخروجها أو الخلوة بها ، ولا ريب في ان مضمون هذه الاحاديث
صحيح ، ونحن لا نعدم مثيلات لها في كتب علم النفس الفرويدي أو في
روائع الأدب العالمي شعرا ونثرا ، تكون محل اعجاب الناس لصدقها ودقتها
ولأنها تلمس جانبا عميقا وخافيا من النفس والمجتمع ، ولكن هذه الصحة
لا تقتضي تعميم الأحكام ، وشأنها شأن الحديث عن حوادث الطرق
والسكك الحديد والطيران أو عدوى الميكروبات في الماء والهواء والخضر .
فهذه الاحاديث رغم صحتها لا تمنع احدا من ركوب المواصلات على
اختلافها - رغم ان حوادث السيارات والطائرات والقطارات والبواخر
كثيرة ، واحتمال اصابته ليست مستحيلة أو حتى مستبعدة . فهذه الاحاديث
صحيحة بهذا المعنى وهي للاحتياط أكثر مما هي للاتباع . وعندما يتعكس
الأمر فتصبح للاتباع أكثر من الاحتياط - فانها تصبح صورة من صور

«الوسوسة» وعدم التلاؤم مع طبيعة الاشياء وتحمل النفس عتاً لاطاقة لها
به .

وبصفة عامة ، فان هذه القضية - قضية زى المرأة واختلاطها اخذت
من الأهمية أكثر مما تستحقه وأصبحت مجالاً للقليل والقال واداة للاتهام
وابتغاء الفتنة ومعولاً للهدم والتشهير بكثير من الرجال والنساء . فى حين
انها ليست من صمم العقيدة . وانما هى من أدب الاسلام . وليست النقطة
الهامة فيها هى ستر الصدر والشعر .. وتطويل الثياب قدر ما هى البعد عن
الخلاعة التى تجنى على انسانية المرأة لانها تعلق الجانب الجنى على الاصل
الانسانى - وتجعلها اداة للاستمتاع أو الاستغلال أو الاغواء وليست غاية
فى حد ذاتها وتجنى على المجتمع لأنها تكون وسيلة لاضرام الشهوات . والأمر
فى هذه القضية هو أمر الوازع النفسى أكثر مما هو سلطة الحكومة . والعرف
والاجتهاد أكثر مما هو قانون العقوبات . ولكن كان كشف الشعر أو ابداء
الزينة الخ . لا يتفق مع التوجهات السلفية ، فمن الممكن التسامح فيه على
أساس ما قرره الكتاب والسنة من ترخيصات عند الضرورة . وانه يكون
من اللطم الذى استثناء القرآن أو السيئة التى تدرأها الحسنة . دون ان يمس
عدالة المرأة وتصونها ، لأن ما يمس هذين هو ما يصل الى حد الخلاعة
والبهرجة ، وهو حد يتوصل اليه كل جيل بمقتضى فهمه دون ان يختار
قلبه وضميره . .

قرأنا الكثير عن مخاطر الاختلاط ومفاسده ونحن نسلم بذلك اذا أريد
به الاختلاط دون ضابط . ولكن الاختلاط المذهب بين مجموعات من
الرجال والنساء للدراسة أو فى المناسبات الاجتماعية يخلص من هذه المآخذ .
وبعد فأننا لا نقرأ شيئاً عن مخاطر ومحاذير عدم الاختلاط ، واثاره السيئة
التي تجعل الشباب يحترقون ويتمزقون ويتخبطون فى غياهبات الجهالة والسرية

والحرمان والحيرة وما يؤدي اليه هذا من شذوذ وانحراف وقلق واضطراب .
كلها مخاطر جسيمة لا يمكن تجاهلها لانها تنفشي في مجتمعات عدم
الاختلاط . ومن السهل ان نقول «التسامي» ولكن من الصعب ان نلزم
الجميع به لأن الغريزة أغلب . كما لم يعد ممكنا ، أو مطلوبا ، ان يتزوج
الشاب بمجرد البلوغ لأن الزواج مسئولية ثقيلة . ولا بد للمراهق من اتمام
دراسة أو التدريب على مهنة واكتساب دخل منتظم مما يجعل بين البلوغ ..
وبين ذلك عشرة أعوام تقريبا هي زهرة الشباب .. .

ولا يخالنا شك في ان مجتمعا يفصل بين الرجال والنساء تماما هو مجتمع
يخالف الفطرة ، ودين الفطرة الاسلام ، وانه ضرب من «الرهبانية» التي
استبعدها الاسلام ، وان التمسك بذلك لا يعود الى الاسلام قدر ما يعود
الى التقاليد الاجتماعية الموروثة ، وان هذا ليس من الخير في شيء لانه يوهن
المجتمع ويخلخله ، ويفرض اذلالا نفسيا ، ويتضمن اتهاما لضماير الشباب
ذكورا واناثا ويطبق عليهم الجهالة والسرية والسوق السوداء في العواطف .
وان الصورة السليمة هي التسليم بالاختلاط المهدب بين مجموعات الرجال
والنساء في العمل أو الدراسة أو المناشط الاجتماعية .. .

تعدد الزوجات والطلاق وجهان لضرورة واحدة في حياة المجتمعات .
ولو أريد تحريم التعدد على أساس تفاعل الآية «وان خفتم الا تعدلوا فواحدة
أو ما ملكت ايمانكم» والآية «ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو
حرصتم» لما كان هناك مخالفة منطقية أو خروج على صريح النص - ولكن
هذا لن يكون من المصلحة . لان التعدد له مكان في المجتمع ، ولو على
أساس الضرورة الطارئة وليس الدأب المألوف ، وعندما يفلق باب التعدد ،
مع وجود الضرورة ، فسيوجد بجانب الخلية خلية ، وتنشأ علاقات
جنسية في الخفاء بدلا من ان تكون في العلن وتصطبب بكل ما تصطبب
به العلاقات غير المشروعة من مخاطر ومحاذير .. .

والطلاق ايضا ضرورة في بعض الحالات ، ومع انه ابغض الحلال ..

الا انه في النهاية ، وعند الضرورات ، حلال ومن الخطأ تحريمه كلية ..
لانه وان كان سيفاً مصلتاً على عنق المرأة فإنه يكون أداة عتق وتحرير المرأة
من زوج غاشم والحكم عليها بان تعايشه الصق واوثق معايشه والزامها بأن
تكون أسيرة فرصة واحدة مدى الحياة ، حتى وان اخطأها التوفيق فيها .
هذا كان الطلاق من مطالب المرأة الكاثوليكية بوجه أخص ، وألف النساء
في ايطاليا جمعية للمطالبة بالطلاق جعلت شعارها «الطلاق يساوي كرامة
المرأة» .

والطلاق الأسلامى بعد غير مفهوم لمعظم الأزواج والزوجات المسلمين
المعاصرين ومن باب أولى لغير المسلمين ، الذين اخذوا اللفظة بمعناها .
وجعلوها موضوعاً للنقد والتنديد . ويعود ذلك الى عجز الشيوخ عن ترجمة
الاصطلاحات الشرعية الى لغة سهلة مفهومة . فالطلاق الاسلامى انفصال
جسدى لمدة ثلاثة شهور تقريباً (مدة العدة) يمكن للزوج خلالها مراجعة
زوجته ، ولا يعد الطلاق تاماً الا بعد هذه المدة . ويمكن لهذا الاجراء ان
يتكرر مدة اخرى عندما يعيد المطلق الزواج بمطلقته ، ولا يعد الطلاق باتاً
الا في المرة الثالثة ، وفي هذه الحالة ايضاً ، يجوز للمطلق ان يتزوج بمطلقته -
ولكن بعد ان تتزوج بأخر . وتطلق منه . والحكمة من هذه الاجراءات
كلها واضحة - وهي تتبع التطور الذى يمكن ان ينتاب عواطف ومسالك
الزوجين وتغرى بالعودة . وحق الزوجة في الزواج من آخر يفسح امامها
الجمال ، وقد يكون تجربة قاسية - ولكنها فرصة جديدة - فاذا رزقت
السعادة كان بها ، والا فان هذه التجربة وحدها هي التى يمكن ان تقنعها
بفضل زوجها الاول ، بحيث اذا عادت اليه رزقا السعادة ، واذا كان قد
تزوج غيرها ، فلن تدفع اكثر من ثمن خطئها ،

ومن ناحية اخرى فقد تبينت المحاكم ان اليمين المعلق لا يعتد به ، لأنه
وسيلة لاجبار الزوجة على شيء ما تحت تهديد الطلاق - وليس هذا من
مبررات الطلاق .

وكل ما الحق بتعدد الزوجات والطلاق من اساءات سواء في الفهم أو التطبيق لا يحتسب على الاسلام ، وانما على الذين عجزوا عن فهم الاسلام واستغلوه لمآربهم الخاصة وقد كتب بعض الفقهاء في ذلك اقوالا تعد عارا عليهم وتوضح مدى ما يمكن ان يصل اليه سوء الفهم من شطط وسرف .

واذا كان التعدد والطلاق حقا - فانهما ككل الحقوق محكومين بحسن استخدام هذا الحق . وحسن استخدام الحق والحيلولة دون اساءته قاعدة اصولية مغروسة في طبيعة الاسلام فضلا عن نصوص عديدة توجبها . ومن حسن استخدام هذا الحق تطبيق التحكيم الذي نص عليه القرآن قبل الحكم بالطلاق ، وان يتم هذا بحضور «المأذون» أو أى شخصية اخرى محايدة يمكن اثبات وقوع هذا التحكيم ولضمان حسن ادارته وكذلك الاخذ بالشهود . وقد أوجب الاسلام الشهادة في العقود ، والطلاق لا يقل في خطورته عن أى عقد . ومن وسائل الحيلولة دون اساءة استخدام هذا الحق تعويض المرأة عن الضرر الذى يقع عليها نتيجة تعدد أو طلاق لا ضرورة له أو دون مبرر وجيه ، وان يتلاءم هذا التعويض مع الضرر .

ومثل هذه الضمانات لا تعد اقتياتا على الشريعة ، وانما هى تنظيم للحقوق - بل هى تنفيذ لمقاصد الشريعة وروحها وهى بعد لا تقرب شيئا من اصول العقيدة التى لا يجوز المساس بها ولا يمكن ان تكون ثورة الثائرين عليها غضبا للشريعة وتمسكا بها . ان الشريعة مظلومة معهم ، ومجنى عليها منهم ، فليتقوا الله فيها وليحذروا ان يكون غضبهم لحقوقهم المظنونة أكبر من غضبهم لجادة العدالة وروح الاسلام .

ولا يجوز ان يتم الزواج الا برضا الزوجة ورغبتها وعليها ان تبشر ذلك بنفسها . ان فكرة الوكالة عن الزوجة ، وان اذنها صامتة أريد به مجتمع يغلب الحياء فيه العذارى على أمرهن وهو أمر لم يعد له محل الآن ، والاجدر تطبيق المبدأ الاسلامى «لا حياء فى الحق» وأى حق أعظم وأخطر من الارتباط الزوجى ويجب ان يتم الزواج على اساس التجاوب النفسى ،

والتقارب الذهني والرغبة المؤكدة من الطرفين ، فهما أكثر من الاب والام - صاحبيا المصلحة الاولى في نجاح الزواج . وهذا هو حكم الاسلام ، وتمسك الفقهاء والرسميين بغير ذلك في الزواج أو في الطلاق هو اثار المقلدين لمذاهبهم على صريح القرآن والسنة وما يقتضيه روح الاسلام وحكمة التشريع .

ان بيوت المسلمين قد تكون أتعس البيوت ، وابعدها عما اراده الاسلام للزواج ان يكون سكنا وأمنا وحيا وفهما ، ولو نطق الجدران لروت المأسى من الشقاق والتناكر والخلاف والتعباسة . وهو الجزاء الوفاق للجهل المسلمين بروح دينهم . ورفضهم توجيهاته ... وتشبههم بتقاليد الابهاء «قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا» .

والحق ان مقارنه نصوص القرآن بالممارسات التي مارسها المسلمون ، حتى في الايام الاولى للاسلام توضح ان كثيرا من المسلمين لم يستطيعوا ان يتقبلوا «تقدمية» الاسلام في مجال المرأة ، فمع ان الاحاديث صريحة في عدم منع النساء من الذهاب الى المساجد ، اذا أردن ذلك ، فقد وجد في بيت أحد الصحابة ، ومن بين ابنائه من يقول عقب سماعة الحديث القاضي بذلك «بلى والله لنمنعن !!» .

وهذه الواقعة ، وما يشير به الفقهاء من الجحاج حول هذه النقطة دليل على ان الأمر في المرأة هو أمر نزع الرجال أكثر ما هو توجيه الاسلام ولعل هذا المعنى كان في نفس الرسول عندما كانت اخر وصاته .. «النساء .. وما ملكت ايمانكم» وهي توصية أهلها المسلمون .. وتبنتها ، ورفعتها عاليا دعوات ليست لها نقاء واخلاص الاسلام .

وبعد هذا كله يمكن تلخيص الموقف في الآتي :

أ - الاسلام يسوى بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات ولا يجعل للرجل حقا خاصا الا بحكم قوامه - أى اتفاقه وحمايته وتحمله المسؤولية .

وهذا الحق الخاص هو ما يعطى مثل هذا الرجل «درجة» من الافضلية .

ب - الاسلام ينشد المجتمع الأمثل ، وينهى عن التبذل القاضح والخلاعة واشاعة الفحشاء واثارة الشهوات . ووسيلته لذلك هي بناء الضمير ، ووضع الغرائز موضعها السليم الذى يبعد عنها الحرمان ، وتركيز الحديث على الزى والتبرج والاختلاط هو عناية بشكليات القضية ، وليس بجوهرها . وكل تجاوز للحد ينقلب الى الضد بما فى ذلك التحجب والتعري .

ج - التعليم فرض على المرأة ، كما هو فرض على الرجل ، ولعله أهم لها ، على عكس ما يتصور البعض - لأنه حماية لها وعصمة من الانزلاق ووسيلة لتنمية شخصيتها وتهذيب سلوكها .. وصحة حكمها على الاشياء وتقييمها للقرارات .

د - مع ان العمل الاعظم والأسمى للمرأة هو تربية الجيل وان هذا العمل صعب وفتى - قدر ما هو جليل ونبل ، فان ممارسة العمل الاقتصادى يسهم بجزء كبير فى تحقيق ذلك لانه يصقل شخصية المرأة ويعمل على تصحيح مفاهيمها وتعريفها للحياة والاضاع التى تحوطها وتتحكم فيها ويؤدى الى لمسها الفعلى لهذا كله ولا ريب ان ذلك يسهم فى نجاح الحياة الزوجية ، وتربية ابنائها تربية سليمة ، فضلا عن ضرورات الاقتصاد التى قد تضغط عليها وتأمين مستقبلها ومنحها حرية فى اختيار زوجها ، وهذه كلها حسنات لاشائبة فيها ...

وبالاضافة فان الاحتشام الاسلامى يوجب ايجابا اشتغال النساء بأنماط معينة من العمل لتفى الحرج عن بقية النساء فيجب ان يوجد عدد كبير من الطبيبات ، والمدرسات والمرضات والمشتغلات بالتفصيل والزينة وتصفيف الشعر الخ .. حتى لا تضطر المرأة المسلمة لأن تكشف عن اخص خصوصيتها لرجال غرباء نزولا على حكم الضرورة .. ولا ضروره هناك

الا عزوف الشيوخ عن عمل المرأة ومقاومتهم ذلك ولهذا ، فان الخير ان تشغل المرأة بنوع من النشاط الاقتصادي قبل ان تتزوج وتنجب ، اما بعد ذلك فالامر لها ولزوجها وتربية الابناء أعز على الام واجدى على الأمة من أى انتاج اقتصادى آخر .

هـ - كان الاسلام فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية اكثر صراحة وتحررا «وتقدمية» من «مرجريت ميد» أو القاضي «لنديس» أو «ليون بلوم» أو «مارى ستوبس»^(١) أو «روبرت أوين»^(٢) فهو يثيب على العلاقة الجنسية الزوجية ، ويعطى المرأة الحق في ان تكون لها العصمة ، كما يعطيها الحق في طلب الطلاق لاسباب وجيهة ، ويلزم الزوج الانفاق عليها ، ويحتفظ لها بأموالها وبحرية التصرف فيها ويبقى على شخصيتها المدنية القانونية المستقلة عن الزوج . وقد اباح في ملابس معينة الزواج الموقوت الذى يطلق عليه «نكاح المتعة» ويمكن اعادة النظر في هذا الأمر مرة اخرى . لأن اباحة النبی صلی الله عليه وسلم محل اتفاق ولكن تحريمه محل خلاف . ولم يحرم الا في خلافة عمر . وبالطبع ، فان مثل هذا الاجتهاد يوجب ملاحظة منتهى الدقة عند وضع الضمانات اللازمة ، ولكنه قد يكون - في الملاذ الاخير - افضل الحلول بالنسبة لعدد من الحالات والملابس الخاصة .

(١) هؤلاء الاربعة من دعاة نشر الثقافة الجنسية وبعضهم من دعاة «زواج التجربة» كما يسمونه .

(٢) كان روبرت اوين من دعاة الزواج المدنى واباحة الطلاق .

فهرست

الصفحة

مقدمة	٣
عالم ممزق	٦
أولاً - الأساس الإيماني	٩
ثانياً - الدولة والحكم والنظام السياسي	٢٢
١ - تبديد شبهات	٢٢
٢ - أساسيات الحكم في الاسلام	٢٨
٣ - المبادئ العامة للدولة الاسلامية	٣٢
٤ - السلطة التشريعية	٣٧
٥ - الأمام والسلطة التنفيذية	٤٣
٦ - السلطة القضائية	٥١
٧ - الموقف من الاشتراكية	٦٠
٨ - الموقف من القومية	٦٦
٩ - اذا أريد تثبيت المجتمع العربي	٧٢
ثالثاً - السياسة الاقتصادية	٧٢
١ - النظرية الاسلامية للاقتصاد	٨٢
رابعاً - قضايا المجتمع	٩٠
أ - الصحافة	٩٠
ب - السياسة التعليمية	٩٣
ج - الفنون والآداب	٩٧
المراة	١٠٨

بقلم المؤلف

أ - مؤلفات

- ثلاث عقبات في الطريق الى المجد (١٩٤٥)
ديمقراطية جديدة (١٩٤٦)
على هامش المفاوضات (١٩٤٧)
مسئولية الانحلال بين الشعوب والقادة كما يوضحها القرآن
الكريم (١٩٥٢)
ترشيد النهضة (صودر قبل التوزيع) (١٩٥٢)
الازمة والبطالة في الرأسمالية (١٩٥٣)
موقف الفكر العربى تجاه المذاهب السياسية المعاصرة (١٩٥٧)
قصة فرسان العمل (١٩٦٢)
دور المنظم في الحركة النقابية (١٩٥٧)
القانون والقضاء في المجتمع الاشتراكى (١٩٦٣)
التنظيم والبيان النقابى (ثلاث طبعات) (١٩٦٦)
في التاريخ النقابى المقارن - طبعتان (١٩٦٧)
دور النقابات في المجتمع الاشتراكى (١٩٦٧)
مسئولية القيادات النقابية ملحق مجلة العمل العدد ٣٦ سنة (١٩٦٧)
الثقافة العمالية بين حاضرها ومستقبلها (١٩٦٩)
منظمة العمل الدولية - ملحق مجلة العمل العدد ٦٤ سنة ... (١٩٦٩)
الحركة العمالية الدولية - ملحق العمل العدد ٧٢ سنة . (١٩٧٠)
العمل في الاسلام - ملحق مجلة العمل العدد ٨٥ سنة (١٩٧١)
محاضرات في الادارة النقابية (١٩٧٢)
الحرية النقابية ملحق مجلة العمل مارس (١٩٧٢)
روح الاسلام..... (١٩٧٢)

- العمال والدولة العصرية ملحق مجلة العمل عدد مايو سنة .. (١٩٧٥)
- قضية الانتاج (١٩٧٣)
- ظهور وسقوط جمهورية فايمار (١٩٧٧)
- حرية الاعتقاد في الاسلام (طبعان) (١٩٧٧)
- بحوث في الثقافة العمالية (١٩٧٨)
- الدعوات الاسلامية المعاصرة ما لها وما عليها (١٩٧٨)
- من نحو الامية حتى الجامعة العمالية ملحق مجلة العمل مايو (١٩٧٨)
- الجامعة العمالية (١٩٧٩)
- الأصول الفكرية للدولة الاسلامية (١٩٧٩)
- بيان رمضان (طبعان) (١٩٧٩)
- الأصلاان العظيمان : القرآن والسنة (١٩٨٢)
- الفريضة الغائبة : جهاد السيف أم جهاد العقل (دار ثابت) (١٩٨٤)
- الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة (١٩٨٦)
- الربا وعلاقته بالممارسات المصرفية. والبنوك الاسلامية (١٩٨٦)
- الحركة العمالية الدولية (كبير) (١٩٨٨)
- مشروع لاصلاح الحركة النقابية (١٩٨٧)
- الحساسية الدينية (وسيط) دار الزهراء (١٩٨٨)
- الاسلام هو الحل (٨١٣ صفحة) (١٩٨٨)
- تفسير حديث «من رأى منكم منكراً .. ابلغ» (١٩٨٨)
- خطابات حسن البنا الشاب الى ابيه (١٩٩١)
- الاسلام والعقلانية (١٩٩١)

ب - كتب الاتحاد الاسلامي الدولي للعمل

خلال الفترة من (١٩٨١) حتى الآن كتب الأستاذ جمال البنا للاتحاد

الكتب الآتية :

أزمة النقابية .

- الاسلام والحركة النقابية .
- الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل (كتيب تعريفى) .
- الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل يبدأ المسيرة
- رسالة الاسلام
- اخت الصلاة المهجورة .
- الحركة النقابية من منطلق اسلامى .
- الخيار الصعب .
- الحساسية الدينية (وجيز) .
- نظم الثقافة العمالية فى الوطن العربى .
- وجوه الائتلاف والاختلاف بين الرأسمالية والشيوعية والاسلام .
- الدولة العصرية .
- رؤية لمضمون الحكم بالقرآن .
- محكمة العدل الدولية الإسلامية .
- الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل فى عامين .
- العودة الى القرآن .
- لا حرج (قضية التيسير فى الاسلام) .
- نحن ودعوتنا .
- لست عليهم بمسيطر (قضية الحرية فى الاسلام) .
- العهد .
- الشورى فى الادارة .
- الحركة العمالية الدولية (وسيط) .
- عمال السودان والسياسة (مع آخرين) .
- الحرية النقابية (ثلاثة اجزاء) .

ج - مترجمات ومراجعات

النقابات فى الولايات المتحدة (١٩٦٢)

- النقابات في المملكة المتحدة (١٩٦٢)
- النقابات في الاتحاد السوفيتي (١٩٦٢)
- النقابات في السويد (١٩٦٢)
- النقابات في بورما (١٩٦٣)
- النقابات في الملايو (١٩٦٤)
- الازمة المقبلة (١٩٦٤)
- العمالة والتنمية الاقتصادية (١٩٦٦)
- مدخل لدراسة الأجور (١٩٦٦)
- الادارة العمالية في يوجوسلافيا (١٩٦٧)
- العمل يجابه عصرا جديدا (١٩٦٨)
- الديمقراطية النقابية (١٩٦٩)
- دستور منظمة العمل الدولية (١٩٧٠)
- اتفاقيات العمل الدولية في «مجلدين» (١٩٧١)
- توصيات العمل الدولية (١٩٧١)
- البرنامج العالمي للعمالة (١٩٧١)

«تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية» .

وكل هذه الكتب باستثناء الديمقراطية النقابية والأزمة المقبلة من مطبوعات منظمة العمل الدولية .



رقم الايداع ٧٠١٤ / ١٩٩١

دار الطباعة الحديثة
٦ كنيسة الأرمن - أول شارع الجيش
ت : ٩٠٨٣١٨

الكتاب والكاتب

تساءل كثيرون عن البرنامج الاسلامى ، ورأى بعضهم ان قالة «الاسلام هو الحل» انما هى مزاييدة انتقائية فارغة وأصبروا على تقديم البرنامج الاسلامى على وجه التحرير .

حسنا ، هذا هو البرنامج الاسلامى .

وهو يبدأ بتمهيد عنوانه «الأساس الايماني» يتضمن القيم التى يُفترض الايمان بها ، والتي تميز المجتمع الاسلامى عن المجتمع البورجوازي او الاشتراكي او غيرهما

والكتاب فى ثلاثة أبواب ..

الباب الأول عن البرنامج السياسى ، فيعرض أساسيات الحكم فى الاسلام ، ثم ينتقل الى الدولة واركائها ومنها الى السلطة التنفيذية ، فالسلطة التشريعية ، فالسلطة القضائية ، ثم يتعرض لقضيتى القومية والاشتراكية من الزاوية الاسلامية .

والباب الثانى عن البرنامج الاقتصادى . وهو يحدد المبادئ التى تحكم الاقتصاد الاسلامى والتي تميزه عن الاقتصاد الرأسمالى او الاشتراكي ، وطريقة تطبيقه فى دولة اسلامية .

والباب الثالث عن البرنامج الاجتماعى . وهو يتناول الصحافة ويقرر انها يجب ان تكون حرة تماماً وانها قد تكون أئمن من المجلس النيابى لانها تتحرر من محدداته . ثم ينتقل الى النظام التعليمى فيرى أنه «جريمة منظمة تمولها الدولة» .

ويقترح ما يمكن ان يكون نظيراً للنظام التعليمى المقرر . ويمالج فى فصل مستقل للفنون والآداب من سينما او غناء او تمثيل الخ ثم يختم الباب بفصل عن المرأة ، وما يقال عن حجاب او تفرقه ..

والكتاب يلتزم بالاصول الاسلامية ولكنه لا يلتزم دائماً بالفهم التقليدى او السلفى . لان للكاتب لجهاده المتأتى من سعة اطلاعه وتحريره للاحكام ورجوعه الى القرآن الكريم ومن هنا لسم الكتاب بطابع من الجدة والاصالة لا نجدهما فى معظم الكتب الاسلامية .

وقد اصدرت للدار للاستاذ جمال البنا أخيراً وفى وقت واحد تقريباً كتابين هما «الاسلام والعقلانية» ومحاكمات حسن البنا للشباب الى ابيه .

فإذا كان «المابستر الشيوعى» لم يصمد لمائة وخمسين عاماً ، فان هذا المابستور الاسلامى طويلاً - ويمكن - ان شاء الله ان يكون اسساً لدولة اسلامية .. فى المستقبل ...

منى ؟

«فاصبر صبراً جميلاً ، انهم يروثه بعيداً ونراه قريباً» ٥ - ٦ السعارج .

دار الفكر الاسلامى



To: www.al-mostafa.com